العيوب المؤثرة في صحة اعتراف المتهم

دراسة مقارنة

رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام

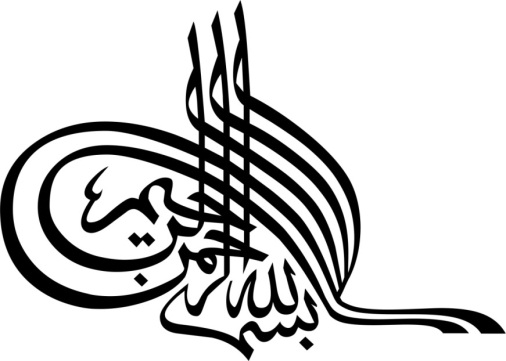
إعداد الطالب

عبدالكريم محمد عبدالكريم الشلفي

إشراف الدكتور

محمد سعيد المعمري

أستاذ القانون الجنائي المشارك بكلية الحقوق جامعة تعز

1445 ھ -2024م

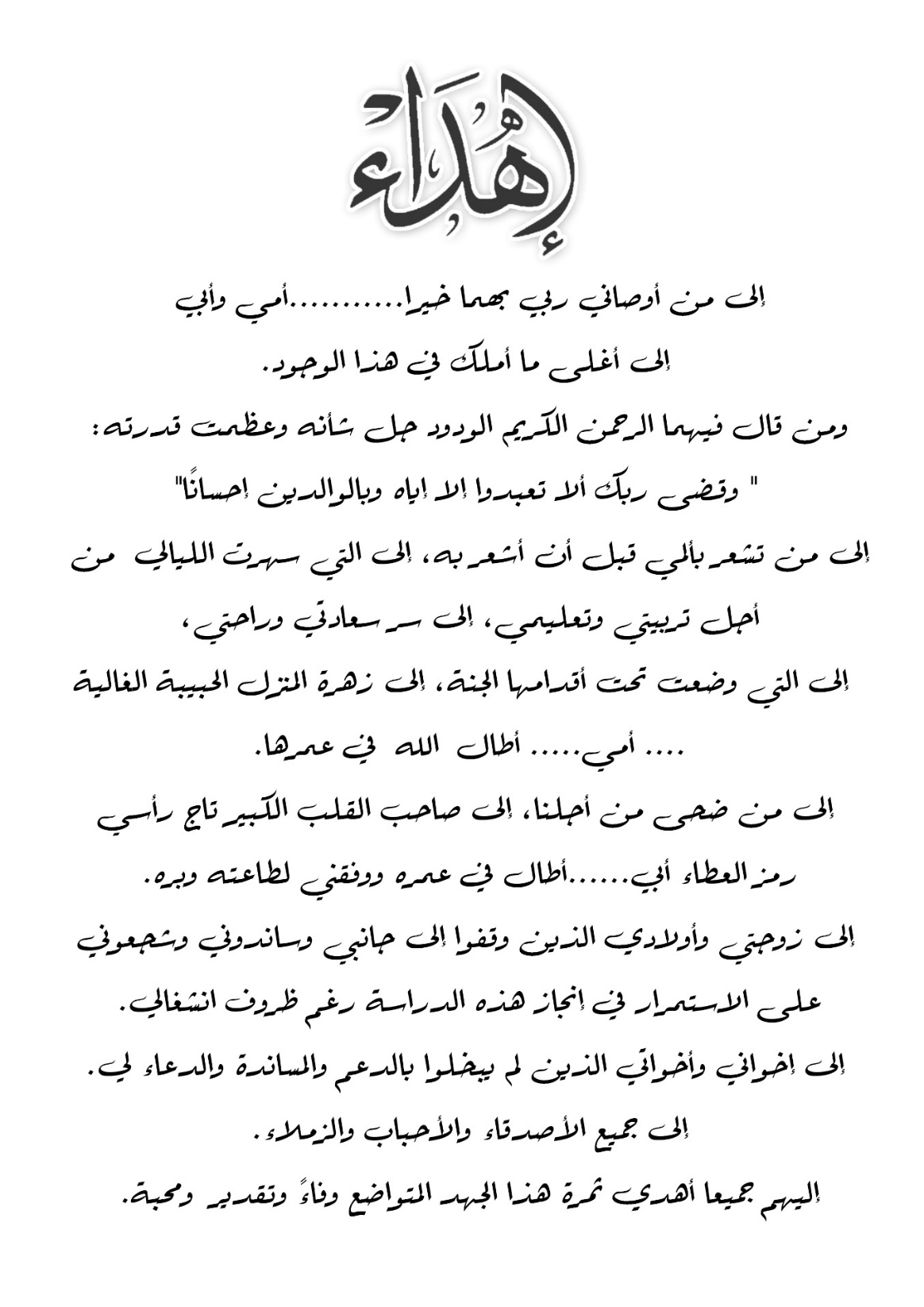
(أ)

- سُورَةُ النحل : آية رقم (106)



**(1)**

( أ )



إلى من جُعلت الجنة تحت قدميها، وكانت لي النور والسرور، والبهجة، والحضور، من تستبشر بفرحي، وتئن لترحي، إنها أمي "حفظها الله".

إلى الذي رباني صغيراً فأحسن تربيتي، إنه والدي الحبيب "حفظه الله"

إلى إخوتي الذين اشد بهم عضدي وأقوي بهم ساعدي. .

إلى أبنائي هيثم وهديل وأيمن وأكرم.

إلى زملائي العاملين في القانون.

الباحث

عبد الكريم محمد الشلفي

(ب)

(ج)

الحمد والشكر لله أولا وأخرا، والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم القائل فيما جاء عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً إليه ــ (من أتى إليه معروفٌ فليكافئ به؛ فإن لم يستطع فليذكره، فمن ذكره فقد شكره) رواه أحمد .

واعترافاً منا لأهل الفضل بفضلهم ... أتقدم بعظيم الشكر وجزيل الامتنان لكل من مدَّ لي يد العون أياً كان نوعه في سبيل أن يرى هذا البحث طريقه إلى النور.

وفي مقدمة أولئك الذين أعجز عن الشكر والتقدير لهم الدكتور/  
محمد سعيد المعمري ، الذي تكرمت وحظيت بإشرافه على هذه الدراسة.

كما أن الشكر موصول للجنة المناقشة، ولكلية الحقوق ممثلة بعميدها الدكتور / محمد عبد العزيز، ولكل الدكاترة الذين تكرموا بتدريسنا خلال مرحلة تمهيدي الماجستير.

كما لا أنسى أن أخص بالشكر الجزيل لخالي الدكتور عبد الولي الشلفي .. الذي لم يبخل علي في تقديم النصح والإرشاد، وكان لي   
نعم السند.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى إخوتي الذين قدموا لي كافة الدعم عند عمل هذه الرسالة.

فجزا الله الجميع عني خير الجزاء .

الباحث

عبدالكريم محمد الشلفي



ملخص الدراسة

يعد الاعتراف أحد أهم أدلة الإثبات في الدعوى الجنائية، كما أن له مكانة كبيرة في تكوين عقيدة القاضي حتى مع التسليم بتراجع مكانته بسبب التطورات التي لحقت بوسائل التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في التحقيقات، وربما يعتقد الكثيرون أن الاعتراف يختصر جهد القاضي ووقته، وتجسيد أكيد لحكم عادل في وقت قصير، إلا أن هذا الاعتقاد خاطئ؛ حيث يخضع لتقدير القاضي في وزن قيمته وتقديره، ومدى ركون القاضي إليه وفقاً لمبدأ القناعة الوجدانية لقاضي الموضوع.

وبطبيعة الحال فإن القاضي يبحث الظروف والملابسات التي رافقت الاعتراف لتبين من اتصال عيب فيه؛ فهو يمر بمراحل عديدة ومعقدة حتى يطمئن القاضي للأخذ به أو تركه ولو قدر للقاضي الاختيار بين الاعتراف وأدلة الإثبات الأخرى في تكوين عقيدته المستقرة، لاختار أدلة الإثبات الأخرى، حيث أنها تكفل حرية كبيرة للقاضي في التقدير حيث يرتبط الاعتراف بصعوبات كبيرة تواجه القاضي في إطار تكوين عقيدته.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لبيان عيوب اعتراف المتهم، والتي يجب على القاضي بحثها، والتأكد من صحة وسلامة الاعتراف ومطابقته للحقيقة والواقع، وقد تمت هذه الدراسة من خلال فصل تمهيدي وفصلين أخرين، خصص الفصل التمهيدي منها لبيان ماهية اعتراف المتهم وحجيته في الإثبات، وتم دراسة هذا الفصل من خلال مبحثين، الأول تناول ماهية اعتراف المتهم، من خلال تقسيمه إلى مطالب وفروع، بينت من خلالها مدلول الاعتراف وأنواعه الاعتراف، وشرط صحته، ثم بينت في المبحث الثاني حجية الاعتراف من خلال تقسيمه إلى مطلبين جعل الأول لحجية الاعتراف من حيث جهة صدوره، وجاء الثاني لإيضاح سلطة القاضي في تقدير حجية الاعتراف.

( د )

أما الفصل الأول فقد جاء لدراسة العيوب، وتم تناولها من خلال مبحثين، كان الأول مخصصاً للعيوب المتعلقة بالمتهم، والثاني لعيوب الاعتراف ذاته.

أما الفصل الثاني والأخير من هذه الدراسة فقد خُصص لبيان الآثار المترتبة على عيوب اعتراف، تم دراسة هذا الفصل من خلال مبحثين، تناول الأول ماهية البطلان وأنواعه ومذاهبه وأحكام الدفع ببطلان الاعتراف، وجاء الثاني لأثر عيوب الاعتراف، وقد انتهت الدراسة بخاتمة اشتملت على أهم النتائج والتوصيات التي خرجتُ بها من هذه الدراسة.

مـقـدمــة

( هـ )

أولا ـــــ التعريف بموضوع الدراسة:

يعد الاعتراف أحد أدلة الإثبات في الدعوى الجنائية، وله أهمية كبيرة من حيث ما يترتب عليه من آثار قانونية، في ظل قوة الأدلة القائمة على قناعة القاضي الوجدانية نظراً لما هو متعارف عليه فقهاً وقضاءً بإيجابية القاضي الجنائي.

وجدير بالذكر أن الاعتراف قديم في حياة الإنسان ولد مع ولادة التفاعل بين الناس في حياتهم اليومية، واحتكاكهم واختلاطهم من خلال تعايشهم في جماعات؛ إذ أن الاعتراف بشيء لا يكون إلا أمام شخص أو أشخاص آخرين، ولكن النتائج القانونية المترتبة عليه ليست على درجة واحدة في كل زمان؛ فقد كان يطلق على الاعتراف في الماضي بأنه سيد الأدلة، إذ كانت الجريمة لا تثبت في حق المتهم إلا عن طريقه، لذلك كانت الاعترافات تنتزع من المتهم مبكراً عن طريق تعذيبه، وعليه يمكن القول إن الاعتراف كان دليلاً محاطاً بالشبهات لأن ماضيه مثقل بالأوزار([[1]](#footnote-1)).

وعلى الرغم من إحاطة الاعتراف بتلك الشبهات إلا أنه كان دليلا قائما بذاته يغني عن أي أدلة أخرى، إلا أنه ومع ظهور الاهتمام بمسائل حقوق الانسان تقلصت الأعمال الموجهة على المتهم لحمله على الاعتراف، كما أوجبت التشريعات ضمانات واسعة للمتهم عند التحقيق والاستجواب، وحرصا على عدم انتهاك تلك الضمانات فقد تم إخضاع الاعتراف الحاصل من المتهم في حجيته لتقدير المحكمة.

ولابد من التأكيد على أن الاعتراف لم يعد سيداً للأدلة كما كان عليه الحال في السابق خصوصاً مع تطور الوسائل العلمية المستخدمة في التحقيق، وظهور القوانين والتشريعات التي اهتمت بالحرية الفردية ، وبالمتهم على وجه الخصوص؛ فصار الاعتراف بحاجة إلى أدلة تقويه وتعضده، وصارت حجيته خاضعة في تقديرها لقناعة القاضي([[2]](#footnote-2))، ومما ينبغي ملاحظته أن المشرع الجنائي اليمني لم يحصر أدلة الإثبات الجنائي كما هو الحال في أدلة الإثبات المدني؛ وذلك ليعطي القاضي السلطة التقديرية من أجل أن يقوم بفحص كافة الأدلة متساندة مع بعضها البعض وفقاً لمبدأ القناعة الوجدانية، ومبدأ تكامل الأدلة ([[3]](#footnote-3)).

وفي هذا السياق فإن للقاضي أن يأخذ من الأدلة ما يطمئن إليه، ويطرح ما سواها والتي لا تشكل لديه أي قناعة، ويتأتى ذلك من خلال فحص القاضي للاعتراف والظروف المصاحبة لصدوره، حيث أن سلامة الاعتراف قانوناً، وصدقه موضوعاً مرتبط ارتباطاً وثيقاً بكفالة الحرية الشخصية وضماناتها، فالكشف عن الحقيقة والوصول إلى العدالة بوسائل وإجراءات قانونية صحيحة هو الهدف من الإثبات، وإذا ما ثبت للقاضي أن الاعتراف صدر معيباً بأي عيب من عيوبه؛ فإنه لا يأخذ به ويبحث في الأدلة الأخرى التي تسانده أو تستبعده متى ترجح للقاضي عدم صدقه.

استنادا إلى ماسبق يتضح أن كل اعتراف لا يكون صحيحا بإطلاقه، وفي كل حال فشرط صحته خلوه من العيوب، إذ يستوجب خلوه من العيوب المؤثرة فيه، وفي هذا يتضح أن الأصل في الاعتراف الجنائي التوقف، وليس الصحة، حيث أن القاضي الجنائي يتوقف عن الحكم به كدليل منفرد، ويقوم باستفصال المتهم عن التهمة والاعتراف الصادر منه([[4]](#footnote-4)). وقد جاء موضوع دراستنا للعيوب المؤثرة في صحة اعتراف المتهم، تماشيا مع ذلك الأصل، وإذا كان الأصل في الاعتراف هو الصحة، فإن من ينكر صحته يكون ملزما بالإثبات، وهذا غير وارد كما سبق أن أوضحنا.

نتناول هذه الدراسة لبيان العيوب المؤثرة في صحة اعتراف المتهم، والتي يمكن ارجاعها إلى نوعين من العيوب، هما:

النوع الأول: وهي العيوب التي تتعلق بالمتهم، كصدور الاعتراف من غير ذي صفة وأهلية في الاتهام، وصدوره بغير إرادة حرة، سواء تأثرت تلك الإرادة ماديا أم معنويا ، وتتأثر إرادة المعترف ماديا بالإكراه والاستجواب المطول وباستخدام كلاب الشرطة، والتنويم المغناطيسي، وإعطاء المتهم العقاقير الطبية، وتتأثر معنويا بالوعد والإغراء واستخدام الحيل، وتحليف المتهم اليمين، وغيرها.

النوع الثاني: وهي العيوب التي تتعلق بالإجراءات، كصدوره بناء على إجراءات باطلة، سواء كانت تلك الإجراءات باطلة في أصلها لمخالفتها للقانون، أو أنها كانت قد اغفلت الضمانات المقررة للمتهم، أو صدوره غامضا وغير واضح وصريح، بسبب عدم الدقة أو الخبرة في القائم على الإجراءات التي سبقت الاعتراف، فيتم تدوين الاعتراف بألفاظ غامضة، ويكون مخالفا للواقع والحقيقة، وأيضا ومن منطلق ذلك؛ فإننا سنتطرق لدراسة تلك العيوب دراسة متأنية نحاول من خلالها استيعاب عيوب الاعتراف التي تؤثر في صحته ونتائجها المترتبة عليها قانونا.

**خامسا: إشكالية الدراسة:**

تتمثل إشكالية الدراسة الرئيسية في التساؤل الآتي:

ما هي العيوب المؤثرة في صحة الاعتراف، وما أثرها؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي عدة تساؤلات تمثل إشكاليات في حد ذاتها يسعى الباحث عبر هذه الدراسة إلى إيجاد حلول لها، وتتمثل في الآتي:

1. ما هي العيوب المؤثرة على صحة الاعتراف؟
2. ما الأثر المترتب على الاعتراف المعاب؟
3. هل يختلف الأثر القانوني للاعتراف المعاب باختلاف العيب الذي يلحق به؟
4. هل توحدت موقف التشريعات محل المقارنة من العيوب المؤثرة على صحة الاعتراف والآثار المترتبة عنها؟
5. ما قيمة الاعتراف الحاصل بوسائل احتيالية، أو بدون حضور مدافع عن المتهم؟
6. ما أثر الإجراءات الباطلة على الاعتراف؟
7. هل الاعتراف الصادر عن متهم سليم الإرادة والاختيار يكون سيداً للأدلة، أم يشترط فيه شروط أخرى، وترجع تقدير حجيته وصحته إلى القاضي؟
8. هل الاعتراف المشوب بعيب يترك ولا يؤخذ به ولا يبنى عليه؟

**ثانيا:أهمية الدراسة:**

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناقشه، فالاعتراف الجنائي مقرون بضمانات كثيرة يجب مراعاتها، وقد يحيط به إشكالات عديدة، تقتضي دراستها ومعالجتها، وبيان موقف القانون بشأنها، ولما كان القانون اليمني قد جاء بأحكام عامة تمثل في مجملها ضمانات للمتهم والاعتراف الصادر عنه، وسكت عن المسائل التفصيلية فإن دراسة ذلك ومعرفة القصور من الأهمية بمكان، حيث أن الاعتراف كدليل في الدعوى الجنائية موضوعه هو الإنسان في كافة الشرائع والتشريعات، وحتى لا يكون الشخص عرضة للتنكيل، أو ربما يفقد روحه ضحية اعتراف معيب لا يعول عليه قانوناً فإن الوقوف على تلك العيوب التي تخلص المتهم من الوقوع ضحيتها لذو أهمية بالغة.

ولما كانت دراستنا ستعالج وتناقش العيوب المؤثرة في صحة اعتراف المتهم فإنها تتجلى من خلالها الأهمية العلمية لموضوع دراستنا، لاسيما وأن أكثر الاعترافات في الواقع العملي تصدر معيبة، سواءً صدرت عن متهم أثر على إرادته، أو بناء على إجراءات باطلة.

**رابعا: أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى التعرف على ما يأتي:

1. الإسهام في تعزيز الفقه الجنائي بمزيد من البحوث الملامسة في الواقع.
2. تقديم ورقة علمية عن عيوب دليل الاعتراف بما يساعد المتخصصين في تجنب إشكاليته في الإثبات.
3. التعرف على ماهية الاعتراف الجنائي، وحجيته.
4. التعرف على العيوب المؤثرة في صحة الاعتراف، والتي تؤخذ بعين الاعتبار أمام قاضي الموضوع.
5. الوقوف على مدى تأثير عيوب الاعتراف على صحته.

**ثالثا: أسباب اختيار موضوع الدراسة:**

دفعتني أسباب متعددة لدراسة العيوب المؤثرة في صحة اعتراف المتهم وأهمها الآتي:

1. أهمية الاعتراف كدليل اثبات من الناحية العلمية والعملية.
2. ما لاحظته في الواقع العملي أثناء أداء الواجب الأمني من اختلالات تشوب دليل الاعتراف، فكثير من الاعترافات أمام سلطة الاستدلال بوصفها السلطة المختصة بجمع أدلة الجريمة تؤخذ بإجراءات ووسائل وطرق غير صحيحة.
3. ارتباط هذا الموضوع بالأجهزة الشرطية التي أعمل فيها.
4. الوقوف على مدى تأثير عيوب الاعتراف على صحته وحجيته.
5. انتشار عادة اللجوء إلى الوسائل والإجراءات الغير قانونيه لانتزاع الاعترافات من المتهمين.
6. التبين بأن ليس كل اعتراف يصدر من المتهم يصلح كدليل اثبات لإدانة المتهم بالتهمة المسندة إليه بمعنى أن الاعتراف ليس دليلا مقدسا مقدم للقاضي على مائدة الاثبات الجنائي.
7. قلة الدراسات القانونية التي تناولت العيوب المؤثرة في صحة اعتراف المتهم.

**سادسا: الدراسات السابقة:**

تتمثل أهم الدراسات التي أسهمت في بيان بعض الجوانب المتعلقة بالعيوب المؤثرة في صحة اعتراف المتهم فيما يآتي :

1. اعتراف المتهم، د. سامي صادق الملا، مكتبة طريق العلم، القاهرة، مصر، الطبيعة الثانية، ١٩٧٥م.
2. اعتراف المتهم فقهاً وقضاء، المستشار عدلي خليل رئيس محكمة الاستئناف، دار الكتب القانونية المحلة الكبرى، ١٩٩٦م.
3. بحوث ودراسات علمية في القانون الجنائي (من حصاد الزمن) المستشار سمير ناجي نائب رئيس محكمة النقض ومساعد وزير العدل ومدير المركز القومي للدراسات القضائية، دار النهضة العربية.
4. تعذيب المتهم لحملة على الاعتراف د. عمر فاروق الحسيني، المطبعة العربية الحديثة،١٩٨٦م.
5. جريمة تعذيب المتهم لحملة على الاعتراف، أ. سامي احمد محمد سعيد، رسالة ماجستير في القانون الجنائي ٢٠٠٩م.

**سابعا: منهج البحث:**

سلك الباحث أكثر من منهج، كالمنهج الوصفي القائم على التحليل، والذي تم من خلاله استعراض نصوص القانون اليمني وشرحها وتحليلها، وكذلك المنهج المقارن الذي كان ظاهراً في هذه الدراسة؛ فقد تمت المقارنة فيما بين القانون اليمني وعدد من قوانين الدول العربية كالقانون السعودي والمصري، وكانت المقارنة في كل جزئيات الدراسة، كما تمت في المسألة الواحدة والموضوع الواحد من مسائل ومواضيع هذه الدراسة.

**ثامنا: خطة الدراسة:**

قسمت الدراسة إلى مقدمة وفصل تمهيدي وفصلين أساسين تعقبها خاتمة على النحو الآتي:

فصل تمهيدي: ماهية الاعتراف، وحجيته في الإثبات.

المبحث الأول: ماهية الاعتراف.

المبحث الثاني: حجية الاعتراف في الإثبات.

الفصل الأول: عيوب الاعتراف.

المبحث الأول: عيوب الاعتراف المتعلقة بالمتهم.

المبحث الثاني: العيوب المتعقلة بالاعتراف ذاته.

الفصل الثاني: الآثار المترتبة على عيوب الاعتراف.

المبحث الأول: ماهية البطلان، وأنواعه، وأحكام الدفع به.

المبحث الثاني: أثر عيوب الاعتراف.

**فصل تمهيدي**

**ماهية الاعتراف وحجيته في الإثبات**

يعد اعتراف المتهم دليلا من أدلة الإثبات الجنائي المنصوص عليه في القانون اليمني والقوانين المقارنة، إلا أن هذا الدليل لم يعد سيدا للأدلة كما كان عليه الوضع قديما، وللإحاطة بماهية الاعتراف وحجيته في الإثبات فقد قسمنا هذا الفصل التمهيدي إلى مبحثين نبين في المبحث الأول ماهية الاعتراف، وتم تخصيص المبحث الثاني للحديث عن حجية الاعتراف في الإثبات، على النحو الآتي.

**المبحث الأول**

**ماهية الاعتراف**

ماهية الشيء تعني كنهه وحقيقته، والاعتراف لا تتضح صورته إلا من خلال التعريف به وذكر خصائصه وطبيعته القانونية، وتمييزه عما يشابهه، وبيان أنواعه، وشروطه، ودراسة ذلك جاءت في مطلبين خصص المطلب الأول لمدلول الاعتراف، أما المطلب الثاني فسيكون لبيان شروط صحة الاعتراف، على النحو الآتي:

**المطلب الأول**

**مدلول الاعتراف**

مدلول الاعتراف يستلزم دراسة التعريف بالاعتراف تعريفاً جامعاً مانعاً مع إيضاح خصائصه، وتمييزه عما يشابهه، وذلك يكون من خلال فرع أول، أما الفرع الثاني فقد خصصناه لدراسة الطبيعة القانونية للاعتراف وأنواعه، على النحو التالي:

**الفرع الأول**

**مدلول الاعتراف**

سيتم دراسة مدلول الاعتراف ببيان تعريفه من حيث اللغة والاصطلاح، والفقه القانوني، وموقف القانون اليمني والقوانين المقارنة، وذلك في فقرة أولى، ثم نتناول بالفقرات تباعا خصائصه، وتمييزه عما يشابهه، على النحو الآتي:

**أولاً: تعريف الاعتراف:**

لمعرفة تعريف الاعتراف، فإننا سنعرفه لغة واصطلاحا وفقها مع بيان موقف القانون اليمني والمقارن من التعريف به، وذلك من خلال النقاط الآتية:

1. **تعريف الاعتراف لغة:**

جاء في لسان العرب معنى الاعتراف لغة بأنه : هو الإقرار، يقال: اعترف بالذنب إذا أقر به، وربما وضعوا (اعترف) موضع (عَرَف)، والاعتراف يعني: الاعتراف بالذنب والإقرار به على النفس، والإقرار بالحق يعني الاعتراف به ([[5]](#footnote-5))، ولفظة الاعتراف لغة: مشتقة من الفعل اعترف، والاعتراف بالشيء الإقرار به يقـال: اعتـرف بذنبه أي أقر به ([[6]](#footnote-6))، ويقال: اعترف بالشيء: أقر به إذا أثبته، كما يعرف بأنه الإذعان للحق والإقرار به ([[7]](#footnote-7)).

1. **تعريف الاعتراف اصطلاحا:**

يعرف الاعتراف اصطلاحا بأنه: (إخبار شخص بحق عليه لغيره، كأن يعترف شخص بأنه ارتكب فعلاً تترتب عليه عقوبة بدنية أو مالية، أنه قتل أو أتلف مالاً لشخص، وهو إظهار المكلف الرشيد المختار ما عليه لفظا أو كتابة أو إشارة)([[8]](#footnote-8))**.**

1. **تعريف الاعتراف فقها:**

عرفه بعض فقهاء القانون بأنه: (إقرار المتهم على نفسه بارتكاب الوقائع المكونة للجريمة كلها أو بعضها)([[9]](#footnote-9)) ، وعرفه الدكتور محمود نجيب حسني بأنه: (إقرار المتهم بصدور الواقعة الإجرامية عنه)([[10]](#footnote-10))، وعرفه الدكتور حسن صادق المرصفاوي بأنه: (إقرار المتهم بكل أو بعض الوقائع المنسوبة إليه أي هو تسليم المتهم بالتهمة المسندة إليه تسليما صريحا غير مقيد)([[11]](#footnote-11))، وعرفه الدكتور سامي صادق الملا بأنه: (إقرار المتهم على نفسه بارتكاب الوقائع المكونة للجريمة كلها أو بعضها))[[12]](#footnote-12)( .

و يرجح الباحث هذا التعريف، وذلك لأن هذا التعريف جامع مانع، فقد جمع عنصرين أساسيين في الاعتراف وهما: الأول: إقرار المتهم على نفسه، والثاني: أن يكون متعلق بالواقعة الإجرامية المسندة إلى المتهم كلها أو بعضها.

1. **تعريف الاعتراف في القانون اليمني والمقارن:**

لم يعرف القانون اليمني الاعتراف، وإنما أشار إلى أحكامه في بعض المواد التي تبين حجيته، ومناقشة القاضي للمعترف، والتحري من صحة الاعتراف، وكذا الأحكام التي تكفل صدور الاعتراف سليماً صحيحاً خالياً من العيوب والتأثير على الشخص المعترف، وقد نص عليه القانون اليمني في المواد(6، 183، 178، 352، 353) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني([[13]](#footnote-13))، ولا يختلف الحال في القانون المصري والسعودي محل المقارنة فهي الأخرى لم تعرف الاعتراف تعريفاً محدداً جامعاً مانعاً مميزاً له عن غيره مما يشتبه به، وإنما اكتفت بذكر أحكامه تاركة التعريف للقضاء والفقه.

**ثانيا: خصائص الاعتراف:**

يتسم الاعتراف الجنائي بعدد من الخصائص هي:

1- يمتاز الاعتراف بانه قابل للتجزئة بحيث يجوز للقاضي تجزئته إذا كان يقبل ذلك، وهذه التجزئة تظهر فيما إذا كان الاعتراف مركبا أو موصوفاً أما إن كان بسيطا فإنه لا مجال للتجزئة مادام المتهم قد اعترف بالتهمة المنسوبة إليه بدون تحفظ.

2- يتميز الاعتراف بإمكانية العدول عنه دون أن يكون المتهم ملزماً بأن يثبت عدم صحة الاعتراف الذي عدل عنه، حيث يؤخذ هذا العدول محل الجد ويدخل في حساب سلطة المحكمة التي توازنه بالاعتراف الصادر أول مرة من المتهم، وهذا بخلاف ما هو مقرر في القانون المدني الذي يعتبر فيه الأصل عدم جواز العدول عن الإقرار على اعتبار أن الإقرار حجة قاطعة على المقر، والعودة والعدول عن الاعتراف لا توجب المسائلة.

3- الاعتراف الصحيح يسهل عبئ الإثبات، ويكفي للحكم به منفردا عن أي أدلة أخرى.

4- يتميز الاعتراف بأنه حجة قاصرة على المعترف وحده، بحيث أنه ذو طابع شخصي ولا دخل للمحامي فيه، كما أن آثاره لا تسري إلا على المعترف دون غيره، فلو أقر على الغير؛ فإن إقراره عليه لا يجوز بخلاف البينة؛ لأنها حجة متعدية إلى الغير.

5- النية التي دفعت المتهم للاعتراف لا دخل لها في ترتيب الأثر وإنما تخضع لتقدير المحكمة.

6- يمتاز الاعتراف بأنه متروك لإرادة المتهم إن شاء أدلى به وإن شاء التزم الصمت.

**ثالثاً: تمييز الاعتراف الجنائي عما يشابهه:**

هناك عدد من المصطلحات المشابهة لمفهوم الاعتراف، أهمها الإقرار المدني والشهادة، ولكنهما لا تأخذان أحكامه، ولكي يزول اللبس عن مفهوم الاعتراف، فإننا نبين في هذه الفقرة الفوارق بينه والإقرار المدني والشهادة، وذلك من خلال الآتي:

**1- الفرق بين الاعتراف والإقرار المدني:**

يلاحظ من خلال التعريفات التي سبق بيانها للاعتراف، فإن الاعتراف هو: إقرار صادر من المتهم بصحة ارتكابه للوقائع المكونة للجريمة كلها أو بعضها، وهو بهذا يختلف عن الإقرار المدني، فالإقرار هو: إخبار الإنسان شفاهة أو كتابة عن ثبوت حق لغيره على نفسه ([[14]](#footnote-14)).

وعرفه السنهوري بأنه: (اعتراف شخص بحق عليه لآخر، سواء قصد ترتيب هذا الحق في ذمته أو لم يقصد)([[15]](#footnote-15)) .

ومن هنا تظهر التفرقة بينهما ويمكن أن نوجز ذلك من خلال الآتي: ([[16]](#footnote-16))

أ- قد يتعدى أثر الاعتراف إلى الغير، فالقاضي يستطيع الاستدلال بالاعتراف على غير المتهم مثلما أشار الحكم محل التعليق ،على أساس أن ما ورد في الاعتراف يكون بمثابة شهادة من المعترف على غيره، بخلاف الإقرار فلا يمتد أثره على غيره مطلقا.

ب- في الإقرار المدني تتجه نية المُقر إلى تحمل الالتزام وترتيب آثاره القانونية في حين أن نية المتهم في الاعتراف لا دخل ولا أهمية لها؛ لأن القانون هو الذي يرتب الآثار القانونية على هذا الاعتراف ولو لم تتجه نية المعترف إلى حصولها، فمثلاً إذا اعترف المتهم بالتهمة ظناً منه أن هذا الاعتراف سوف يجنبه العقاب؛ فإن ذلك لا يحول دون ترتيب آثار الاعتراف القانونية.

ج- يعد الإقرار سيد الأدلة في المسائل المدنية وهو حجة قاطعة على المقر ويعفى المدعي من إقامة الدليل على دعواه ولا يستطيع المقر العدول عن إقراره إلا لخطأ في الوقائع أو لعيب من عيوب الإرادة وعليه أن يثبت ذلك، ولا يملك القاضي أن يطلب من الخصم الذي كان الإقرار لمصلحته تقديم دليل إضافي، ولا يستطيع أن يرفض القضاء له بحقه، أما الاعتراف الجنائي فهو ليس حجة في ذاته وإنما يخضع دائماً لتقدير المحكمة ولا تعفى النيابة من البحث عن باقي الأدلة وعن التأكد عن مطابقته للواقع، ولا يُمنع القاضي من الاستمرار في نظر الدعوى، وللمتهم أن يعدل عنه في أي وقت دون أن يكون ملزماً بأن يثبت صحة الاعتراف الذي عدل عنه؛ فالاعتراف مجرد دليل إثبات خاضع لمبدأ الاقتناع القضائي وهو غير ملزم للمحكمة فلها أن تأخذ به أو أن تطرحه، حسب السلطة التي خولها القانون لها وبقيود.

د- الإقرار المدني غير قابل للتجزئة ويعد دليلاً قانونياً يجب على القاضي الأخذ به وعدم طرحه، فالإقرار المدني لا يتجزأ على صاحبه إلا إذا انصب على وقائع متعددة ، وكان وجود واقعة منها لا يستلزم حتماً وجود الوقائع الأخرى، أما الاعتراف الجنائي فهو على خلاف الإقرار المدني إذ هو قابل للتجزئة، حيث أن الأمر متروك لسلطة القاضي وتقديره في الاقتناع به فله الأخذ بما يطمئن إليه وترك ما عداه دون أن يكون القاضي ملزماً ببيان ذلك.

ھ - الإقرار المدني يمكن أن يكون صريحاً وقد يكون ضمنياً فيعتبر الامتناع أو السكوت إقراراً ضمنياً في بعض الأحوال، أما الاعتراف الجنائي فيشترط أن يكون صريحاً واضحا دون أي لبس أو غموض.

و-الإقرار المدني لا يصح صدوره إلا ممن اكتملت أهليته أي أن يكون للمقر أهلية التصرف فيما أقر به، فإقرار القاصر غير مقبول في الإثبات ولا يحتج به قبل المقر، أما الاعتراف الجنائي فلا يتقيد بسن الرشد، حيث أجازت التشريعات اعتراف المتهم المميز بينما تصرفاته وإقراره في المسائل المدنية غير جائزة ما لم يبلغ سن الرشد، وهي خمسة عشر سنة في القانون اليمني.

ز- في الإقرار المدني يعتبر إقرار المحامي عن موكله الصادر أثناء المحاكمة إقراراً قضائياً وملزماً لموكله، بينما في الاعتراف الجنائي فلا يعتبر اعتراف محامي المتهم صحيحاً، ولا يعتد به لأن الاعتراف يجب أن يصدر عن المتهم شخصياً وليس عن موكله.

**2- الفرق بين الاعتراف والشهادة:**

سبق تعريف الاعتراف أما الشهادة فهي: إخبار في مجلس القضاء بلفظ أشهد وعرفها بعض الفقهاء بأنها: (التعبير الصادق عن مضمون الإدراك الحسي للشاهد بالنسبة للواقعة التي شاهدها أو أدركها أو أحسها بحاسة من حواسه بطريقة مباشرة والمطابق لحقيقة الواقعة التي يشهد عليها في مجلس القضاء ممن تقبل شهادتهم بعد أداء اليمين)([[17]](#footnote-17)) ، وعرفها السنهوري بأنها: (إخبار الإنسان بحق لغيره على غيره) ([[18]](#footnote-18)) .

وعرفها المشرع اليمني بأنها (إخبار في مجلس القضاء من شخص بلفظ الشهادة لإثبات حق لغيره على غيره) ([[19]](#footnote-19)) ، ومن هنا يظهر الفرق بين كل منهما ونوجزه في الآتي:

أ- الشهادة يشترط على المدلى بها حلف اليمين قبل الإدلاء بها، بينما الاعتراف لا يشترط أن يصدر من المتهم بعد تحليفه لليمين بل إن تحليف المتهم اليمين قبل الاعتراف يبطله.

ب- الشهادة إخبار صادر من الغير يترتب عنه مصلحة لخصم وضرر لخصم آخر دون إضرار الشاهد بنفسه، ودون أن يجني من شهادته نفعاً، أما الاعتراف إقرار الشخص ضد نفسه.

ج- الاعتراف متروك للمتهم فله أن يعترف أو ينكر، بخلاف الشهادة التي يجبر متحملها على الإدلاء بها وفقاً لنصوص القانون، ووفقا لنص المادة (63) من قانون الإثبات اليمني رقم (21) لسنة 1992م.

د- الرجوع عن الاعتراف جائز، ولا مسؤولية على المعترف في تراجعه، بينما الشاهد لو تراجع فإنه يكون مساءلاً، لا سيما إذا صدر الحكم بناءً على تلك الشهادة.

**الفرع الثاني**

**طبيعة الاعتراف وأنواعه**

طبيعة الاعتراف لم تكن محل اتفاق عليها فوجد بشأنها خلاف بين فقهاء القانون، كما أن هنا أنواع متعددة للاعتراف، هذا ما سنتناوله في هذا الفرع على النحو الآتي:

**أولاً: طبيعة الاعتراف:**

اختلفت آراء فقهاء القانون في الطبيعة القانونية للاعتراف، وسوف نستعرض تلك الآراء ومناقشتها في الآتي:

**1- الاعتراف باعتباره تصرفاً قانونياً:**

يذهب بعض الفقه إلى أن الاعتراف هو تصرف قانوني؛ لأن المعترف من خلال اعترافه يهدف إلى إحداث الآثار القانونية المترتبة عليه([[20]](#footnote-20)) .

**2- الاعتراف عملاً قانونياً بالمعنى الضيق:**

الاعتراف هو عمل قانوني بالمعنى الضيق وليس تصرفاً قانونياً؛ لأن القانون وحده هو الذي يرتب الآثار القانونية للاعتراف، وليس لإرادة المعترف دور في تحديد هذه الآثار، فضلا على أن القاضي وحده هو الذي يملك سلطة تقدير هذا الاعتراف، ولمحكمة الموضوع تقدير الاعتراف في أية مرحلة من مراحل التحقيق متى اطمأنت إليه، بخلاف التصرف القانوني الذي يكون لسلطان الإرادة ([[21]](#footnote-21)).

**3- الاعتراف عملا إجرائيا:**

حدد جانب من الفقه الطبيعة القانونية للاعتراف من جانب أنه عمل إجرائي ومن جانب آخر غير إجرائي، وذلك بالبحث عن صلة العمل بالخصومة الجنائية([[22]](#footnote-22)).

فالاعتراف الإجرائي هو ما صدر في ظل الخصومة الجنائية، أما الاعتراف غير الإجرائي، فهو ما صدر خارج نطاق الخصومة الجنائية، والأول يكون مؤثراً في سير الخصومة أو تعديلها أو انقضائها بخلاف الثاني، حيث أن الثاني قد تم قبل اتخاذ الإجراء الجنائي، وهذا يطلق عليه بالاعتراف غير القضائي.

ونلاحظ أن هذا الرأي قد اعتبر الاعتراف القضائي عملاً إجرائياً كونه يصدر أثناء إجراءات نظر الدعوى الجزائية، أما بالنسبة للاعتراف غير القضائي كالصادر أمام سلطة جمع الاستدلال فلا يعد عملا إجرائيا كونه صدر قبل الإجراء، وكذلك الحال فيما لو كان الاعتراف صادر أمام الغير من العامة أو الخاصة، إذ يجب أن يصدر الاعتراف أمام سلطة قضائية، ويكون صدوره مؤثر فيها وبسير الخصومة الجنائية، وبهذا يفهم أن الاعتراف القضائي عملا إجرائيا بخلاف الاعتراف غير القضائي الذي لا يعد كذلك.

**4- مناقشة وترجيح:**

واستنادا إلى ما سبق يمكن القول أن الاعتراف هو عمل قانوني بالمعنى الضيق كون القانون هو من يحدد قيمته القانونية، والآثار القانونية للاعتراف، وليست الإرادة الذاتية للمتهم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو عمل إجرائي كونه يصدر من المتهم أثناء سير الدعوى الجزائية.

**ثانيا: أنواع الاعتراف:**

تتعدد أنواع الاعتراف، وتختلف، ويعود ذلك الاختلاف للنظرة والزاوية التي ينظر ويقاس منها الاعتراف، فمنها ما يرجع الى السلطة التي يصدر أمامه، ومنها ما يرجع الى الشكل الذي يصدر فيه، ومنها ما تتعدد بالنظر الى الحجية والكمال والتجزئة، وسوف نوضح هذه الأنواع من خلال النقاط الآتية:

**1- أنواع الاعتراف من حيث السلطة التي يصدر أمامها:**

بالنظر إلى السلطة أو الجهة التي صدر أمامها الاعتراف، فإنه ينقسم إلى قسمين هما:

**أ-الاعتراف القضائي:**

وهو الاعتراف الذي يصدر من المتهم أمام إحدى الجهات القضائية التي تمر خلالها الدعوى الجزائية، سواء كانت هذه الجهة هي النيابة العامة كسلطة اتهام وتحقيق، أو كانت هذه الجهة هي المحكمة([[23]](#footnote-23))، وعليه فإن الاعتراف الصادر أمام محكمة أخرى غير مختصة جنائيا، أو مدنياً، أو أمام سلطة التحقيق في تحقيق متعلق بذات الواقعة أو واقعة أخرى غير قضائي ولا يكسبه الثقة؛ كونه صدر أمام جهة قضائية([[24]](#footnote-24)) .

**ب-الاعتراف غير القضائي:**

وهو الاعتراف الذي يصدر أمام جهة غير قضائية، كأن يصدر أمام سلطة الاستدلال، أو في تحقيق إداري، أو أمام أحد الأشخاص ، وكذلك الاعتراف الحاصل بواسطة التسجيل الصوتي وغير ذلك([[25]](#footnote-25)) .

وفضلا عن ذلك فإن الاعتراف الثابت في تسجيل صوتي أو مقطع فيديو أو عبر أي برنامج الكتروني لا يعد أيضاً اعترافا قضائياً؛ لعدم صدوره في مجلس القضاء، وهو لا يعدوا أن يكون مجرد قرينة تحتاج إلى أدلة أخرى لتقويتها.

**2- أنواع الاعتراف من حيث الشكل:**

بالنظر إلى الشكل الذي يصدر فيه الاعتراف فإنه ينقسم إلى قسمين هما:

**أ-الاعتراف الشفهي:**

الاعتراف الشفهي هو ذلك الاعتراف الذي يصدر بتلفظ المتهم شفاهة أمام جهة غير قضائية، أو أمام جهة قضائية ، وإذا صدر أمام جهة قضائية فيمكن أن يثبت بواسطة كاتب التحقيق ولا يلزم أن يكون الاعتراف المثبت بمحضر التحقيق موقعاً عليه من المتهم طالما أن المحضر قد وقع عليه المحقق أو الكاتب، والاعتراف الشفهي أو المكتوب يخضعان لتقدير سلطة المحكمة وقاضية الموضوع([[26]](#footnote-26)).

**ب-الاعتراف المكتوب:**

الاعتراف المكتوب هو ذلك الاعتراف الذي يدون من قبل المعترف، أو يدونه المحقق ويبهم عليه المتهم، أو يكون الاعتراف مكتوبا بخط الغير وعليه إبهام وإمضاء المتهم، ولا يتطلب أن يكون له شكل معين، فقد يكون مكتوباً بخط الكمبيوتر أو مكتوب بخط اليد، والمهم في هذا الاعتراف أن يكون موقعا عليه من المتهم حتى يعتبر حجة عليه([[27]](#footnote-27)).

**3- أنواع الاعتراف من حيث الحجية:**

إذا تم النظر إلى الاعتراف من حيث قيمته كدليل في الإثبات، ومدى حجيته فيه فإنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

**أ- الاعتراف كدليل إثبات:**

يخضع الاعتراف كدليل إثبات لتقدير قناعة القاضي، سواء كان اعترافاً قضائياً أو غير قضائي وينقسم إلى نوعين هما: ([[28]](#footnote-28))

**- الاعتراف كدليل إقناع شخصي:**

القانون لا يعتبر الاعتراف كدليل إقناعي شخصي للإدانة بل أنه يستوي مع غيره من أدلة الإثبات في قوته الإقناعية.

**- الاعتراف كدليل قانوني:**

يستمد الاعتراف كدليل قانوني مصدره من النص القانوني، بمعنى أن القانون هو الذي يتطلبه لإدانة المتهم المعترف، وفي هذه الحالة تحل إرادة المشرع محل إرادة القاضي.

**ج- الاعتراف كسبب من أسباب الإعفاء من العقاب:**

ترى بعض التشريعات أنه يعفى الشخص الذي اعترف بالجريمة في بعض الجرائم الخاصة التي ترتكب في الظلام، أو يصعب إثبات التهمة فيها، وذلك يكون تشجيعا للجناة على كشفها وإرشاد السلطات إلى حقيقة المساهمة فيها، فنص على إعفاء الجناة من العقاب إذا اعترفوا بشروط معينة([[29]](#footnote-29))، والقانون اليمني يعفي المتهم من العقاب في جرائم أمن الدولة إذا قام المتهم بالإبلاغ قبل تنفيذ الجريمة([[30]](#footnote-30)) .

**4- أنواع الاعتراف من حيث الكمال والتجزئة:**

ينقسم الاعتراف من حيث كمال الاعتراف وتجزئته إلى قسمين وهما:

**أ-الاعتراف الكامل:**

هو الذي يقر فيه المتهم بالجريمة المنسوبة إليه بكل أركانها الشرعي والمعنوي والمادي، كما وصفتها سلطة التحقيق للمحكمة بموجب قرار الاتهام، أو كما صورتها سلطة التحقيق أمام قاضي التحقيق([[31]](#footnote-31)) .

**ب- الاعتراف الجزئي:**

وذلك إذا اعترف المتهم بارتكاب جزء من الجريمة، نافيا جزء المسئولية من اعترافه، والاعتراف الجزئي يكون على صور وحالات عدة هي:([[32]](#footnote-32))

- إذا اقتصر اعتراف المتهم على ارتكاب الجريمة في ركنها المادي نافيا الركن المعنوي فيها.

- إذا اقتصر اعتراف المتهم بمساهمته في الجريمة بوصفه شريك بالمساعدة، ونافيا قيامه بارتكاب السلوك الإجرامي المنسوب إليه.

- إذا اقتصر اعتراف المتهم بارتكاب الجريمة بشرط في صورة مخففة وتختلف عن الجريمة المنسوبة إليه، مثال كأن تكون الجريمة المنسوبة إليه هي القتل العمدي، لكن هو يعترف بارتكاب جريمة القتل الخطأ.

**المطلب الثاني**

**شــروط صحة الاعــــتراف**

هناك عدد من الشروط التي يجب توفرها في الاعتراف الصادر عن المتهم، وسوف نستعرضها من خلال الفرعين الآتيين:

**الفرع الأول**

**الشــروط المتعلقة بالأهلية والإرادة**

تعد الأهلية الإجرائية وخلو الإرادة من أي تأثير من الشروط الهامة للاعتراف الصادر عن المتهم، وسيتم دراسة هاذين الشرطين من خلال الفقرتين الآتيتين:

**أولاً: شرط تمتع المتهم بالأهلية الإجرائية:**

الأهلية الإجرائية شرط هام يجب أن تتحقق في الشخص الذي صدر عنه الاعتراف وهي تعني الأهلية لمباشرة نوع من الإجراءات على نحو يعتبر معه هذا الإجراء صحيحاً ، ويمكن تعريفها بأنها: "صلاحية الشخص لمباشرة نوع من الأعمال الإجرائية" ([[33]](#footnote-33)).

والأهلية الإجرائية للمعترف تقوم على شرطين هما: أن يكون المعترف متهما بارتكاب الجريمة، وأن يتوافر الإدراك والتمييز وقت الإدلاء بالاعتراف، وسوف نوضح هذين الشرطين تالياً:

1. **أن يكون المعترف متهماً بارتكاب الجريمة:**

ولإيضاح هذا الشرط، فإننا نتناوله من خلال فقرتين نبين في الفقرة الأولى صدور الاعتراف من المتهم ذاته، ونوضح في الثانية صدور الاعتراف في الواقعة محل الاتهام ذاتها دون غيرها، وذلك من خلال الآتي:

1. **أن يصدر الاعتراف من المتهم ذاته:**

يشترط في الشخص الذي يصدر منه الاعتراف أن يكون وقت اعترافه متهماً بارتكاب الجريمة ،فالشاهد الذي يعترف بارتكاب الجريمة أثناء الإدلاء بشهادته لا يعتبر ما صدر منه اعتراف بالمعنى القانوني ؛ لأنه وقت صدور هذا الاعتراف لم يكن أهلاً له وبعبارة أخرى لم تتوافر فيه الأهلية اللازمة للاعتراف بارتكاب جريمته وهي أن يكون متهماً([[34]](#footnote-34)).

**ب- صدور الاعتراف في الواقعة الإجرامية ذاتها:**

الواقعة الإجرامية شرط من شروط صحة الاعتراف؛ لذلك يجب أن يكون موضوع الاعتراف منصباً على الوقائع المكونة للجريمة كلها أو بعضها، ويشترط في الواقعة التي يعترف بشأنها المتهم ما يأتي: ([[35]](#footnote-35))

1. أن يكون الاعتراف منصباً على واقعة إجرامية محددة.
2. أن تكون الواقعة محل الاعتراف متعلقة بالدعوى العمومية.
3. أن تكون الواقعة محل الاعتراف ذات أهمية في الدعوى.
4. أن تقرر الواقعة المعترف بشأنها مسؤولية المتهم.

**2- أن يتوافر الإدراك والتمييز وقت الإدلاء بالاعتراف:**

لكي تكتمل الأهلية الإجرائية لدى المتهم المعترف ، يشترط أن يكون متمتعاً بالإدراك والتمييز وقت الإدلاء باعترافه، بأن تكون لديه القدرة على فهم ماهية أفعاله وطبيعتها، وعليه فإن كل من لا يتمتع بالإدراك والتمييز ليس أهلا للاعتراف، فالصغير والمجنون والسكران، والمصاب بعاهة عقلية ينعدم الإدراك والتمييز لديهم، والاعترافات الصادرة منهم غير مقبولة في الإثبات الجزائي لتخلف شرطها وهو عدم الادراك والتمييز([[36]](#footnote-36)).

**ثانياً: شرط أن يصدر الاعتراف عن إرادة حرة:**

يشترط لقبول الاعتراف في الإثبات أن يكون صادراً عن إرادة حرة وأن يكون المعترف متمتعاً بحرية الاختيار؛ لذا يجب أن يكون بعيداً عن أي تأثير خارجي وإن كان هناك تأثير على إرادة المعترف أصبح اعترافه باطلاً، فالاعتراف الذي يعد حجة ضد المتهم هو الذي يصدر عن إرادة حرة واعية، فإذا شاب إرادته إكراه مادي أو معنوي عُد الاعتراف باطلاً.

ويقصد بالإرادة الحرة قدرة الشخص على توجيه نفسه إلى عمل معين أو إلى الامتناع عنه، هذه القدرة لا تتوافر لدى الشخص إلا إذا انعدمت المؤثرات الخارجية التي من شأنها أن تعيق الإرادة، فيجب أن يكون الشخص المعترف قد أدلى باعترافه وهو في كامل إرادته ووعيه بعيداً عن كل ضغط من الضغوط المادية أو المعنوية التي تعيبها أو تؤثر فيها، فأي تأثير يقع على المتهم في أثناء استجوابه لانتزاع الاعتراف بما نسب إليه بالقوة يعيب إرادته، ويبطل اعترافه([[37]](#footnote-37)).

ولكي يعتد بالاعتراف لابد أن يتحقق فيه شرط عدم التأثير المادي أو المعنوي، على الإرادة، والتأثير المادي على الإرادة يتحقق في كل حالة يحصل فيها مساس بإرادة المتهم، كتعذيبه لحمله على الاعتراف، أو إرهاقه بالاستجواب المطول، أو حصول التأثير على إرادة المعترف نتيجة استخدام كلاب الشرطة، أو إخضاعه للتنويم المغناطيسي، أو العقاقير المخدرة المؤثرة على الوعي والشعور، أو إخضاعه للاستجواب بواسطة جهاز كشف الكذب.

أما التأثير المعنوي فيتحقق في الوعد والإغراء وهو من الوسائل التقليدية لغرض حمل المتهم على الاعتراف، كما يكون التأثير المعنوي في تهديد المتهم لحمله على الاعتراف، ويستوي أن يكون التهديد بإيذاء المهدد في شخصيته أو في ماله أو بإيذاء غيره من أعزائه([[38]](#footnote-38)).

كما يتحقق التأثير المعنوي على إرادة المتهم في تحليفه لليمين، أو باستخدام الحيلة والخداع ضد المتهم، ويقصد بالحيلة (تلك الأعمال الخارجية التي يؤتيها الشخص ليؤيد بها أقواله الكاذبة ويستمر بها غشه؛ لأن الكذب المجرد لا يكفي لتكوين الحيلة، بل يلزم تأييده بمظاهر خارجية تعززه) ([[39]](#footnote-39))**.**

ومما سبق نستخلص أنه يشترط لصحة الاعتراف الصادر عن المتهم أن يكون صادرا عن إرادة حرة، وكل تأثير يقع على الإرادة سواء كان ماديا أو معنويا يجعل الاعتراف معيبا، وبالرجوع إلى نص المادة (6) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني التي نصت بقولها: (يحظر تعذيب المتهم أو معاملته بطريقة غير إنسانية أو إيذائه بدنياً أو معنوياً لقسره على الاعتراف وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة شيء مما ذكر يهدر ولا يعول عليه)، وتنص المادة (178) من القانون ذاته على أنه: (لا يجوز تحليف المتهم اليمين الشرعية ولا إجباره على الإجابة ولا يعتبر امتناعه عنها قرينة على ثبوت التهمة ضده، كما لا يجوز التحايل أو استخدام العنف أو الضغط بأي وسيلة من وسائل الإغراء والإكراه لحمله على الاعتراف) .

وتفسيرا لذلك يتضح لنا أن المشرع اليمني يشترط خلو الاعتراف الصادر عن المتهم من أي تأثير يقع على الإرادة، ويحظر صراحة بعض تلك التأثيرات الصادرة على المتهم كالتعذيب أو الإكراه بدنيا أو معنويا، كما يحظر تحليف المتهم اليمين، أو استخدام الحيل، أو الإغراء، ووفقا لأحكامه العامة فإنه يحظر كل تأثير يقع على الإرادة سواء كان ماديا أو معنويا.

وعلاوة على ذلك فإن المشرع السعودي قد نص صراحة وضمنا على تحريم صور التأثير على إرادة المتهم، ويفهم ذلك من نص المادة (102) من نظام الإجراءات الجزائية السعودية على أنه : (يجب أن يتم الاستجواب في حال لا تأثير فيها على إرادة المتهم في إبداء أقواله)، كما نصت المادة (19) في الفقرة رقم (2) من اللائحة التنظيمية للمحققين بالسعودية بقولها : (يجب أن يتم الاستجواب في حال لا تأثير فهيا على إرادة المتهم في إبداء أقواله ودفاعه، ولا يجوز استعمال عقاقير أو أجهزة أو عنف مع المتهم للحصول على دليل ضده، وكل دليل يتم الحصول عليه بناء على إكراه ، أو وعد، أو تهديد، أو أية وسيلة تشل الإرادة أو تفقد الوعي، لا يعتد به ولا بما يسفر عنه في الإثبات).

وقد أشترط المشرع المصري عدم التأثير على إرادة المتهم، وأوجب العقاب على الموظف العام الذي يكره المتهم على الاعتراف، وفي هذا نص قانون العقوبات المصري على (كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف، يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى عشرة، وإذا مات المجني عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمداً) ([[40]](#footnote-40)).

**الفرع الثاني**

**الشروط المتعلقة بإجراءات أخذ الاعتراف ووضوحه ومطابقته للحقيقة والواقع**

يشترط أن يكون الاعتراف الصادر عن المتهم وليد إجراءات صحيحة، وأن يكون واضحا وصريحا لا غموض فيه، وأن يكون مطابقا للحقيقة والواقع، وسوف نوضح هذه الشروط من خلال الفقرات الآتية:

**أولا: شرط أن يكون الاعتراف وليد إجراءات صحيحة:**

يقصد بشرط أن يكون الاعتراف وليد إجراءات صحيحة هو أن يؤخذ الاعتراف بناء على إجراءات صحيحة من بداية الدعوى الجزائية حتى إثبات التهمة على المتهم أو نفيها.

ويعد هذا الشرط من أدق شروط الاعتراف وأكثرها أهمية إذ يلزم الوصول إلى الاعتراف عن طريق إجراءات مشروعة، ووفقا لما نص عليه القانون، مع مراعاة عدم تعارض ذلك مع حقوق المتهم في حريته وكرامته ([[41]](#footnote-41)).

وبناء على ذلك يجب أن يكون الاعتراف الذي يصدر من المتهم صحيحا ولم يتأثر بأي إجراء مخالف للقانون، لأن الإجراء الذي يتخذ ضد أي إنسان لابد أن يفترض براءة هذا الإنسان، فالمتهم بريء حتى تثبت إدانته، ولا تثبت إدانة المتهم بناء على إجراءات باطلة وغير صحيحة أثرت في إرادته وحريته واختياره فأدلى باعترافه وفقا لذلك.

فإذا كان الاعتراف الصادر عن المتهم قد حصل وليد قبض أو استجواب أو تفتيش باطل، وتعلق الاعتراف بهذا الإجراء الباطل فإنه يبطله، إذ يشترط توافر العلاقة السببية بين الإجراء الباطل والاعتراف.

**ثانيا: شرط أن يكون الاعتراف واضحا وصريحا:**

يشترط أن يكون الاعتراف الذي يعتد به صريحا بعيداً عن أي غموض أو تأويل بأن يكون بعبارات صريحة تفيد ارتكاب المتهم الجريمة المنسوبة إليه، وذلك من إجل الأخذ بها كدليل إدانة ضد المتهم ([[42]](#footnote-42))، وفي حالة عدم تحقق هذا الشرط فلا يجوز للمحكمة التعويل على الاعتراف كدليل في الإثبات.

ويشترط لاعتبار الاعتراف بينة كافية أن يكون خالي من أي لبس أو إبهام وأن تقتنع المحكمة بأن المتهم يفهم تماماً ماهية التهمة المعزوة إليه وما يترتب على اعترافه من نتائج، فلا يجوز لمحكمة الموضوع أن تستنتج اعتراف المتهم من بعض تصرفاته كالهروب أو المصالحة مع المجني عليه على تعويض معين أو عدم الحضور فقد يكون ذلك خشية من القبض عليه، كما لا يمكن اعتبار صمت المتهم أمام الوقائع المسندة إليه، على أنه اعتراف منه بصحة هذه الوقائع، فقد يكون سكوته بسبب خوفه من إساءة الدفاع عن نفسه، أو انتظار المشورة من محاميه ([[43]](#footnote-43)).

وقد أخذ المشرع اليمني بهذا الشرط فاشترط صراحة الاعتراف من خلال مناقشته تفصيلا عن الاعتراف، وهذا ما نصت عليه المادة(183) بقولها: (إذا أعترف المتهم بالتهمة الموجهة إليه في أي وقت اثبت المحقق اعترافه في محضر التحقيق فور صدوره ونوقش فيه تفصيلا، أما إذا أنكر أرجئ استجوابه تفصيلا إلى ما بعد سماع شهود الإثبات ويوقع المتهم على أقواله بعد تلاوتها عليه أو يثبت في محضر التحقيق عجزه أو امتناعه عن التوقيع) ، ونصت المادة (352) من القانون ذاته بقولها: (يسأل القاضي المتهم بعد انتهاء الإجراءات المذكورة في المادتين السابقتين عن التهمة الموجهة إليه ما إذا كان مقرا بالجرم الموجه إليه أم لا ، فإذا أقر بارتكاب الجريمة ناقشته المحكمة تفصيلا واطمأنت إلى أن إقراره صحيحا سجل إقراره بكلمات تكون أقرب إلى الألفاظ التي استعملها في إقراره ،ولها ان تكتفي بذلك في الحكم عليه ،كما أن لها أن تتم التحقيق إذا رأت داعيا لذلك).

**ثالثا: شرط أن يكون الاعتراف مطابقا للحقيقة والواقع:**

يعد الاعتراف في جوهره تعبير عن إرادة المتهم بنسبة واقعة معينة إليه، لذلك فإنه يشترط أن يكون مطابقًا للحقيقة والواقع، حتى يمكن الاستناد إليه كدليل إدانة وتجريم، إذ لا يجوز الاستناد إلى الاعتراف، الذي يكون مخالفا للحقيقة والواقع.

ويلاحظ أنه قد يصدر الاعتراف في الواقع كاذباً وليس حقيقياً لعدة أغراض أهمها: التستر على المتهم الحقيقي بدافع المال أو القرابة أو الصداقة أو بهدف الشهرة والدعاية له، وخاصة في بعض جرائم الرأي والسياسة والنقد التي تحظى بتأييد الجمهور والرأي العام وإثارتهما([[44]](#footnote-44))؛ لذلك فإنه يجب على القاضي أن يتحرى مدى مطابقة الاعتراف مع الحقيقة ودافع الجريمة، وكذا التأكد من صحته ووضوحه والإجراءات السابقة عليه، وذلك كله متروك لسلطة القاضي كونه من يملك تقدير ووزن الاعتراف.

وعليه فإنه يجب أن ينصب الاعتراف، على الوقائع المشكلة للجريمة، التي ارتكبها المتهم أي الواقعة الإجرامية نفسها، لا على واقعة أخرى، حتى لو كانت ذات صلة وثيقة بالفعل، فمثلا لا يعد اعترافًا إقرار الشخص بوجود خلاف بينه وبين المجني عليه، أو أنه يحرز سلاحا من نفس نوع السلاح الذي ارتكبت به الجريمة، أو أنه على علاقة غير شرعية بالمجني عليها، دون اعتراف بارتكاب الفعل المجرم، فكل هذه الأمور تعتبر دلائل موضوعية، لا تكفي للإدانة، أو التجريم، إلا إذا عززتها أدلة أخرى كافية ([[45]](#footnote-45)).

إلا أنه لا يشترط أن يرد الاعتراف على الواقعة الإجرامية بكامل تفاصيلها، بل يكفي فيه أن يرد على وقائع تستنتج المحكمة منها ومن باقي عناصر الدعوى، بكافة الممكنات العقلية والاستنتاجية اقتراف الجاني للجريمة([[46]](#footnote-46)).

ولضمان تحقق شرط مطابقة الاعتراف للحقيقة والوقع يجب البحث عن الدوافع التي أجبرت المتهم على الإدلاء باعترافه، إذ قد يعترف الشخص كذبا للتخلص من إكراه مادي أو معنوي يتعرض له، أو بدافع تخليص المجرم الحقيقي، إلى غير ذلك من الأسباب، والواقع العملي يشهد كثيرا من تلك الاعترافات الكاذبة المخالفة للحقيقة والواقع لهدف تخليص المجرم الأصلي، أو بسبب المال المتحصل عليه المتعرف من هذا المجرم الفعلي.

وتجدر الإشارة إلى أن الشريعة الاسلامية لا تعتد بالاعتراف إذا جاء مخالفا للحقيقة والواقع، ومن تطبيقات الشريعة الإسلامية ما حكي عن الاصمعي أنه قال: دخلت البصرة وكان عليها خالد بن عبد الله القسري، فدخلت عليه يوما، فوجدت قوما متعلقين بشاب ذي جمال عليه سكينة ووقار، فقدموه الى خالد قائلين، هذا لص أصبناه البارحة في منازلنا، فسأله عن قصته، فقال إن القول ما قالوه، قال ما حملك على ذلك، قال حملني على ذلك الشره في الدنيا، فقال له خالد ثكلتك أمك، أما كان لك في جمال وجهك وكمال عقلك وحسن أدبك زاجر لك عن السرقة قال دع عنك هذا إيها الامير، ونفذ ما أمرك الله به، فذلك بما كسبت يداي، وما الله بظلام للعبيد، فسكت خالد يفكر في أمر الفتى، ثم قال له : إن اعترافك على رؤوس الاشهاد قد رابني، وما أظنك سارقا، قال إنني دخلت دار هؤلاء، فسرقت منها مالا، فأدركوني وأخذوه مني وحملوني إليك، فأمر خالد بحبسه، فلما استقر في الحبس تنفس الصعداء ثم أنشد:

هددني خالد بقطــــع يــــــدي إن لم أبح عنده بقصتهـــا

فقلت هيهات إن أبــــوح بما تضمن القلب من محبتها

فقطع يدي بالذي اعترفت به أهدى للقلب من فضيحتها

فاستحضره خالد ثم قال له، قد علمت إن لك قصة غير السرقة، فإذا كان غدا وحضر الناس والقضاة وسألتك عن السرقة فانكرها، واذكر فيها شبهات تدرأ عنك القطع، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ادرؤوا الحدود بالشبهات"، وفي الغد قال له خالد، إن هؤلاء القوم يزعمون أنك دخلت دارهم، وسرقت مالهم، قال صدقوا أيها الأمير، قال خالد لعلك سرقت دون النصاب، قال بل سرقت نصابا كاملا، قال فلعلك سرقت من غير حرز مثله، قال لا، قال فلعلك شريك القوم في شيء منه، قال بل هو جميعه لهم، فأمر خالد بقطع يده، وإذا بجارية تخترق الجمهور، تنادي بأعلى صوتها لا تعجل بالقطع أيها الأمير، حتى تقرأ هذه الرقعة.

أخالــــد هـــذا مستهــــام متيـــم رمته لحاظي من قسى الحمالـــــــــق

فاصماه سهم اللحظ منــي فقلبه حليف الجوى من دانه غير فــــــائـق

أقـــر بمـــا لــــم يقترفـــــه لأنه رأى ذلك خير من هتيكــــــــة عاشق

فمهلا على الصب الكئيب لأنه كريم السجايا في الهوى غير سارق

ثم أخبرته بقصتها معه فاحضر والدها وقال له يا شيخ، إنا كنا قد عزمنا على انفاذ الحكم في هذا الفتى بالقطع، وإن الله عصمني من ذلك، واستأذنه في تزويجها منه فقبل ([[47]](#footnote-47)).

**المبحث الثاني**

**حجية الاعتراف في الإثبات**

المراد بحجية الاعتراف: قيمته في الإثبات ووزنه في تكوين قناعة القاضي، ولقد اتفقت أغلب التشريعات الحديثة على أن الاعتراف في المواد الجنائية ليس دليلاً كافياً لترتيب الإدانة، بل على القاضي أن يبحث في صحته وسلامته ومشروعيته كشأن الأدلة الأخرى في الإثبات في ظل مبدأ القناعة الشخصية ، فالمحكمة بعد التحقق من توافر شروط صحته، ومطابقته للحقيقة والواقع، النظر في مدى إمكانية التعويل عليه أم لا([[48]](#footnote-48))، وفي هذا المبحث نتناول حجية الاعتراف من حيث جهة صدوره من خلال مطلب أول، ثم نوضح في المطلب الثاني سلطة المحكمة في تقدير حجية الاعتراف.

**المطلب الأول**

**حجية الاعتراف من حيث جهة صدوره**

الحديث عن حجية الاعتراف من حيث جهة صدوره يقتضي الحديث عنه من خلال فرعين، نخصص الأول للاعتراف القضائي، ونفرد الفرع الثاني للحديث عن الاعتراف غير القضائي، على النحو الآتي:

**الفرع الأول**

**حجية الاعتراف القضائي**

الاعتراف القضائي هو ذلك الاعتراف الذي يحصل أمام سلطة قضائية كالنيابة أو المحكمة، ومن المؤكد عليه إن اعتراف المتهم أمام النيابة العامة وإن كان يشكل دليلاً واضحاً للإثبات، إلا أن اعتماده يستلزم الحيطة والحذر والوقوف على الظروف والملابسات التي أحاطته ورافقته بما يؤكد صحته، وأنه تم أداءه عن إرادة حرة دون إكراه أو ضغط، وذلك لاحتمال وجود بعض الانتهاكات التحقيقية لمبدأ العدالة في التحقيق والوصول للحقيقة.

ولهذا فإن المشرع اليمني وقف على حقيقة تلك المخالفات التي ربما تحصل في التحقيقات، فنصت المادة (352) إجراءات جزائية بقولها: (يسأل القاضي المتهم بعد انتهاء الإجراءات المذكورة في المادتين السابقتين عن التهمة الموجهة إليه ما إذا كان مقراً بالجرم الموجه إليه أم لا؛ فإذا أقر بارتكاب الجريمة ناقشته المحكمة تفصيلاً، واطمأنت إلى أن إقراره صحيحاً، سجل إقراره بكلمات تكون أقرب إلى الألفاظ التي استعملها في إقراره، ولها أن تكتفي بذلك في الحكم عليه، كما أن لها أن تتم التحقيق إذا رأت داعياً لذلك)، وعلى هذا نصت المادة (38) من تعليمات النيابة([[49]](#footnote-49)).

والاعتراف القضائي ليس له حجة مطلقة بل يخضع لقناعة القاضي، فالقاضي الجزائي لا يأخذ بالأدلة القانونية بل بالأدلة المعنوية، لما تشكله الأولى من تقييد لسلطة القاضي بحريته في اختيار وسائل الإثبات المناسبة (([[50]](#footnote-50) ، إلا أن سلطة القاضي ليست مطلقة بل مقيدة ببناء قناعته على أدلة وليس على قرائن واستدلالات، ومناقشة الأدلة التي يجب أن تكون مشروعة في جلسة المحاكمة، وبناء قناعته على الجزم واليقين، وليس على الشك والتخمين، خاصة في أحكام الإدانة، مع وجوب تسبيب حكمه ([[51]](#footnote-51)).

**الفرع الثاني**

**حجية الاعتراف غير القضائي**

الاعتراف غير القضائي هو الذي يحصل أمام جهة غير قضائية، كالذي يحصل أمام رجل الشرطة أو في تحقيق إداري، أو أمام شخص عادي أو شخصية دينية أو اجتماعية، وذلك لأنه يتم خارج مجلس القضاء.

والواقع العملي يشهد كثيرا من الاعترافات غير القضائية، كتلك التي تصدر أمام سلطة جمع الاستدلالات أو بواسطة البرامج الالكترونية، أو تحدث من الغير، أو بواسطة الذكاء الاصطناعي، ونشير إلى هذه الأنواع من الاعترافات غير القضائية في الآتي:

**أولا: الاعتراف أمام سلطة جمع الاستدلال:**

يطلق على هذا الاعتراف الصادر أمام سلطة جمع الاستدلالات بالاعتراف غير القضائي ويخضع لتقدير محكمة الموضوع حتى لو عدل عنه المتهم، ذلك لأن سلطة جمع الاستدلالات ليست سلطة قضائية، والسبب في أن الاعتراف الصادر أمامها لا يعد اعترافا قضائيا بالمعنى الدقيق يرجع إلى أنه قد صدر من شخص لم يوجه إليه الاتهام قانونا بعد، ذلك أن الاتهام لا يؤخذ ضد المتهم إلا بعد توجيه الاتهام إليه([[52]](#footnote-52))، والقضاء اليمني اشترط الإشهاد على الاعتراف الصادر أمام سلطة الاستدلال ([[53]](#footnote-53))، ومناط الأخذ بهذا الاعتراف في القضاء اليمني يرجع إلى اطمئنان محكمة الموضوع إلى صدقه ومطابقته للواقع، ولو عدل عنه في مراحل أخرى منها.

**ثانيا: الاعتراف الصادر بواسطة البرامج الالكترونية والذكاء الاصطناعي:**

قد يصدر الاعتراف عبر أي من البرامج الالكترونية كأن يصدر عبر برنامج الوتس أب أو الفيس بوك أو غيرهما من البرامج الالكترونية، فإن هذه الاعترافات لا يعد بها قانونا، لصدورها في غير مجلس القضاء ، كما لا يؤمن سلامة وصحة الاعتراف الصادر في هذه البرامج، خصوصا وأن التكنولوجيا قد تطورت كثيرا فظهر ما يعرف بالذكاء الاصطناعي الذي يمكن من خلال تركيب مقطع صوتي أو مرئي منسوبا للمتهم، وهو في الحقيقة غير صادر عن المتهم بل تم تركيب الصوت بواسطة برنامج الذكاء الاصطناعي.

**ثالثا: الاعتراف الصادر من غير المتهم:**

لا يكون الاعتراف اعترافا قضائيا إلا إذا صدر من الشخص على نفسه، فإذا صدر الاعتراف من المتهم خلال اعترافه على نفسه وشمل اعترافه أمور صدرت عن الغير فلا يكون اعترافا بالنسبة للغير، ذلك أن اعتراف متهم على متهم لا يعد اعترافا ([[54]](#footnote-54)).

كما أن تسليم محامي المتهم بالتهمة المنسوبة لموكله لا يعد اعترافا، ويرى جانب من الفقه أنه لا يعد ذلك اعترافا، إلا إذا سأل المتهم عما جاء بأقوال محاميه فسلم بها، لأن القاعدة أنه لا ينسب لساكت قول، والاعتراف لا يستفاد ضمنا أو بالتزام الصمت، فضلا عن أن المحامي يكون باعترافه، الذي يؤدي إلى إدانة موكله المتهم قد خرج عن حدود وكالته، والمتمثلة في الدفاع عنه، وبالتالي ليس لكلامه هذا أي أثر قانوني([[55]](#footnote-55)).

**المطلب الثاني**

**سلطة المحكمة في تقدير حجية الاعتراف**

للمحكمة حرية في تقدير حجية الاعتراف الصادر عن المتهم ولها تجزئته، ولكن حريتها ليست مطلقة بل لها حدود، فهي مقيدة بمدى تكون اليقين والقناعة لديها، وسوف نوضح ذلك من خلال الآتي:

**الفرع الأول**

**اليقين ودوره في تقدير حجية الاعتراف**

اليقين هو أساس العدالة الإنسانية ومصدر ثقة في الأحكام القضائية، وهو وسيلة القاضي في الاقتناع بالحقيقة، فما هو اليقين وما هي علاقته بالاقتناع القضائي؟ وما هي نسبة اليقين؟ هذا ما نجيب عليه من خلال الآتي:

**١-تعريف اليقين، وعلاقته بالاقتناع القضائي:**

اليقين والاقتناع والحقيقة هي مفاهيم مجردة لا يمكن إخضاعها لسيطرة القانون وتنظيمه، ولذلك تركت الحرية للقاضي لاختيار الدليل الذي يرتاح إليه وتقديره بالكيفية التي تمكنه من تكوين قناعته دون رقابة عليه، ولا يلتزم في ذلك إلا ببناء قناعته هذه على اليقين لا على الشك والاحتمال ،وأما اليقين هو عملية التقدير الحر والمسبب بعناصر الإثبات في الدعوى، وعرف بأنه حالة ذهنية أو عقلانية تؤكد وجود الحقيقة، ويتم الوصول إليها بما يستنتجه القاضي من خلال ما يعرض عليه من وقائع الدعوى، والتي تولد لديه ثقة عالية من التأكيد وتستبعد كل شك حول النتيجة النهائية التي وصل إليها في حكمه وعندما يصل القاضي إلى هذه المرحلة من اليقين فإنه يقتنع بالحقيقة، وعليه فإن الاقتناع هو ثمرة اليقين وليس اليقين ذاته([[56]](#footnote-56)).

ومما سبق يتبين أن اليقين يستمده القاضي من وقائع القضية وأدلة الإثبات، أما الاقتناع فهو الشعور الذي يتولد لديه بعد يقينه بالوصول إلى الحقيقة.

**٢- نسبية اليقين القضائي:**

إن اليقين كما رأينا هو حكم ذهني يصل إليه القاضي من خلال عملية التقدير والتقييم للوقائع المعروضة عليه، وهذه العملية تلعب فيها شخصية القاضي دورا كبيرا والتي تؤثر فيها عوامل كثيرة تنعكس على تصوره للواقع كالتعليم الذي تلقاه والأخلاق والثقافة والعادات والتقاليد السائدة([[57]](#footnote-57)).

ومن هذا المنطلق فإن اليقين الذي يصل إليه القاضي ليس يقينا مطلقا، بل يقيناً نسبياً بشرط عدم اختلاطه بالشكوك، وبذلك فإن النتائج التي يتم التوصل إليها قد تختلف من قاضٍ لآخر، إلا أنه يجوز أن تبنى الأحكام على احتمالات ذات درجة عالية من الثقة والتي تستبعد كل شك حول النتيجة التي وصل إليها القاضي.

3**- اليقين في القانون اليمني والمقارن:**

يرجـع تقدير الاقتنـاع وبلوغه درجة اليقين للحكم بالإدانة إلى الاجتهـاد القضائي، أما التشريعـات الجـنائية فإنها اكتفـت بإقرار مبدأ الاقتناع دون استلزام درجـة معينة فيه، وهذا ما نص عليه قانون الإجراءات الجزائية اليمني في المادة (321) إذ نصت بقولها: (تقدير الأدلة يكون وفقا لاقتناع المحكمة في ضوء مبدأ تكامل الأدلة فلا يتمتع دليل بقوة مسبقة في الاثبات)

فمن المقرر قانوناً وفقهاً وقضاءً أن لمحكمة الموضوع السلطة التقديرية في استنباط ما تراه من أقوال المتهم حتى لو تراجع عنها، كما أن لمحكمة الموضوع الأخذ بمضمون أقوال المتهم فليست مقيدة بالنصوص والعبارات الواردة حرفياً في أقوال المتهم لأن الاعتراف يختلف عن الإقرار حسبما قضى الحكم الصادر عن الدائرة الجزائية بالمحكمة العليا في جلستها المنعقدة بتاريخ 13/12/2017م في الطعن رقم (59918)، الذي ورد ضمن أسبابه (والمعلوم قانوناً أنه لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم كل دليل يكفي وحده لقيام الحكم عليه، إذ أن الأدلة في المواد الجزائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها جميعاً تتكون عقيدة القاضي، فلا ينظر إلى دليل بعينه على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة واحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال إقناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه، ولمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أية مرحلة من مراحل التحقيق، ولو رجع عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع، فمحكمة الموضوع ليست ملزمة عند أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم حرفياً بظاهر أقوال المتهم أو اعترافه، بل لها أن تستنبط منه ومن غيره من الأدلة الأخرى الحقيقة بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية ما دام استنتاجها سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق)([[58]](#footnote-58)) .

ونجد نفس هذا المبدأ مقررا في القانون المصري حيث نصت المادة (302) من قانون الإجراءات الجنائية المصري على أن: (يحكم القاضي في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته).

وجاء في حكم المحكمة العليا المصرية ما نصه ( أن الأحكام الجناية تبنى على الجزم واليقين ولا تقوم على الحدث والتخمين) ([[59]](#footnote-59)).

والحال كذلك في نظام الإجراءات الجزائية السعودي إذ يكفى الاعتراف إذا اطمأنت المحكمة لصحته، وفي هذا نصت المادة (160) من أنه: إذا اعترف المتهم في أي وقت بالتهمة المنسوبة إليه فعلى المحكمة أن تسمع أقواله تفصيلاً، وتناقشه فيها، فإذا اطمأنت إلى أن الاعتراف صحيح، ورأت أنه لا حاجة إلى أدلة أخرى، فعليها أن تكتفي بذلك، وتفصل في القضية.

**الفرع الثاني**

**سلطة المحكمة في تجزئة الاعتراف والحكم به كدليل منفرد**

يتميز الاعتراف الجنائي أنه يجوز العدول عنه، فيمكن للمتهم العدول والتراجع عن الاعتراف الصادر منه في أي لحظة شاء أو شعر أن الاعتراف لن يكون في صالحه ([[60]](#footnote-60))، وللمحكمة سلطة تقديرية في تقدير قيمة الاعتراف الذي عدل عنه المتهم، فللقاضي الحق في إهدار الاعتراف الذي عدل عنه المتهم أو الاعتداد به بما له من سلطة في تقدير قيمة الاعتراف.

كما أن للمحكمة سلطة في تجزئة الاعتراف الصادر عن المتهم، وهو ما نبينه في فقره أولى، ونبين في الفقرة الثانية سلطة المحكمة في الحكم بالاعتراف كدليل منفرد، على النحو الآتي:

**أولا: سلطة المحكمة في تجزئة الاعتراف:**

يقصد بتجزئة الاعتراف أن تستند المحكمة الى اعتراف المتهم بوقائع معينه، وتطرح اعترافه بالنسبة لوقائع أخرى وردت، لأنها لم تطمئن إلى صدقها([[61]](#footnote-61)).

والأصل العام في الاعتراف أنه يخضع لتقدير المحكمة، باعتباره دليلا يمكن الاستناد إليه، وللمحكمة السلطة في أن تطرحه كليا، أو تأخذ جزءا منه وتطرح الباقي، طالما لم تطمئن إليه، وهذه القاعدة العامة مستفادة من حرية المحكمة المطلقة في تكوين اقتناعها، حيث يمكن للقاضي تجزئة الدليل المقدم في الدعوى والذي طرح في الجلسة، فيأخذ منه ما يفيده في تكوين عقيدته متى اطمأن إليه، ويطرح مالا يطمئن إليه([[62]](#footnote-62)).

والاستثناء أنه لا يمكن للقاضي تجزئة الاعتراف، ويكون ذلك في الاعتراف البسيط، وهو الاعتراف الذي ينصب على كل الواقعة الإجرامية التي رفعت بها الدعوى، دون أن يكون مقرونا بأية ظروف أو وقائع، من شانها التأثير في مسؤولية المعترف، كأن يعترف بواقعة إيذائه للمجني عليه، وهذا النوع من الاعتراف، هو إقرار بالإدانة بدون قيد، وعندئذ لا يترك مجالا لتحليله أو تجزئته، ففي هذه الحالة يجب الأخذ به كاملا أو طرحه برمته([[63]](#footnote-63)).

**ثانيا: سلطة المحكمة في الحكم بالاعتراف كدليل منفرد:**

اختلف الفقهاء حول هذه المسألة، ما إذا كان اعتراف المتهم كافيا لأن تستند عليه المحكمة في بناء حكمها بإدانة المتهم من عدمه.

فمنهم من يرى بأن الاعتراف يكفي للحكم به كدليل منفرد في إدانة المتهم متى ما اطمئن القاضي إلى صحته، وذلك يكون في حالة ما إذا توافرت شروطه وجاء خاليا من العيوب، ذلك أن القاضي الجنائي حر في تقدير أدلة الاثبات، والقول بغير ذلك يناقض مبدأ حرية القاضي في الاقتناع القضائي، بينما يذهب رأي آخر إلى أن مجرد اعتراف المتهم لا يكفي بمفرده لحمل القضاة على إدانته، حيث أن الاعتراف ما هو إلا بداية للإثبات، ولكي يكتمل الاقتناع لابد من إسناد الاعتراف بأدلة أخرى تعززه، ذلك أن الاعتراف منفردا يكون محل شك، حيث أن المتهم قد يعترف وهو في حالة ضغط ولم يمكن من تقديم مدافع له، كما قد يتعرض للضغوط([[64]](#footnote-64)).

ونتقف مع الراي الأول القائل بكفاية الاعتراف للحكم به كدليل منفرد، ذلك أن الاعتراف متى صدر صحيحا خاليا من العيوب فإنه من أقوى أدلة الإثبات، وأما مناعي الرأي الثاني على عدم كفاية الاعتراف للحكم به كدليل منفرد فمحموله على الاعتراف المعيب الذي جاء نتيجة ضغط على المتهم أو مشيبا بأي من عيوب الاعتراف، والاعتراف المعيب لا يمكن للحكم به منفردا في إدانة المتهم.

وبالرجوع إلى نصوص الإجراءات الجزائية اليمني نجد أن المشرع اليمني قد أعد الاعتراف الصحيح الخالي من العيوب كافيا للحكم به في إدانة المتهم، حيث يفهم من نص المادة(183) أن اعتراف المتهم يغني عن استجوابه وسماع الشهود ، ويكون البحث عن مدى صحة الاعتراف للحكم به كدليل منفرد فنصت المادة المذكورة بقولنا: ( إذا اعترف المتهم بالتهمة الموجهة إليه في أي وقت أثبت المحقق اعترافه في محضر التحقيق فور صدوره ونوقش فيه تفصيلا، أما إذا أنكر أرجئ استجوابه تفصيلا إلى ما بعد سماع شهود الإثبات ويوقع المتهم على أقواله بعد تلاوتها عليه ، أو يثبت في محضر التحقيق عجزه أو امتناعه عن التوقيع).

كما نصت المادة (321) من القانون ذاته بقولها: ( 1-لا إدانة إلا بناء على أدلة. ٢- تقدير الأدلة يكون وفقا لاقتناع المحكمة في ضوء مبدأ تكامل الأدلة فلا يتمتع دليل بقوة مسبقة في الإثبات.

٣- يقع عبء إثبات أية واقعة على المدعي بقيامها إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك) ، ولما كانت الإدانة لا تتحقق إلا بتوافر الأدلة فإن الاعتراف دليل من الأدلة التي يكفي للحكم به منفردا متى جاء صحيحا خاليا من العيوب، حيث نصت المادة(322) من القانون ذاته بقولها: ( لا يجوز إثبات أي واقعة ترتب مسئولية جزائية على أي شخص إلا عن طريق الأدلة الجائزة قانونا وبالإجراءات المقررة قانونا) ، ونصت المادة(323) من القانون ذاته بقولها: (تعد من أدلة الإثبات في الدعوى الجزائية ما يلي: ... ج: اعتراف المتهم).

وقد نصت المادة (352) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني صراحة على الحكم بالاعتراف كدليل منفرد إذا كان صحيحا خاليا من العيوب، فنصت بقولها: (يسأل القاضي المتهم بعد انتهاء الإجراءات المذكورة في المادتين السابقتين عن التهمة الموجهة إليه ما إذا كان مقرا بالجرم الموجه إليه أم لا ، فإذا أقر بارتكاب الجريمة ناقشته المحكمة تفصيلا واطمأنت إلى أن إقراره صحيحا سجل إقراره بكلمات تكون أقرب إلى الألفاظ التي استعملها في إقراره ولها أن تكتفي بذلك في الحكم عليه كما أن لها أن تتم التحقيق إذا رأت داعيا لذلك).

وكذلك نحى المشرع المصري منحى القانون اليمني، فأجاز للمحكمة أن تحكم على المتهم بناء على اعترافه الصحيح، وليس بالضرورة البحث عن أدلة إثبات أخرى تعزز الاعتراف، وهذا ما نصت عليه المادة (٢٧١) من قانون الاجراءات الجنائية المصري حيث نصت بقولها: (يسأل المتهم عما إذا كان معترفا بارتكاب الفعل المسند إليه، فإن اعترف جاز للمحكمة الاكتفاء باعترافه والحكم عليه بغير سماع الشهود، وإلا فتسمع شهادة الشهود).

وبعد أن تناولنا في الفصل التمهيدي ماهية الاعتراف وحجيته في الإثبات ، سنبدأ بالبحث عن عيوب الاعتراف في ما نستقبل من الفصل الأول.

**الفصل الأول**

**عيوب الاعتراف**

يطلق لفظ العيب في اللغة على: الوصمة والرداءة، والعيب ما يخلو عنه أصل الفطرة السليمة مما يعد به ناقصا، وجمعه عيوب، وأعياب، يقال: رجل عياب أي: كثير العيب، ويقال: عيب الشيء فعاب إذا صار ذا عيب فهو معيب، أو هو ما يخلوا عنه أصل الفطرة السليمة([[65]](#footnote-65)).

وعيوب الاعتراف هي عيوب تصيب الاعتراف الصادر عن المتهم، فتؤثر في قيمته القانونية، ويتشرط لتحقق عيوب الاعتراف أن ترتبط بعلاقة سببية فيما بينها والاعتراف ذاته، بمعنى أن يكون الاعتراف قد صدر بناء على هذه العيوب، ولولاها لما حصل الاعتراف، ويمكن إرجاع عيوب الاعتراف إلى نوعين من العيوب، وتحت كل نوع من هذه الأنواع عدد من العيوب، ويتمثل النوع الأول من العيوب في العيوب المتعلقة بالمتهم، بينما النوع الثاني من العيوب فهي متعلقة بالاعتراف ذاته، وسوف نخصص لدراسة كل نوع من هذه العيوب مبحثا مستقلا.

المبحث الأول: عيوب الاعتراف المتعلقة بالمتهم.

المبحث الثاني: العيوب المتعلقة بالاعتراف ذاته.

**المبحث الأول**

**عيوب الاعتراف المتعلقة بالمتهم**

العيوب المتعلقة بالمتهم هي تلك العيوب التي ترتبط بالمتهم ارتباطا وثيقا وتوصف بأنها معيبة لعيب في المتهم ذاته كنقصان أهليته أو فقدان إرادته، إذ أنها ترجع تلك العيوب إلى أهلية وإرادة وصفة المعترف، وتعني الأهلية صلاحية الشخص لصدور الاعتراف منه صحيحاً منتجاً لآثاره، وتعني الصفة للمتهم أن يصدر الاعتراف من المتهم نفسه بصفته متهماً أمام القضاء بارتكاب الجريمة، ولا يكون الاعتراف اعترافا إلا إذا صدر من ذي صفة، وكذلك فإن من عيوب الاعتراف المتعلقة بإرادة المتهم هو صدور الاعتراف دون مراعاة لإرادة المتهم أو صدوره بإكراه أو تحت تأثير مادي أو معنوي، وسوف نسلط الضوء على هذه العيوب المتعلقة بالمتهم من خلال الآتي:

المطلب الأول: مفهوم المتهم والعيوب المتعلقة بالصفة والأهلية.

المطلب الثاني: العيوب المتعلقة بالإرادة.

**المطلب الأول**

**مفهوم المتهم والعيوب المتعلقة بالصفة والأهلية**

يعد الاعتراف بالمعنى الضيق عملاً قانونياً وإجرائياً، ولكي يصدر صحيحاً غير معيب فإنه يجب أن يصدر من المتهم وهو في حالة يتمتع فيها بالصفة والأهلية، فإذا صدر الاعتراف من غير ذي صفة وأهلية يكون معيباً، فمن هو المتهم؟ وما هي العيوب المتعلقة بالصفة والأهلية؟ هذا ما نجيب عليه من خلال الفرعين الآتيين:

**الفرع الأول**

**مفهوم المتهم**

إنه ولكي يتم الإحاطة بمفهوم المتهم، فإنه يقتضي التعريف به، وبيان شروطه، وذلك من خلال النقاط الآتية:

**أولا: تعريف المتهم:**

يختلف تعريف المتهم من حيث اللغة والاصطلاح، وفي الفقه القانوني، وسوف نوضح تعريف المتهم لغة وشرعا وفقها، وقانونا من خلال الآتي:

1. **تعريف المتهم لغة:**

ورد في القاموس المحيط لفظ المتهم من مادة (وهم) : وهِمَ في الحساب غلط فيه وسها، وتوهم: ظن، وأوهم غيره إيهاماً، واتهمه بكذا: أدخل عليه التهمة وظنها به والمتّهِم الذي أوقع التهمة والمتّهَم الذي وقعت عليه التهمة([[66]](#footnote-66))، وجاء في لسان العرب، المتهم اسم مشتق من كلمة التهمة، وهو من أدخلت عليه التهمة وظنت به، يقال اتهم الرجل بمعنى أدخل عليه التهمة، أي ظن فيه ما نسب إليه([[67]](#footnote-67)) .

ويقال تهماً اللحم أي فسد ، والتهمة الرائحة الخبيثة النتنة ، وقيل أيضاً بأن التهمة هي الظن ، وقيل بأنها الشك والريبة ([[68]](#footnote-68)).

**٢-تعريف المتهم شرعاً:**

اختلفت تعريفات فقهاء الشريعة للمتهم، فالناظر في الشريعة الإسلامية يجد تعدد الألفاظ والمصطلحات للتعبير عن مرتكب الجريمة مثل المدعي عليه، المستدعى عليه الضنين ([[69]](#footnote-69)) ، وقد عرف شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الجوزية دعوى التهمة بأنها "أن يُدعى فعلُ محرم على المطلوب يوجب عقوبته، مثل قتل أو قطع طريق أو سرقة أو غير ذلك من العدوان الذي يتعذر إقامة البينة عليه في غالب الأحوال([[70]](#footnote-70)) .

ومنهم من عرفه بأنه (كل من ادعي عليه فعل محرم يوجب عقوبته من عدوان يتعذر إقامة البينة عليه)([[71]](#footnote-71)).

وعرفه بعضهم بأنه (من يظن فيه ما نسب إليه من تهمة أي من فعل مجرم يوجب عقوبته كالقتل والسرقة)([[72]](#footnote-72)) .

**٣- تعريف المتهم في الفقه القانوني:**

باستقراء التعريفات الواردة في الفقه العربي للمتهم يمكن ردها إلى ثلاثة اتجاهات هي ([[73]](#footnote-73)):

**أ-الاتجاه المضيق:**

وهو الاتجاه الذي يأخذ بالمفهوم الضيق للمتهم، ويرى بأنه: (الشخص الذي تتهمه النيابة العامة بارتكاب الجريمة وتطالب المحكمة بتوقيع العقاب عليه)([[74]](#footnote-74)) .

وعرفه آخرون بأنه: (هو الخصم الذي يوجه إليه الاتهام بواسطة تحريك الدعوى الجنائية قِبله، فهو الطرف الثاني في الخصومة الجنائية)([[75]](#footnote-75)) .

وعرف البعض المتهم بأنه: (من حركت ضده الدعوى الجنائية بتوجيه التهمة إليه من سلطة مختصة وذلك بناء على دلائل كافية)([[76]](#footnote-76)) .

ومما يلاحظ على هذا الاتجاه أنه ضيق الاتهام وقصر المتهم في الشخص الذي تحرك ضده الدعوى الجنائية أي في مرحلة التحقيق، ولا يكون الشخص متهما قبل ذلك كمرحلة جمع الاستدلال.

**ب-الاتجاه الموسع:**

نظراً للضيق الحاصل في تعريف المتهم وفقاً للاتجاه السابق، فقد ذهب البعض إلى التوسع في تعريف المتهم، فعرفه بعضهم بأنه: (هو من توافرت ضده أدلة وقرائن قانونية كافية لتوجيه الاتهام إليه، وتحريك الدعوى الجنائية ضده)([[77]](#footnote-77)) ، وهذا التعريف قد اختاره بعض الفقهاء والباحثين([[78]](#footnote-78)) .

وعرف البعض المتهم بأنه: ( كل شخص قامت ضده أية سلطة، سواء بإجراء قانوني أو بمجرد عمل مادي يكشف في ذاته عن يقينها أو عن مجرد اشتباهها في مساهمته أو اتصاله بفعل يعد جريمة وفقاً لأي من النصوص الجنائية العامة أو الخاصة، وبمعنى آخر يمكن اعتبار الشخص متهماً وفقاً لهذا الاتجاه إذا كان في إحدى الحالات التالية([[79]](#footnote-79)):

ـــــ توافر أدلة ضده بارتكاب الجريمة، ومباشرة أي سلطة الإجراءات نحوه.

ــــــ أن يتم تحريك الدعوى الجنائية ضده.

ــــــ أن يصدر في حقه قرار اتهام.

**ج-الاتجاه المتوسط:**

وهذا الاتجاه يأخذ بمفهوم وسط، فالمتهم يعرف بأنه: (كل شخص تثور ضده شبهات ارتكابه فعلاً إجرامياً، ويقوم الادعاء بمواجهته بذلك، ويتم إخضاعه للإجراءات التي يحددها القانون، ويستتبع ذلك فحص الشبهات وتقدير قيمتها ثم تقرير البراءة أو الإدانة، أو بمعنى آخر هو الشخص الذي توافرت قبله أدلة أو قرائن قانونية كافية لتوجيه الاتهام إليه وتحريك الدعوى الجنائية قبله)([[80]](#footnote-80)).

وبعد عرض بعضاً من تلك التعريفات فإن الباحث يؤيد الاتجاه الذي يرى بأن المتهم هو من توافرت ضده دلائل كافية على نسبة التهمة إليه، بغض النظر عن كون الدعوى حركت ضده أم لم تحرك([[81]](#footnote-81)).

**٤- تعريف المتهم في القانون اليمني والمقارن:**

القانون اليمني لم يضع تعريفاً محددا للمتهم، وإنما أشار إليه إشارة من خلال كثير من النصوص القانونية، كالنصوص التي تكفل حقه في الدفاع، وغيرها من النصوص وقد عد المشرع اليمني الشخص متهما في كافة مراحل الدعوى الجزائية([[82]](#footnote-82)).

ولقد نحى القانون المصري منحى القانون اليمني، حيث لم يعرف المتهم وإنما اكتفى بإطلاق لفظ المتهم على كل شخص يكون محلاً لإجراءات جمع الاستدلالات أو التحقيق أو المحاكمة([[83]](#footnote-83)).

ويفهم ذلك من خلال استقراء نصوص قانون الإجراءات الجنائية المصري، وما تضمنته المواد (29، 63، 244) ([[84]](#footnote-84))، وكذلك الحال لدى المشرع السوداني، فإنه لم يعرف المتهم وإنما اكتفى بتعريف التهمة في المادة الخامسة من قانون الإجراءات الجنائية، حيث عرف التهمة بأنها: (يقصد بها الادعاء بارتكاب جريمة وتشمل أيا من فروع التهمة المركبة)([[85]](#footnote-85)) .

بخلاف مسلك القانون اليمني والمصري جاء النظام السعودي بتعريف المتهم من خلال اللائحة التنفيذية الخاصة بنظام الإجراءات السعودي فعرف المتهم بأنه: (كل شخص أُسند إليه ارتكاب جريمة، أو قامت دلائل كافية على اتهامه بها، أو أُقيمت ضده دعوى جنائية)([[86]](#footnote-86)).

وبالرجوع إلى نصوص المادتين (174، 175) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني، نلاحظ أنهما قد أشارتا للمتهم، حيث نصت المادة (174) بقولها: ( للمحكمة وللمحقق الأمر بالقبض على أي شخص أو تكليفه بالحضور إذا قامت دلائل قوية على اتهامه بارتكاب جريمة)، ونصت المادة (175) من القانون ذاته ( إذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور دون عذر مقبول أو إذا خيف هربه أو إذا لم يكن له محل إقامة معروف أو إذا كانت الجريمة مشهودة جاز للمحقق أن يصدر أمرا بالقبض على المتهم واحضاره ولو كانت الواقعة مما لا يجوز فيها حبسه احتياطيا).

ومن هاتين المادتين يمكننا تعريف المتهم بأنه: ( كل شخص توافرت ضده دلائل كافية وقوية بارتكاب جريمة).

**ثانيا: شروط في المتهم:**

لكي يتم إضفاء صفة المتهم على شخص معين لابد من توفر عدد من الشروط وهي على النحو الآتي:

**ا- أن يكون إنساناً حياً:**

إن المسؤولية الجنائية لا ترتبط إلا بالإنسان الطبيعي، ومن ثم فإنه يخرج من نطاقها الجمادات والكائنات الحية الأخرى، وينبغي أن يكون المتهم في الدعوى الجنائية شخصاً موجوداً، فلا توجد الدعوى الجنائية ضد شخص ميت([[87]](#footnote-87))، فإذا توفي المتهم قبل تحريك دعوى عليه؛ فإن تلك الدعوى تصبح غير فعالة([[88]](#footnote-88)) .

**2-أن يكون معيناً:**

لابد أن يكون المتهم موجوداً غير مجهول، إذ لا يجوز رفع دعوى على شخص مجهول بسبب استحالة تنفيذ حكم ضد مجهول، وفي هذا الصد يجب التفريق بين حالتين هما:

**الحالة الأولى:** اتخاذ الإجراءات في مرحلة جمع الاستدلالات وأثناء التحقيق الابتدائي.

**الحالة الثانية:** مرحلة المحاكمة:

ففي الحالة الأولى فإنه إن وقعت الجريمة وبدأت الجهة المختصة مباشرة الإجراءات الجنائية فلا يشترط أن يكون فاعلها معيناً بذاته، واسمه قد يكون مجهولاً لم تكتشف التحريات أو التحقيق عن شخصيته بعد، كما أنه قد يكون معيناً بأوصافه دون أن يعرف اسمه، وقد تنتهي النيابة من التحقيق دون أن تصل إلى تعيين المتهم؛ فتصدر في الدعوى قراراً بألا وجه لإقامة الدعوى ([[89]](#footnote-89)) .

أما في الحالة الثانية فإذا رفعت الدعوى أمام المحكمة؛ فإنه يشترط أن يكون المتهم محدداً بشخصه وذاته؛ لأن الإجراءات في هذه المرحلة لا تتم بغير هذا التحديد ولكن لا يشترط أن يكون المتهم معيناً باسمه، فمثلاً في حالة القبض على شخص متلبس بجريمة وامتنع عن بيان اسمه أو كونه أبكم؛ فإن ذلك لا يحول دون رفع الدعوى الجنائية ضده والحكم عليه ، أما إذا تعذر تسميته بسبب جهل اسمه لأي سبب آخر فيذكر عندئذ تسمية على الوجه الممكن ضمن الحد المعقول في تلك الظروف، أو يوصف بكونه شخص غير معروف([[90]](#footnote-90)) .

وإذا كانت الدعوى ما تزال منظورة أمام المحكمة ودفع الحاضر إلى أنه ليس المتهم الحقيقي وأن هناك خطأ في شخصيته، أو تبين للمحكمة خطأ في شخص المتهم فعليها أن توقف نظر الدعوى إلى أن تتثبت من صحة شخصية المتهم([[91]](#footnote-91)) .

أما إذا كان الخطأ قد استمر حتى صدور الحكم فإن أي نزاع في شخصية المحكوم عليه ينبغي أن يتم بمعرفة النيابة العامة على وجه السرعة، ويعلن ذوي الشأن بالجلسة التي تحدد لنظره، وتفصل فيها المحكمة أن تجري التحقيقات التي تراها مناسبة ولها في كل الأحوال أن تأمر بوقف القضية حتى يفصل النزاع ، وللنيابة العامة عند الاقتضاء وقبل تقديم النزاع إلى المحكمة أن توقف تنفيذ الحكم مؤقتاً ([[92]](#footnote-92)) .

**3- أن يكون منسوب إليه المساهمة بالجريمة:**

لا يجوز أن تخلع على الشخص صفة المتهم إلا إذا كان منسوب إليه المساهمة في جريمة، سواء باعتباره فاعلاً لها أو بوصفة شريكاً في ارتكابها ([[93]](#footnote-93))، ولابد من وجود دلائل كافية لاكتساب صفة المتهم؛ لأن كفاية الأدلة تعد ضماناً هاماً يقي الأفراد من الوقوع ضحايا اتهامات قد تكون كيدية تعسفية، ولذا قضت محكمة النقض المصرية بأن وجود شخص في الطريق العام في وقت متأخر من الليل وتناقضه في أقواله عن سؤاله عن اسمه وحرفته لا ينبئ بذاته عن تلبسه بجريمة الاشتباه ولا يوحي إلى رجل الضبط بقيام أمارات ودلائل على ارتكابها حتى يسوغ له القبض عليه وتفتيشه طبقاً لنص المادة (34) من قانون الإجراءات الجنائية المصري، وعلى مستوى الفقه، فإن هناك تفرقه من حيث قوة وكفاية الأدلة، لكي يكتسب الشخص صفة المتهم وبين التي يمكن إحالته بها إلى السلطات المحاكمة، إذ يكفي في الأولى بالشكوك المعقولة، أما في الثانية فيشترط أن تكون من القوة بحيث ترجع الإدانة على البراءة ([[94]](#footnote-94)) .

**4- أن يكون خاضعاً للقضاء الوطني:**

حيث هناك أشخاص يتمتعون بالحصانات ولا يجوز رفع الدعوى العمومية عليهم ولا يخضعون للقضاء الوطني، كرؤساء الدول الأجنبية، والدبلوماسيين([[95]](#footnote-95)) ، وذلك لأن الفقه والقضاء الدولي قد قرر حصانة لهؤلاء الأشخاص؛ فلا يمكن تحريك الدعوى عليهم([[96]](#footnote-96)) .

**5 - أن يتمتع بأهلية التقاضي الجنائية:**

يشترط عند رفع الدعوى العمومية على المتهم أن يكون بالغاً للسن القانوني وأن يكون متمتعاً بصحة عقلية تمكنه من إدارة دعواه، وخصوصاً استعماله الحق في الدفاع عن نفسه في جميع مراحل الخصومة الجنائية، وهذا مما استقر عليه جمهور الفقهاء([[97]](#footnote-97)) .

**6- عدم زوال صفة المتهم:**

تزول صفة المتهم بانتهاء الإجراءات المتخذة ضده، وذلك في إحدى الحالات الآتية([[98]](#footnote-98)):

ــــ إذا صدر قرار من النيابة العامة بألا وجه لإقامة الدعوى الجزائية بعد التحقيق.

ــ إذا انقضت الدعوى الجزائية لأي سبب من أسباب الانقضاء أو السقوط لسبب عارض، كالتنازل عن الشكوى، أو سقوط الدعوى لأي سبب حدده المشرع.

ـــــ إذا صدر حكم نهائي بالبراءة في الدعوى الجنائية المقامة ضده.

ـ إذا صدر حكم نهائي بالإدانة، فإن صفته تزول وتصبح صفة أخرى، وهي المحكوم عليه.

وإذا كانت هذه هي أسباب تزول بها صفة المتهم فإنه يمكن أن تعود صفة المتهم بعد زوالها، في الحالات الآتية([[99]](#footnote-99)):

ـــ إذا أُلغي الأمر بألا وجه لإقامة الدعوى الجزائية، من قبل رئيس النيابة أو النائب العام، وهذا ما نص عليه قانون الإجراءات الجزائية اليمني في المواد (219، 220)، أو تم إلغاء قرار بألا وجه من قبل محكمة الاستئناف ناظرة الطعن وفقا للمادة (224) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني.

ـ إذا تم قبول طلب إعادة النظر وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع تعود صفة المتهم إليه مرة أخرى، وهذا ما نص عليه في المادة (441) وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية المصري وتعديلاته.

**الفرع الثاني**

**العيوب المتعلقة بالصفة والأهلية**

لكي يصدر الاعتراف صحيحاً غير معيب؛ فإنه ينبغي أن يكون الشخص الذي يصدر عنه الاعتراف وقت اعترافه متهماً بارتكاب جريمة، بمعنى ذو صفة وأهلية في الاتهام والواقعة محل الاعتراف، فإن صدر من غير صفة وأهلية كان معيبا، وفي هذا الفرع نوضح العيوب المتعلقة بالصفة والأهلية الإجرائية، على النحو الآتي:

**أولا: مفهوم الصفة والأهلية:**

يقصد بالصفة في الاعتراف صدور الاعتراف من المتهم نفسه، وعليه فإذا ما صدر الاعتراف من شخص آخر فإنه يكون من قبيل الشهادة وليس الاعتراف، ولهذا يمكن القول بأن الصفة في الاعتراف هي راجعة إلى شخص المتهم نفسه واعترافه في الواقعة ذاتها، وهي تختلف عن الأهلية التي تتعلق بالمدارك العقلية للمتهم الصادر منه الاعتراف، وسوف نوضح مفهوم الصفة والأهلية من خلال الآتي:

**1-مفهوم الصفة:**

تعني الصفة في الاتهام أن يكون الشخص متهما بارتكاب جريمة، وأن تكون هناك أدلة كافية لتحديد صفته من أجل توجيه الاتهام إليه وتحريك الدعوى الجنائية قبله([[100]](#footnote-100)) .

ومما يجب توضيحه هو: أنه لابد أن يكون الاعتراف قد صدر عن المتهم بعد مواجهته بالتهمة المنسوبة إليه، وأن تكون الواقعة محل الاعتراف جريمة معاقب عليها قانوناً، أما الاعتراف الذي يصدر عن المتهم قبل ذلك، فلا يُعد اعترافا في صحيح القانون([[101]](#footnote-101))، وأساس ذلك هو حق المتهم في أن يواجه بالتهمة المنسوبة إليه ويعلمها، وتكمن أهمية هذه الإحاطة في تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه، أو يستعين بمن يدافع عنه([[102]](#footnote-102)) ، وإحاطة المتهم بالتهمة المنسوبة إليه يكون بإحاطته بالوقائع المادية للجريمة فقط، أما الوصف القانوني فهو من شأن المحقق والمحكمة ([[103]](#footnote-103)).

**2- مفهوم الأهلية:**

تعرف الأهلية بوجه عام بأنها: (صلاحية الشخص لمباشرة التصرفات القانونية على وجه يعتد به قانونا([[104]](#footnote-104)).

أما الأهلية الإجرائية فهي: الأهلية لمباشرة نوع من الإجراءات على نحو يُعَدّ معه هذا الإجراء صحيحاً ويتبع آثاره القانونية، وهي لا ترتبط بضوابط الأهلية للمسؤولية الجنائية، ولكن مناطها فهم ماهية الإجراء، وإمكان تقدير آثاره؛ أي: توافر الإدراك أو التمييز دون اشتراط حرية الاختيار([[105]](#footnote-105)).

وعلى خلاف ذلك فإن الأهلية الإجرائية تختلف عن الأهلية الجنائية التي تعني الأساس لمساءلة الشخص جنائيًّا، ويتمثل ذلك في مدى قدرة الشخص على الإرادة الحرة، وهذه الأخيرة أساس المسؤولية الجنائية، وعناصر هذه الأهلية هي الشروط التي يوجبها القانون للاعتداد بإرادة الجاني، وتتمثل في الإدراك والتمييز.

ويقصد بالإدراك أو التمييز، قدرة الشخص على فهم ماهية أفعاله وطبيعتها، وتوقع آثارها، وما يترتب عليها من نتائج، وليس المقصود فهم ماهية التكييف القانوني، فالشخص يسأل عن فعله ولو لم يكن يعلم أن القانون يعاقب عليه، أما حرية الاختيار فهي أن يتوافر لدى الشخص الإرادة الحرة؛ أي: القادرة على توجيه الإرادة إلى عمل معين أو الامتناع عنه([[106]](#footnote-106)).

ومن مظاهر الاختلاف بين الأهلية الجنائية، والأهلية الإجرائية هو أن الصغير ناقص الأهلية الجنائية، بينما يكون ذو أهلية إجرائية، فيمكن أن يكون أهلاً لصدور اعتراف صحيح منه رغم كونه غير كامل التمييز، ومسؤوليته الجنائية ناقصة، وذلك إذا تبين للقاضي أنه أهل لصدور اعتراف صحيح منه، حيث يأخذ بالاعتراف الصادر منه في الإثبات الجنائي([[107]](#footnote-107)) .

والأصل العام أن كل من توافرت له الأهلية للمسؤولية الجنائية تتوافر له كذلك الأهلية الإجرائية، ولكن هذه القاعدة غير مطلقة، فقد يكون المتهم أهلاً جنائياً وإجرائياً وقت ارتكابه الفعل الإجرامي، ثم يفقد أهليته الإجرائية بعد ذلك، كمن يصاب بجنون لاحق على ارتكاب الجرم، بل قد يكون المتهم أهلاً لمسؤولية جنائية وقت فعله ولكن أهليته الإجرائية تكون منتفية لديه كالحدث، والأصل عدم جواز اتخاذ الإجراءات ضد شخص إلا إذا توافرت له الأهلية الإجرائية لما تفترضه الإجراءات، وخاصة مرحلة المحاكمة، من مشاركة للمتهم فيها، واستطاعته لإبداء دفاعه كاملاً ([[108]](#footnote-108)).

وبطبيعة الحال فإن المشرع اليمني ونظيريه المصري والسعودي لم يحددوا سنا معينا للأهلية الإجرائية ، ولكن ماسار عليه الفقه الاجرائي أن الأهلية الإجرائية تبدأ بتمام السن القانوني للمساءلة الجزائية، وهو في القانون اليمني والسعودي فوق سبع سنوات([[109]](#footnote-109))، وفي القانون المصري فوق اثنتي عشرة سنة([[110]](#footnote-110))، وفي التشريع العراقي تسع سنوات([[111]](#footnote-111))، والغالب في التشريعات كالتشريع الإنجليزي والفرنسي([[112]](#footnote-112)) أن سن الأهلية الإجرائية يبدأ بعشر سنوات، وهذا هو سن التمييز في القانون اليمني والمصري، و لذلك ينبغي في كل حالة أن يتحقق القاضي المختص من عمر الشخص المسؤول جزائيا من خلال هويته أو أي مستند يثبت فيها عمره أو بالفحص الطبي وبما لا يتناقض مع ظاهر الحال.

**ثانيا: عيوب الصفة والأهلية:**

سبق وأن أوضحنا في الفقرة السابقة التعريف بمفهومي الصفة والأهلية، وفي هذه الفقرة نبين عيوب الصفة والأهلية، من خلال الآتي:

**1- عيوب الصفة:**

تظهر عيوب انعدام الصفة فيما لو صدر الاعتراف من غير المتهم بارتكاب الجريمة، ويكون ذلك حاصلاً في الحالات الآتية:

**أ-صدور الاعتراف من الشاهد في الواقعة:**

وذلك كأن يصدر الاعتراف من الشاهد مثلاً، فالشاهد الذي يعترف بارتكاب الجريمة أثناء أدائه الشهادة لا يكون ما صدر منه اعترافاً، وذلك لأنه وقت صدور هذا الاعتراف لم يكن صاحب صفة فيه، ولم تتوافر فيه الأهلية اللازمة للاعتراف بارتكاب الجريمة، لكونه ليس متهماً ([[113]](#footnote-113)).

**ب- صدور الاعتراف من محامي المتهم:**

إذا سلم محامي المتهم بارتكاب موكله للتهمة المنسوبة إليه لا يكون ذلك اعترافا، وذلك لعدم صفة محامي المتهم في الاعتراف عن موكله، إذ لا بد أن يصدر الاعتراف من المتهم نفسه، فهو صاحب الصفة في الاعتراف، لا سيما إذا أنكر المتهم ما سلم به محاميه.

وعليه فإن تسليم محامي المتهم بالتهمة المنسوبة لموكله لا يعد اعترافاً، وليس له حجية على المتهم، ولا يجوز للمحكمة أن تحكم بناءً على اعتراف المحامي، ولكن لو صادق المتهم كلام محاميه؛ لذلك فإنه يعد اعترافا بالمعنى القانوني السليم وذلك لصدور الاعتراف من ذي الصفة نفسه لا لأنه صدر من محاميه([[114]](#footnote-114)).

**ج- اعتراف متهم ضد متهم آخر:**

إذا صدر اعتراف من متهم ضد متهم آخر فإن ذلك لا يكون اعترافاً، وذلك لعدم صفة المتهم في الاعتراف عن المتهم الآخر، ولكن ما حكم هذا الاعتراف هل يعد من قبيل الشهادة على المتهم الآخر أم لا؟.

وناهيك هن ذلك فقد اختلف الفقهاء إلى رأيين ففي حين يذهب الرأي الأول إلى أنه يعد ذلك شهادة من باب شهادة متهم على متهم آخر، والتي تعد من الاستدلالات التي يجوز للمحكمة تعزيزها بما لديها من أدلة أخرى([[115]](#footnote-115))، وبهذا أخذ القضاء اليمني.

بينما ذهب الرأي الثاني إلى عدم الاعتداد بالاعتراف الصادر من متهم على متهم آخر، وأنه ليس باعتراف ولا بشهادة، فالاعتراف لابد أن يصدر من المتهم نفسه صاحب الصفة، والشهادة التي تؤدى أمام القاضي ويشترط فيها تحليف الشاهد لليمين، والمتهم لا يجوز تحليفه لليمين.

ونحن نتفق مع الرأي الثاني، ذلك أن اعتراف المتهم ضد متهم آخر لا يكون اعترافا ولا شهادة، وإنما يكون دليلا استثنائياً، وقرينة بسيطة تقبل إثبات عكسها([[116]](#footnote-116)) .

**د-عدم إحاطة المتهم بالتهمة المسندة إليه:**

أوجب القانون اليمني والمقارن أن يحاط الشخص بالتهمة المنسوبة إليه، فإذا اعترف شخص على نفسه بجرم لم يكن متهماً فيه، بمعنى حصول الاعتراف قبل أن يحاط الشخص بالتهمة المسندة إليه فإن الاعتراف يكون معيباً حيث أنه صدر قبل أن تتحدد صفته فيه، وعلى هذا نصت المادة (182) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني بقولها: ( عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق يجب على المحقق أن يتثبت من شخصيته ثم يحيطه علماً بحقيقة التهمة والوقائع المسندة إليه وتعريفه بأنه حرفي الإدلاء بأية إيضاحات ويثبت أقواله في المحضر)، ولكن لا يفوتنا أن ننوه أنه جاء في نص المادة (101) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي، وأيضا جاء في نص المادة( 123) من قانون الإجراءات الجنائية المصري موافقا لنص القانون اليمني إذ نصت قولها: ( عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق يجب على المحقق أن يتثبت من شخصيته ثم يحيطه علماً بالتهمة المنسوبة إليه ويثبت أقواله في المحضر).

**2- عيوب الأهلية:**

يكون الاعتراف غير صحيح ومعيب قانوناً فيما لو صدر من شخص غير متمتع بالإدراك والتمييز وقت الإدلاء باعترافه، وذلك كأن يكون عديم القدرة على فهم ماهية أفعاله، وطبيعتها، وتوقع آثارها.

ولهذا فإن الاعتراف الصادر من الصغير والمجنون والسكران يكون معيباً بعيب عدم توفر الأهلية، كون هؤلاء ينعدم الإدراك والتمييز لديهم، والاعترافات الصادرة منهم معيبة وغير صحيحة قانوناً في الإثبات الجنائي.([[117]](#footnote-117))

وعليه فإننا نتناول عيوب الاعتراف المتعلقة بأهلية المتهم من خلال الآتي:

أ- **اعتراف الصغير:**

إن الصغير الذي لم يبلغ سن سبع سنوات كاملة معفى من المسؤولية الجنائية، وذلك لأن التمييز يكون منعدماً لديه، مما يترتب عليه عدم توافر القوى الذهنية القادرة على تفسير المحسوسات وإدراك ماهية الأفعال وتوقع آثارها، أما من زاد سنه عن سبع سنوات فالأمر راجع للقاضي لتقدير مدى فهم الصغير للأمور، وإدراكه ماهية الأفعال التي أقر بها وعواقبها، وعلى ضوء تقديره يأخذ بالاعتراف أو يستبعده([[118]](#footnote-118)).

والسبب في استبعاد اعتراف الصغير أنه يفتقد القدرة على تفسير المحسوسات المحيطة به، وإدراك ماهية الأفعال والتصرفات التي يقوم بها لما يتمتع به من قدرات ذهنية وعقلية محدودة لا يقدر من خلالها على وزن أفعاله وتقدير خطورتها على المصالح المحمية قانونا([[119]](#footnote-119)).

والقانون اليمني والقوانين المقارنة تستبعد الاعتراف الحاصل من الصغير، ذلك أنه لا يتمتع بالأهلية، في حين اشترطت هذه القوانين الأهلية في المعترف، فقد نصت المادة (31) عقوبات يمني بقولها: (لا يسأل جزائيا من لم يكن قد بلغ السابعة من عمره وقت ارتكاب الفعل المكون للجريمة وإذا ارتكب الحدث الذي أتم السابعة، ولم يبلغ الخامسة عشرة الفعل أمر القاضي بدلاً من العقوبة المقررة بتوقيع أحد التدابير المنصوص عليها في قانون الأحداث، فإذا كان مرتكب الجريمة قد أتم الخامسة عشرة ولم يبلغ الثامنة عشرة حكم عليه بما لا يتجاوز نصف الحد الأقصى للعقوبة المقررة قانوناً، و إذا كانت هذه العقوبة هي الإعدام حكم عليه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد عن عشرة سنوات وفي جميع الأحوال ينفذ الحبس في أماكن خاصة يراعى فيها معاملة مناسبة للمحكوم عليهم ولا يعتبر الشخص حديث السن مسئولاً مسئولية جزائية تامة إذا لم يبلغ الثامنة عشر عند ارتكابه الفعل، و إذا كانت سن المتهم غير محققة قدرها القاضي بالاستعانة بخبير)، ومثل هذا الموقف جاء النظام السعودي الذي أحال أحكامه إلى أحكام الشريعة الإسلامية التي تعفي من المسئولية الطفل غير المميز وغير المميز هو ما كان عمره سبع سنوات فأقل، أما القانون المصري فقد رفع سن الصغير الذي لا يسأل جزائيا إلى اثنتي عشرة سنة([[120]](#footnote-120)).

ب- **اعتراف المجنون والمصاب بعاهة في العقل:**

لم يتناول القانون اليمني ولا المصري ولا النظام السعودي تعريف الجنون، ولهذا فقد عرفه بعض الفقهاء بأنه: (حالة الشخص الذي يكون عاجزاً عن توجيه تصرفاته على صورة صحيحة بسبب توقف قواه العقلية عن النمو، أو انحرافها، أو انحطاطها بشرط أن يكون ذلك في نطاق الحالات المرضية المعينة([[121]](#footnote-121)).

وفي الوقت الحاضر لا يوجد في الطب العقلي تعريف محدد لحالة الجنون ، لأنه بمعناه الطبي ليس مرضا وإنما هو من أعراض إصابة المخ بمرض يؤدي إلى اضطراب كل القوى العقلية أو بعضها ([[122]](#footnote-122)).

وقد تفرد المشرع اليمني والمصري باستخدام مصطلح العاهة العقلية ويفهم ذلك من نص المادة (62) من قانون العقوبات المصري والمادة (33) من قانون العقوبات اليمني، والتي نصت هذه الأخيرة بقولها: (لا يسأل من يكون وقت ارتكاب الفعل عاجزاً عن إدراك طبيعته ونتائجه بسبب الجنون الدائم أو المؤقت أو العاهة العقلية).

وإذا كان القانون اليمني والقوانين المقارنة لا تعاقب الشخص الذي يرتكب جريمة، وهو في حالة جنون أو مصابا بعاهة في عقله، فمن باب أولى أن يستبعد الاعتراف الصادر من المتهم وهو في هذه الحالة.

ج**-اعتراف السكران:**([[123]](#footnote-123))

صدور الاعتراف من سكران يعد اعترافا معيبا ذلك أنه يجب أن تتوافر لدى المعترف الأهلية الإجرائية بأن يكون مدركاً مختارا ([[124]](#footnote-124)) ، وأن تصبغ عليه صفة متهم، بمعنى قد وجهت التهمة إليه.

وقانون الجرائم والعقوبات اليمني ينص على عقوبة لكل من ارتكب جريمة وهو في حالة سكر، كما أن ارتكاب الجريمة تحت تأثير المواد المخدرة يعد ظرفاً مشدداً في تغليظ ومضاعفة العقاب ، فنص بقوله:([[125]](#footnote-125)) (يعاقب بالدية أو الأرش على حسب الأحوال من تسبب بخطئه في المساس بسلامة جسم غيره، وبالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة، وإذا نشأ عن الجريمة عاهة مستديمة، أو إذا وقعت نتيجة إخلال الجاني بما توجبه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته، أو مخالفته للقوانين واللوائح، أو كان تحت تأثير سكر أو تخدير عند وقوع الحادث؛ كانت عقوبته الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو الغرامة) .

وسار على هذا النهج المشرع الجنائي المصري الذي شدد أيضا العقوبة على من ارتكب الجريمة وهو في حالة سكر حيث نص على([[126]](#footnote-126)) (تضاعف العقوبات المنصوص عليها في المادتين 288 ، 289 إذا كان مرتكب الجنحة في حالة سكر، أو حاول التهرب من المسؤولية الجنائية أو المدنية التي يمكن أن تقع عليه، وذلك بالفرار أو بتغيير حالة الأماكن أو بأية طريقة أخرى) .

وتماشيا مع ماتم ذكره فإن السكر له عقوبات محددة بنص القانون، وأن من يرتكب الجريمة وهو في حالة سكر إرادي تضاعف بشأنه العقوبة، أما بخصوص الاعتراف الصادر من السكران فإنه لا يعتد به ويكون معيباً في القانون اليمني والقوانين المقارنة، لعدم إدراك وتمييز السكران لأقواله واعترافاته.

**المطلب الثاني**

**العيوب المتعلقة بالإرادة**

تعد من العيوب المتعلقة بالمتهم صدور الاعتراف منه بناءً على إرادة معيبة كأن يصدر الاعتراف من المتهم تحت تأثير مادي أو تأثير معنوي، وسوف نتناول بيان هذه العيوب مفصلة من خلال الفرعين الآتيين:

**الفرع الأول**

**التأثير المادي على الإرادة**

يعد الاعتراف الصادر نتيجة التأثير المادي على الإرادة اعترافاً معيباً، حيث أن القاعدة في القانون الجنائي، سواءً الموضوعي أو الإجرائي أنه لا يؤبه لقول أو فعل صدر عن إنسان لم يكن فيه حراً مختاراً، ومنها الاعتراف([[127]](#footnote-127)) ، وعلى الرغم أن القانون اليمني والقوانين المقارنة تمنع كل أشكال الضغط التي قد تستعمل ضد المتهم لحمله على الإدلاء باعتراف إلا أن الأمر مختلف في أرض الواقع، وذلك راجع لعدم وجود آليات حقيقية تكفل الحد من وقوع هذه الممارسات.

وبطبيعة الحال نكون بصدد عيب التأثير المادي على الإرادة متى ما شلت إرادة المتهم بقوه مادية لا قبل له بمقاومتها، فتعطل إرادته، وتزول على نحو لا تنسب إليه أقواله وأفعاله لأنها مجردة من الصفة الإرادية([[128]](#footnote-128))، ويكون الاعتراف الصادر نتيجة لهذا الإجراء باطلا، ([[129]](#footnote-129)) ،وعليه تنعدم إرادة المعترف في عدة حالات يأتي في مقدمتها، التعذيب، كما يعد إرهاق المتهم بالاستجواب المطول، والاعتراف تحت تأثير التنويم المغناطيسي، والاعتراف الناتج عن تأثير العقاقير المخدرة، واستخدام كلاب الشرطة وجهاز كشف الكذب، من الحالات والصور المادية التي تؤثر على إرادة المتهم وسوف نبين ذلك من خلال الآتي:

**أولاً: تعذيب المتهم، والاستجواب المطول:**

1. **تعذيب المتهم:**

التعذيب مصدر عذب والعذاب هو النكال والعقوبة، قال تعالى: ( ولقد أخذناهم بالعذاب) ([[130]](#footnote-130)) ، وجاء تعريف التعذيب في الموسوعة العربية العالمية بأنه: ( استخدام طرق خاصة للحصول على المعلومات عن طريق معاقبة الفرج بدنيا بالألم الجسدي أو نفسيا بالتحكم بالخلايا العصبية واستخدام الصدمات التي تساعد على سقوط جسور التماسك لدى الفرد والامتثال التام لما هو مطلوب)([[131]](#footnote-131)).

ويقصد بالتعذيب بمفهوم المادة (166) عقوبات يمني بأنه: ذلك النشاط الإجرامي الصادر عن الموظف العام الهادف إلى تعذيب المتهم، أو استعمال القوة أو التهديد لحمله على الاعتراف بجريمة، سواءً أكان هو من قارفها أم لم تكن له صلة بها، مما يترتب على مثل هذا الإكراه امتناع المسؤولية في نطاق القاعدة الموضوعية، وبطلانها في نطاق القاعدة الإجرائية([[132]](#footnote-132)).

وعرف نظام الإجراءات الجزائية السعودي التعذيب بأنه: ( أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسديا كان أم عقليا يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص أو شخص ثالث على معلومات أو اعتراف أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيا كان نوعه أو يحرض عليه أو يوافق عليه، أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية ولا يتضمن ذلك العذاب أو الألم الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو يكون نتيجة عرضية لها([[133]](#footnote-133)).

ويطلق على التعذيب مسمى الاكراه المادي، ويعرف الإكراه المادي بأنه (كل قوة مادية خارجية تسلط على المتهم وتؤثر إرادته وحريته، ويتحقق بأية درجة من درجات العنف التي تقع على جسم المتهم، فتفسد إرادته وتفقده السيطرة على أعصابه)([[134]](#footnote-134)).

كما يطلق عليه العنف المادي، ويعرف العنف المادي بأنه (كل قوة مادية مباشرة خارجة عن المتهم، لا قبل له بمقاومتها، تستطيل إلى المساس بجسمه، ويكون من شأنها أن تلحق به أذى فتعطل إرادته أو تسلبها نهائيًّا بحيث تشل لديه حرية الاختيار، فالعنف يؤدي إلى قهر المتهم، ومن ثم فقد حريته في الاختيار)([[135]](#footnote-135)).

وقيل: هو كل فعل يقع على جسم المتهم، ومن شأنه أن يشل إرادته بقوة مادية لا يستطيع مقاومتها، أو يؤثر في إرادته بحيث تستطيع هذه الإرادة التعبير ولكن على غير رغبتها([[136]](#footnote-136)).

ويعتبر من قبيل العنف، تعذيب المتهم، أو قص شعره أو شاربه، أو هتك عرضه أو حرمانه من الاتصال بأهله، أو حرمانه من الطعام أو الشراب أو النوم أو الغطاء   
أو وضعه في زنزانة بمفرده قبل الاستجواب، أو إيثاق يديه وتقييد قدميه، أو تجريده من ملابسه، أو إكراه المتهم على شرب بوله، أو إطفاء السجائر في جسمه، أو نزع أظافره([[137]](#footnote-137)).

ولذلك يجب الأخذ بالحسبان أن الاعتراف الصادر من الشخص نتيجة العنف أو التعذيب يكون معيباً وغير صحيح ولا يعتد به قانوناً، لأن من يدلي بأقواله نتيجة استعمال التعذيب تكون إرادته معيبة، وهو من أخطر الوسائل التي تمس كرامة الإنسان، وقد أجمع الفقه على أنه لا يجوز استخدام العنف مع المتهم أو تعذيبه للحصول منه على اعتراف ([[138]](#footnote-138)).

وتعذيب المتهم أو إكراهه للحصول على الاعتراف محرم في كل تشريعات الدول، وكذا في الاتفاقيات والإعلانات الدولية، كالاتفاقية الخاصة بمناهضة التعذيب وقد نصت المادة الأولى منها على أن: (أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسمانياً كان أو عقلياً يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث على معلومات أو على اعترف)([[139]](#footnote-139)) .

كما حظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اللجوء إلى التعذيب، إذ تنص المادة الخامسة منه على أنه: "يجب ألا يتعرض أي شخص للتعذيب ولا لعقوبة قاسية أو وحشية أو حاطة من كرامته".

ونصت التوصية الرابعة الفقرة رقم (أ) من توصيات المؤتمر الدولي الثاني عشر لقانون العقوبات المنعقد في همبورج سنة 1979م على أن : "الأدلة التي يتم الحصول عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بوسائل غير مشروعة تعتبر انتهاكاً للحقوق الإنسانية كالتعذيب والقسوة والمعاملة المذلة وغير الإنسانية، ويجب حظرها وتحريمها واستبعادها".

ونصت المادة الثانية من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي وتعديلاته على حظر ذلك التعذيب أو الإكراه إذ نصت بقولها :(ويحظر إيذاء المتهم جسمانياً أو معنوياً كما يحظر تعريض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة الحاطة بالكرامة) ، وقد أوجب قانون العقوبات الإماراتي العقاب على فعل التعذيب الحاصل للمتهم فنصت المادة (242) منه بقولها: (يعاقب بالسجن المؤقت كل موظف عام استعمل التعذيب أو القوة أو التهديد بنفسه أو بواسطة غيره مع متهم أو شاهد أو خبير لحمله على الاعتراف بجريمة أو الإدلاء بأقوال أو معلومات في شأنها أو لكتمان أمر من الأمور).

وفضلا عن ذلك نصت المادة (40) من قانون الإجراءات الجنائية المصري وتعديلاته بقولها: (لا يجوز القبض على إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً، كما تجب معاملته بما يحفظ كرامة الإنسان ولا يجوز إيذائه بدنياً أو معنوياً). كمانصت المادة (126) قانون العقوبات المصري على (كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف، يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى عشرة، وإذا مات المجني عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمداً).

وفي نفس الصدد حظر نظام الإجراءات الجزائية السعودي على المحقق تعريض المتهم للتعذيب والإكراه، إذ تنص المادة الثانية في الفقرة الثانية من النظام على أنه: "يحظر إيذاء المقبوض عليه جسديًّا أو معنويًّا، كما يحظر تعريضه للتعذيب أو المعاملة المهينة لكرامته".

وأكد مشروع اللائحة التنظيمية لنظام هيئة التحقيق والادعاء العام في المملكة العربية السعودية على ذلك فنص على أنه: لا يجوز أن يستجوب المتهم تحت أي تأثير على إرادته، ولا يجوز استخدام العنف معه من أجل الحصول منه على دليل. وأي دليل يتم الحصول عليه عن طريق العنف لا يُعتد به في الإثبات، ولا بالنتائج المترتبة عليه.

وأكدت ذلك أيضا نص المادة (19) في الفقرة الثانية من مشروع اللائحة التنفيذية حيث تنص صراحة على أنه: " يجب أن يتم الاستجواب في حال لا تأثير فيها على إرادة المتهم في إبداء أقواله ودفاعه، ولا يجوز استعمال عقاقير أو أجهزة أو عنف مع المتهم للحصول على دليل ضده. وكل دليل يتم الحصول عليه بناء على إكراه أو وعد أو وعيد أو تهديد أو أية وسيلة تشل الإرادة أو تفقد الوعي لا يُعتد به ولا بما يسفر عنه في الإثبات".

وقد سار قانون الجرائم والعقوبات اليمني على مثل ذلك في المادة (166) إذ نصت بقولها: (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات كل موظف عام عذب أثناء تأدية وظيفته أو استعمل القوة أو التهديد بنفسه أو بواسطة غيره مع متهم أو شاهد أو خبير لحمله على الاعتراف بجريمة أو على الإدلاء بأقوال أو معلومات في شأنها، وذلك دون إخلال بحق المجني عليه في القصاص أو الدية أو الأرش).

وفضلا عن ذلك نصت المادة (48 الفقرة ب) من دستور الجمهورية اليمنية على أنه " ... ويحظر التعذيب جسدياً أو نفسياً أو معنوياً، ويحظر القسر على الاعتراف أثناء التحقيقات"، وتماشيا مع ما تم ذكره جاءت المادة (6) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني، إذا نصت بقولها: (يحظر تعذيب المتهم أو معاملته بطريقة غير إنسانية أو إيذائه بدنياً أو معنوياً لقسره على الاعتراف وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة شيء مما ذكر يهدر ولا يعول عليه).

ولكن لايفوتنا أن ننوه على أن تعذيب المتهم وإن كان عيباً مؤثراً في إرادة المتهم، ومبطلاً للاعتراف الصادر منه، فإنه وفقاً لنص المادة (166) عقوبات يمني يترتب عليه مسؤولية جنائية، إذ يعاقب القائم بالإكراه بالحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات، مع عدم الإخلال بحق المجني عليه في القصاص أو الدية أو الأرش.

ومن البديهي أنه يفهم من نص المادة المذكورة أن المشرع اليمني قد استوعب التعذيب بصورتيه: البسيطة كصفع المجني عليه، أو في صورته الجسيمة التي تؤدي إلى نتيجة جسيمة لم يسعى إليها الجاني ولم يردها، ولكنها كانت محتملة لفعله وجب عليه توقعها.([[140]](#footnote-140))

وخلاصة القول أن التعذيب الحاصل على المتهم لحمله الاعتراف يعد عيبا مؤثرا على صحة الاعتراف، وهذا مما لا خلاف عليه في القانون اليمني والقوانين المقارنة.

1. **الاستجواب المطول:**

يعد الاستجواب المطول إجراء مشروع من إجراءات التحقيق، ويتمثل الغرض منه في الوصول إلى حقيقة التهمة المنسوبة إلى المتهم، وذلك إما باعترافه أو إنكاره، ويعرف الاستجواب بأنه (مناقشة ومواجهة المتهم في التهمة المنسوبة إليه، وبالأدلة القائمة ضده من طرف المحقق ومناقشته تفصيلياً فيها، ومطالبته بإبداء رأيه فيما ينسب إليه، فهو إجراء يعني المتهم أما المواجهة فتعني مواجهة المتهم بالغير أي مواجهته بمتهم أو متهمين آخرين أو الشهود([[141]](#footnote-141)).

وقد عرف المشرع اليمني الاستجواب بقوله :( يقصد بالاستجواب علاوة على توجيه التهمة إلى المتهم مواجهته بالدلائل والأدلة القائمة على نسبة التهمة إليه، ومناقشته فيها تفصيلاً، ويجب على المحقق أن يكفل للمتهم حقوق الدفاع كاملة، وعلى الأخص حقه في تفنيد ومناقشة الأدلة القائمة ضده، وللمتهم في كل وقت أن يبدي ما لديه من دفاع أو يطلب اتخاذ إجراء من إجراءات التحقيق، وتثبيت جميع أقواله وطلباته في محضر)([[142]](#footnote-142)) .

ويعني إرهاق المتهم بالاستجواب هو تعمد المحقق إرهاق المتهم بإطالة فترة الاستجواب حتى تنهار إرادته ومعنوياته، مما يشتت انتباهه عن الأسئلة الموجهة إليه فتصدر عنه أقوال واعترافات قد لا تكون في صالحه([[143]](#footnote-143)).

وتحرص كثير من الدول في قوانينها على منع إطالة الاستجواب، وتنظيم فترات إجرائه، فقد نصت المادة (102) من نظام الإجراءات الجزائية السعودية على أنه (يجب أن يتم الاستجواب في حال لا تأثير فيها على إرادة المتهم في إبداء أقواله).

إلا أنه ومع كل تلك النصوص والضمانات فإنه قد يتم التعسف في إجراء الاستجواب، كالاستجواب المطول لفترات متصلة بالليل والنهار، أو اختيار مواعيد غير مناسبة لإجرائه، أو تعمد الاستجواب في وقت متأخر من الليل دون مقتضى، أو عدم وقف الاستجواب رغم الإرهاق الواضح على المتهم، أو الحرص على إرهاق المتهم بإطالة الاستجواب([[144]](#footnote-144)).

بل قد يصل أمر التعسف في الاستجواب إلى حد تعذيب المتهم، وأحيانا قد يعتبر تعذيباً إجراء استجوابٍ يطول إلى ساعات لمريض بالسكر يعلم المحقق بمرضه الذي يستوجب الانتظام في مواعيد محددة بالدواء اللازم([[145]](#footnote-145)).

ولا يوجد ضابط زمني لمعرفة أن الاستجواب قد صار مطولا أم لا، إنما ضابط ذلك هو مجرد شعور المتهم بالإرهاق من هذا الاستجواب، وهو ضابط نسبى يختلف باختلاف درجة تحمل كل شخص([[146]](#footnote-146))، ويتعين على القاضي بحث ما إذا كان من شأن هذا الاستجواب المطول أن يؤثر في إرادة المتهم، وذلك بدراسة الظروف المختلفة المحيطة به والضغط الذي يواجهه وقوة مقاومته، مع الأخذ بعين الاعتبار سنه وحالته الصحية والعقلية([[147]](#footnote-147)).

وبالرجوع إلى كل من القانون اليمني والمصري والسعودي يتضح بأن هذه القوانين لم تحدد وقتاً ومدة للاستجواب، غير أن القانون السعودي نص صراحة على زمن فتح التحقيق، وتوقفه وقفله بالدقيقة والساعة واليوم والشهر والسنة، وعلى القاضي إذا رأى أن التحقيق قد استغرق مدة طويلة أن يسأل المتهم عما إذا كان ذلك قد أثر في الإدلاء بأقواله أم لا([[148]](#footnote-148)).

ونرى أنه كان الأحرى بالقانون اليمني والقوانين المقارنة أن يحددوا وقتا ومدة للاستجواب، مثل القانون الفنلندي الذي نص على أن يكون الاستجواب ما بين الساعة السادسة صباحا، والساعة التاسعة مساء، وأنه لا يجوز استجواب المتهم أكثر مدة تزيد على اثنتي عشر ساعة مرة واحدة([[149]](#footnote-149)).

**ثانياً: استخدام الوسائل العلمية المؤثرة على الإرادة:**

ظهرت مع التطورات العلمية الحديثة المتخذة أثناء التحقيق عيوب للاعتراف وهي عيوب متعلقة بالإرادة، ومن صور تلك العيوب صدور الاعتراف من شخص نتيجة للتنويم المغناطيسي أو نتيجة إعطائه عقاقير طبية، أو نتيجة استخدام الكلاب البوليسية، أو جهاز كشف الكذب حيث يفقد حرية اختياره في ذلك ويكون الاعتراف معيباً فيما لو حصل بهذه الطرق، ونبين ذلك من خلال الآتي:

1. **التنويم المغناطيسي:**

هو نوع من النوم لبعض ملكات العقل الظاهرة يمكن إحداثه صناعيا، فهو عبارة عن عملية إيحائية([[150]](#footnote-150))، يستخدمها المنوم لإعطاء الأوامر أثنائها للشخص النائم([[151]](#footnote-151))، فالتنويم هو افتعال حالة نوم غير طبيعي تتغير فيها الحالة الجسمانية والنفسية للنائم، ويتغير خلالها الأداء الفعلي الطبيعي، ويتقبل فيها النائم الإيحاء دون محاولة لإيجاد التبرير المنطقي لها أو إخضاعه للنقد الذي يفترض حدوثه في حالة اليقظة العادية([[152]](#footnote-152)).

وفي حالة حصول التنويم المغناطيسي، فإنه يضيق نطاق الاتصال الخارجي للنائم ويقتصر على شخصية المنوم، وتحجب الذات الشعورية للنائم، وتبقى ذاته اللاشعورية تحت سيطرة ذات أجنبية هي ذات المنوم المغناطيسي، وبذلك تشل الوظيفة الأساسية لعقل الإنسان([[153]](#footnote-153)).

والتنويم المغناطيسي وسيلة من وسائل التأثير المادي التي يتعرض لها المتهم حيث تعدم إرادته في الاختيار، نتيجة حصول النوم المفتعل حيث يحصل النوم لبعض ملكات العقل الظاهرة، ويمكن إحداث ذلك صناعياً، فهو عبارة عن عملية إيحائية([[154]](#footnote-154)).

ويمثل التنويم المغناطيسي عيباً من عيوب الإرادة، حيث يتم انتزاع الاعتراف من خلالها بواسطة المنوم، فيتم الحصول على اعتراف الشخص النائم بإعطائه الأوامر أثناء النوم([[155]](#footnote-155))، ويقوم المتهم النائم بتنفيذ كل الأوامر المعطاة له بدقة وانتظام نتيجة انعكاسات معينة في هذا التنويم([[156]](#footnote-156))، حيث يحصل أثر التنويم في أنه يمكن عن طريقه في استدعاء الأفكار والمعلومات بصورة تلقائية، دون أن يستطيع صاحبها في التحكم بنفسه، ورغم ما قد تكون عليه من اختزان في عمق الوجدان، أي في اللاشعور أو اللاوعي، أو استحضار في بؤرة الشعور أي في دائرة الأفكار الواعي([[157]](#footnote-157)).

والتنويم المغناطيسي كان يستخدم قديماً لعلاج الأمراض النفسية والعصبية مثل الاكتئاب والقلق ، وذلك لحمل المريض بعد تنويمه على تذكر أسباب مرضه ، ومحاولة علاجه ، كما استخدم أيضاً بدلاً من التخدير في إجراء بعض العمليات الجراحية([[158]](#footnote-158))، ثم صار استخدامه للحصول على الاعتراف من المتهم، هو عمل يعدم الإرادة ويتنافى والحرية الفردية، ويمثل بحد ذاته تعذيباً للمتهم لانطوائه على المساس بسلامة الجسم فضلا عن المساس بسلامة النفس، وحرية الإرادة، ولهذا فقد نصت بعض الدساتير والتشريعات المختلفة، على تجريم استخدام تلك الوسيلة في الاستجواب أو الحصول على الاعترافات([[159]](#footnote-159)) .

والتنويم المغناطيسي يكون على ثلاث مراحلعلى النحو الآتي:

**المرحلة الأولى:** يسيرة، وتتميز بأن النائم يكون خلالها في حالة استرخاء وفقدان جزئي للشعور.

**المرحلة الثانية:** متوسطة، وخلالها يكون النائم في حالة نوم عميق مصحوب بتقلب في الجهاز المفصلي، كما أن النائم يكون في حالة فراغ في الشعور يمكن للمنوم ملؤه بطريقة الإيحاء للنائم.

**المرحلة الثالثة:** وهي أعمق مراحل التنويم المغناطيسي، وهي حالة التجوال النومي حيث يمكن فتح عقل النائم والتجول في ارتباط إيحائي مع المنوم يمكنه من الاتصال بالعقل الباطن؛ مما يجعل المنوَّم يتذكر أشياء حدثت منذ فترة بعيدة، فيقوم المنوِّم بالإيحاء بمعرفة تفاصيل أي حدث.

وعملية التنويم تتركز على عملية تركيز العقل، فيستجيب المنوَّم لأوامر المنوِّم، وينفذها بكل دقة متأثراً بالإيحاءات من المنوِّم، وهنا تكمن الخطورة لأن تقبل المنوَّم لكل ما يوحي إليه به المنوِّم يقوده إلى الاعتراف بما يريده المنوِّم لا لما يريده المتهم المنوَّم([[160]](#footnote-160)).

والمشرع اليمني لم ينص على منع التنويم المغناطيسي بنص خاص وإنما أورد نصا عاما يفهم منه منع استخدام هذه الوسيلة إذ نصت المادة السادسة من قانون الإجراءات الجزائية اليمني بقولها: (يحظر تعذيب المتهم أو معاملته بطريقة غير إنسانية أو إيذائه بدنياً أو معنوياً لقسره على الاعتراف وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة شيء مما ذكر يهدر ولا يعول عليه).

ومثل هذا المنحى سار المشرع المصري ،وتنطوي وجهة النظر لدى المشرع السعودي على حرمتها صراحة، فقد نص في المادة (63) من اللائحة التنظيمية لهيئة التحقيق والادعاء العام حيث نصت بقولها: (لا يجوز للمحقق الإذن باستعمال عقاقير أو أجهزة للحصول على دليل ضد المتهم..).

1. **العقاقير الطبية:**

العقاقير الطبية هي: مواد تعطى للشخص عن طريق الحقن في داخل مجرى الدم أو عن طريق الفم، فيفقد القدرة على الاختيار والتحكم الإرادي، إلا أنه لا يفقد الوعي فتكون له قابلية للإفصاح بما عنده، بحيث يصبح أكثر رغبة في المجاهرة بمكوناته الداخلية، وأشد قابلية للإجابة على ما قد يوجه إليه من أسئلة([[161]](#footnote-161)).

ويعد استخدام العقاقير الطبية للمتهم من العيوب التي تعدم إرادة المتهم واختياره وتعد عيباً في الاعتراف الحاصل عن المتهم إعطاء المتهم عقاقير طبية، وهذه العقاقير المخدرة تؤدي إلى حالة من النوم أو الاسترخاء لمدة قد تصل من عشرين إلى أربعين دقيقة، تسلب فيها إرادة الشخص دون أن يتأثر إدراكه أو ذاكرته، ولكن تضعف مقاومته لإخفاء ما يريد إخفاءه، وبذلك يسهل القيادة للإيحاء، وتتولد لديه رغبة في المصارحة عن مشاعره الداخلية([[162]](#footnote-162))، ذلك لأن العقاقير تبقي على نشاط الذاكرة والسمع والنطق بعد فترة سبات قصيرة يبدأ بعدها الشخص في تفريغ مخزون الذاكرة بإفشاء أسراره ومكنوناته ومكبوتاته([[163]](#footnote-163)).

ويتم استخدام هذه العقاقير بتخدير المتهم إما عن طريق الوخز – الإبر- والتي تعد بحد ذاتها اعتداء على جسم الشخص، أو عن طريق أخرى يتم من خلالها إعطاء الشخص للمخدر، وفي كل الأحوال فهذه العقاقير تعامل الإنسان وكأنه محل تجربة في معمل وتحيي معنى التعذيب، بما يحققه من سلب لشعور الإنسان وتحطيم إرادته الواعية([[164]](#footnote-164)).

والمشرع اليمني لم ينص على حرمة استخدام العقاقير الطبية بنص خاص إنما يدخل تحريمها في النص العام الوارد في المادة (6) إجراءات جزائية، ومثل ذلك المشرع المصري أما النظام السعودي فقد نص على حرمتها صراحة في المادة (63) من اللائحة التنظيمية لهيئة التحقيق والادعاء العام حيث نصت بقولها: (لا يجوز للمحقق الإذن باستعمال عقاقير أو أجهزة للحصول على دليل ضد المتهم..)، ونصت المادة (19) في الفقرة رقم (2) من اللائحة ذاتها بقولها : (يجب أن يتم الاستجواب في حال لا تأثير فهيا على إرادة المتهم في إبداء أقواله ودفاعه، ولا يجوز استعمال عقاقير أو أجهزة أو عنف مع المتهم للحصول على دليل ضده، وكل دليل يتم الحصول عليه بناء على إكراه ، أو وعد، أو تهديد، أو أية وسيلة تشل الإرادة أو تفقد الوعي، لا يعتد به ولا بما يسفر عنه في الإثبات).

1. **استخدام الكلاب البوليسية:**

يملك الكلب قدرة فائقة على تتبع أثر الجناة والتعرف عليهم؛ لما لديه من قوة في حاسة الشم، تجعله يميز رائحة المتهم نتيجة ما تخلف عنه في مسرح الجريمة؛ حيث لابد أن يترك الجاني أثرا متخلفاً عنه، أو أن يلامس شيئاً في مكان الجريمة يترك عليه رائحته، ولا يصلح لهذه العمليات إلا الكلاب التي تقدر حاسة شمها بنسبة 100% ([[165]](#footnote-165))0

واستخدام الكلاب البوليسية في التعرف على المتهمين من الوسائل المشروعة التي يلجأ إليها المحقق، وقد أقرت محكمة النقض المصرية مشروعية استخدام الكلاب البوليسية كوسيلة من وسائل الاستدلال والكشف عن المجرمين، وذلك عندما قررت أنه لا مانع من الاستعانة بالكلاب البوليسية كوسيلة من وسائل الاستدلال للكشف عن المجرمين([[166]](#footnote-166)).

وقد قضت المحكمة المصرية العليا بأن تعرف الكلاب البوليسية لا يعدو أن يكون قرينة يصح الاستناد إليها في تعزيز الأدلة القائمة في الدعوى، دون أن يؤخذ كدليل أساسي على ثبوت التهمة على المتهم، ولعل السبب في عدم الاعتماد على هذا التعرف كدليل في الإثبات هو كون الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال([[167]](#footnote-167)).

واستخدام الكلاب البوليسية كعيب متعلق بالإرادة لا يكون له محل إلا إذا صدر الاعتراف عقب استعراف الكلب عليه ووثوبه عليه ثم تمزقت ملابسه أو عقره، ففي هذه الحالة فإن الاعتراف يكون نتيجة لتأثير مادي، والجدير بالذكر أنه ليس شرطا أن يترك الكلب أثر في المتهم ولو بسيطا بل إن الاعتراف يبطل بمجرد وثوب الكلب دون إحداث أي إصابة متى تبين أن هذا الاعتراف قد صدر من المتهم وهو مكره لوثوب الكلب عليه دفعا لما خشيه([[168]](#footnote-168)).

ولم يرد نص خاص في القانون اليمني ينظم حالة الاستعانة في الكلاب البوليسية، وكذلك خلا المشرع المصري من تنظيم عملية الاستعانة بالكلاب في التعرف على المتهمين، ولكن تعليمـات النيابة العامـة المصري هي التي تنـاولت هذا الأمـر في مادتـها (237)([[169]](#footnote-169)).

ونص النظام السعودي في نص المادة (63) من مشروع اللائحة التنظيمية لهيئة التحقيق والادعاء العام على أنه: (لا يجوز للمحقق الإذن باستعمال عقاقير أو أجهزة للحصول على دليل ضد المتهم، وله الاستعانة بالكلاب البوليسية، ولكن لا يؤخذ بتعرفها كدليل للإدانة).

1. **استخدام جهاز كشق الكذب.**

جهاز كشف الكذب هو جهاز أعد بحيث يرصد الاضطرابات أو الانفعالات النفسية التي تعتري الإنسان إذا أثيرت أعصابه أو نبهت حواسه بأي مؤثر كالخوف أو الخجل أو الشعور بالمسؤولية أو الجرم، ويرصد الجهاز كل التغيرات التي تحدث في التنفس وضغط الدم([[170]](#footnote-170)) .

وقيل عنه بأنه: (مصطلح يطلق على عدد من الآلات القادرة على ملاحظة وقياس ردود الأفعال الجسمانية للشخص، مثل نبض القلب، ضغط الدم، التنفس، إفراز العرق ويعمل هذا الجهاز على أساس أن الشخص الذي يكذب يصاب بالتوتر والقلق)([[171]](#footnote-171))، حيث تنحصر مهمة هذا الجهاز في قياس ما يطرأ على الفرد من انفعالات عن طريق الجهاز التنفسي أو عن طريق ضغط الدم([[172]](#footnote-172)).

ولقد اختلف الفقهاء في جواز استخدام الجهاز، ومن ثم الإقرار للنتائج المترتبة عليه، وكانت الآراء بين مؤيد ومعارض لاستخدام هذا الجهاز، وذهب بعضهم إلى جواز استخدامه للاسترشاد حيث يمكن لسلطة الاستدلال والتحقيق استخدام جهاز كشف الكذب للاسترشاد به في تقصي الحقيقة، والبحث عن المتهم الحقيقي، وجمع الأدلة الكافية ضده، وذلك دون أن تقدم نتيجة هذا الاستخدام للقضاء؛ حيث إنه إذا تبين بسلطة الاستدلال من خلال الجهاز أن المتهم يكذب فإنها تقوم بجمع كل الأدلة الكافية لإدانته وكشف كذبه، على أن لا تقدم النتائج الفنية المترتبة على استعمال الجهاز أو الاعترافات الصادرة من المتهم أثناء ذلك على أنها أدلة عند محاكمة المتهم([[173]](#footnote-173))، وقد استقر الفقه على حظر استخدام مثل هذه الأجهزة لما ينطوي على استخدامها، من اعتداء على الشخص الخاضع لها([[174]](#footnote-174)).

واستخدام جهاز كشف الكذب يعد عيباً متعلقاً بالإرادة، ذلك أن الاعتراف الذي ينتزع من الشخص عن طريقه يمثل إكراها للمتهم وإيذاءً بدنياً ونفسياً له، وعليه فإن الاعتراف الصادر من المتهم نتيجة استخدام هذا الجهاز، يعد اعترافاً معيباً، ولا يعتد به قانوناً، ذلك أن نتائج هذا الجهاز لا تصدق دائماً، فالشخص البريء عند خضوعه لهذا الجهاز تعتريه انفعالات، يمكن تفسيرها على أنها محاولة لتغير الحقيقة؛ لهذا فإن هذا الجهاز يمثل اعتداءً على حق المتهم في الصمت([[175]](#footnote-175)) .

والقانون اليمني والمصري لم ينصان صراحة على منع استخدام هذا الجهاز، بخلاف النظام السعودي الذي حظر استخدامه صراحة في نص المادة (63) من اللائحة التنظيمية لهيئة التحقيق والادعاء العام التي نصت بقولها: (لا يجوز للمحقق الإذن باستعمال عقاقير أو أجهزة للحصول على دليل ضد المتهم..).

ونتفق مع الرأي الذي يحرم استخدام هذه الوسيلة في التحقيق مع المتهم، لأن فيه تأثير على إرادة المتهم كما أن نتائجه غير قاطعة الدلالة، وبالتالي لا يعول عليه وعلى الاعتراف الصادر بناء عليه، كما أن فيه خرق لحقوق المتهم حيث ينتزع الكلام منه، ويرتبط بذلك أيضاً ما ينطوي عليه ذلك من إهدار حقوق المتهم وإرغامه على تقديم دليل ضد نفسه، وهذا يؤدي إلى عدم صدق الاعتراف؛ لأن جهاز كشف الكذب لا يجبر المتهم على الكلام، وإنما يظهر إشارات تفيد أن كلام المتهم كاذب أو صادق، وهذه النتيجة غير دقيقة، بالإضافة أن استخدام هذا الجهاز يتعارض مع حق المتهم في الصمت.

**الفرع الثاني**

**التأثير المعنوي على الإرادة**

قد لا تمارس أحياناً قبل المتهم أعمالاً مادية فتؤثر على إرادته والدليل، كما تم بيان ذلك في الفرع السابق، بل إنها تمارس ضد المتهم أعمالاً معنوية تؤثر أيضا على إرادة المتهم مما يدفعه إلى الاعتراف، ويكون ذلك بممارسات عدة كتهديد المتهم، أو تحليفه اليمين، واستخدام الوعد والاغراء، أو الحيلة والخداع، وسيتم بيان ذلك من خلال الآتي:

**أولاً: تهديد المتهم وتحليفه اليمين:**

سنبين التهديد كعيب في الاعتراف من خلال نقطة أولى، ثم عيب تحليف المتهم اليمين في نقطة ثانية، على النحو الآتي:

1. **التهديد**:

يمكن أن يعرف التهديد بأنه عبارة عن ضغط يمارس على إرادة المتهم من شخص قادر، ويكون من شأنه توجيه إرادته إلى سلوك معين، ويتحقق التهديد بإيقاع الأذى في شخص المتهم أو في ماله أو في شخص عزيز عليه.

والتهديد باعتباره عيبا من عيوب الاعتراف له صور كثيرة لا تقع تحت حصر فمنها تهديد المتهم بالقتل، أو بالضرب، أو بهتك عرضه، أو تهديد المتهم بالقبض على زوجته أو أحد أقاربه أو شخص عزيز عليه أو بحرمانه من الطعام([[176]](#footnote-176)).

كما أنه قد يكون التهديد مباشراً أو غير مباشر، والتهديد المباشر هو الذي يقع على المتهم نفسه، أما غير المباشر فهو التهديد الذي يقع على شخص آخر لإخافة المتهم ودفعه للاعتراف، وذلك كتعذيب شريك المتهم أمامه ([[177]](#footnote-177)).

ولا يشترط في التهديد أن يكون متضمناً توقيعه في الحال، ولكنه يتحقق حتى ولو كان التهديد بتوقيعه فيما بعد، كما لا يشترط قيام المهدد بالتنفيذ، وإنما العبرة في أثر التهديد على إرادة المتهم لا بوقوعه في ذاته، ويعتبر تهديدا قول المحقق أنه سيشدد عليه العقوبة أو حبسه فترة إضافية ما لم يعترف بما ينسب إليه([[178]](#footnote-178)).

والمشرع اليمني يحظر تهديد المتهم لحمله على الاعتراف إذ نصت المادة السادسة من قانون الإجراءات الجزائية بقولها: (يحظر تعذيب المتهم أو معاملته بطريقة غير إنسانية أو إيذائه بدنياً أو معنوياً لقسره على الاعتراف وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة شيء مما ذكر يهدر ولا يعول عليه).

ومثل ذلك جاء موقف المشرع السعودي إذ نصت المادة (19) في الفقرة الثانية منها من اللائحة التنظيمية لنظام هيئة التحقيق والادعاء العام بقولها: (كل دليل يتم الحصول عليه بناء على إكراه، أو وعد، أو وعيد، أو تهديد، أو أية وسيلة تشل الإرادة أو تفقد الوعي، لا يعتد به ولا بما يسفر عنه في الإثبات).

ويشترط في التهديد المبطل للاعتراف شرطان:

**الشرط الأول: صدور التهديد بناءً على سبب غير مشروع:**

إن بعض إجراءات الاستدلال والتحقيق تتسم بطبيعتها بالقهر أو العنف ولذلك يجب التمييز بين الوسائل المشروعة وغير المشروعة التي اتبعت مع المتهم لحمله على الاعتراف؛ فلا يكفي مجرد إخضاع المتهم للتهديد ما لم يكن هذا التهديد وليد إجراءات غير مشروعة([[179]](#footnote-179))، وهذا يعني أن تنفيذ أمر القبض أو إجراء التفتيش بصورة مشروعة إن نتج عنهما اعتراف، فلا يدفع ببطلانه لحصول التهديد عند تنفيذهما؛ لأن مثل هذه الإجراءات تتسم بالقهر، وقد تكون مصحوبة بالتهديد، وهي مشروعة إن تمت وفقاً لشروطها، أما إن كانت غير مشروعة وصدر الاعتراف بناءً عليها؛ فإنه يكون غير مشروع لشوبه بعيب التهديد غير المشروع وبطلان الإجراء ذاته.

**الشرط الثاني: أن يؤدي التهديد مباشرة إلى الاعتراف:**

لا يكفي مجرد حصول تهديد غير مشروع على المتهم لبطلان الاعتراف الصادر منه، بل يجب أن يؤدي هذا التهديد مباشرة إلى حمل المتهم على الاعتراف، وإذا لم يصدر من المتهم أي اعتراف نتيجة هذا التهديد ثم صدر منه اعتراف في مناسبة أخرى فلا يجوز له الادعاء أن هذا الاعتراف قد جاء في أعقاب التهديد، ولا يشترط أن يكون الخوف الناتج عن التهديد بدرجة معينة حتى يكون مفيداً للاعتراف([[180]](#footnote-180)).

ففي حالة توافر الشرطين السابقين في التهديد واعتراف المتهم نتيجة لذلك التهديد كان ذلك الاعتراف باطلاً؛ لأنه صدر عن إرادة غير حرة، علماً أن أثر التهديد على إرادة المعترف متروك لتقدير محكمة الموضوع، حيث أن التهديد وأثره يختلف من شخص لآخر([[181]](#footnote-181)).

**2-تحليف المتهم اليمين:**

يعد تحليف المتهم اليمين صورة من صور التأثير على إرادته، وهو عيب متعلق بالإرادة، يمثل إكراها معنويا للمتهم، وحلف اليمين هو: أداء يمين القسم أو الحلف بصيغة يحددها القانون مسبقاً لمن يقررها بشأنه، كأداء اليمين المقررة للشاهد الذي يدلي بشهادته وفقا للصيغة المحددة قانوناً.

ومما لاشك فيه أن تحليف المتهم اليمين فيه اعتداء على حريته في الدفاع عن نفسه، كما أن المتهم يكون في مركز حرج، بين أن يحلف اليمين كذباً فيخالف ضميره الديني والأخلاقي، وبين أن يقر الحقيقة ويتهم نفسه ويعرضها للجزاء، ومن المعروف أن مبادئ الأخلاق تسمح بأن يكذب المتهم أمام العدالة ولكنها تنكر عليه أن يحلف يميناً كاذباً ([[182]](#footnote-182)) .

وعليه فلا يجوز للمحقق عند قيامه بإجراء التحقيق مع المتهم أن يطلب منه حلف يمين بقول الحق؛ لأن في هذا اعتداء على حق المتهم في الصمت ، وعدم الإجابة عما يوجه إليه من أسئلة متعلقة بموضوع الاتهام، بل إن فيه اعتداء على بعض المبادئ الأخلاقية التي يمكن للمتهم بمقتضاها أن يكذب أمام العدالة، وهذه المبادئ تنكر على المتهم أن يحلف يميناً كاذباً ([[183]](#footnote-183)).

وقد حرم المشرع اليمني تحليف المتهم اليمين([[184]](#footnote-184)) ، وكذلك نظام الإجراءات الجزائية السعودي ، حيث نصت المادة (102) على أن ( يتم الاستجواب في حال لا تأثير فيها على إرادة المتهم في إبداء أقواله، ولا يجوز تحليفه ولا استعمال وسائل الإكراه ضده)، كما سار المشرع السعودي مسار المشرع اليمني فحرم تحليف المتهم اليمين، وهذا ما نصت عليه المادة (102) من نظام الإجراءات الجزائية السعودية بقولها: (يجب أن يتم الاستجواب في حال لا تأثير فيها على إرادة المتهم في إبداء أقواله، ولا يجوز تحليفه اليمين)، وذلك بخلاف المشرع المصري فلم تتضمن نصوصه صراحة تحريم تحليف المتهم اليمين.

ولقد استقر الفقه على تحريم تحليف المتهم([[185]](#footnote-185)) ذلك لأن الأصل في الشخص أنه بريء مما ينسب إليه إلى حين ثبوت إدانته.

ومما ينبغي التنويه عليه هو أنه إذا حلف اليمين من تلقاء نفسه أثناء استجوابه، فلا يعتبر هذا تقيدا لحريته في إبداء أقواله، وإنما هو أسلوب الدفاع يهدف إلى بث الثقة في صدق ما يقره([[186]](#footnote-186)).

**ثانياً: الوعد والاغراء، والحيلة والخداع:**

يعد وعد المتهم وإغرائه للحصول على اعتراف منه من العيوب المعنوية التي تؤثر على إرادة المتهم، وسنبين ذلك من خلال فقرة أولى، أما الفقرة الثانية فنخصصها لعيب الحيلة والخداع، على النحو الآتي:

1. **الوعد والاغراء:**

يقصد بالوعد والاغراء كل قول أو فعل يفيد في بعث الأمل والطمأنينة لدى المتهم في شيء يتحسن به مركزه من الاتهام إذا اعترف بالجريمة، على أن يكون للمتهم في الوقت نفسه حرية الإقدام على الاعتراف أو الإحجام عنه([[187]](#footnote-187)) ، ويعد الوعد والاغراء عيباً مؤثراً في إرادة المتهم ذلك لأنه سبب للريبة في الاعتراف مما يهدد قوته كدليل([[188]](#footnote-188)).

ولكي يعتد بالوعد والاغراء كعيب مؤثر في إرادة المتهم يجب أن يكون هذا الوعد على درجة من النفع للمتهم يصعب مقاومتها، وتقاس الصعوبة بمعيار موضوعي قوامه الشخص المعتاد إذا أقدم على الاعتراف زهدا منه بهذا الأمل، ويعد من قبيل الوعد الذي يصعب على المتهم مقاومته وعده بالإفراج عنه إن هو اعترف بالجريمة، أما إذا كانت الفائدة، التي ستعود على المتهم نتيجة الوعد أو الإغراء لا تتناسب مع الضرر الذي سيصيبه من الاعتراف بالجريمة، كالوعد بمكافأة مالية أو عينية، فهذا الوعد ليس كافيا لاستبعاد الاعتراف([[189]](#footnote-189)).

والقانون اليمني نص صراحة على تحريم اللجوء إلى الوعد والإغراء لأجل الحصول على اعتراف من المتهم، إلا أن القانون اليمني اكتفى بلفظ (الإغراء) ولم ينص على الوعد، ذلك أن الوعد يدخل في الاغراء، وما كان المتهم ليتعرف لولا أنه كان موعودا بوعد أغراه، وعلى هذا نصت المادة (178) إ. ج. ي. بقولها: (لا يجوز تحليف المتهم اليمين الشرعية ولا إجباره على الإجابة ولا يعتبر امتناعه عنها قرينة على ثبوت التهمة ضده، كما لا يجوز التحايل أو استخدام العنف أو الضغط بأي وسيلة من وسائل الإغراء والإكراه لحمله على الاعتراف).

وقد سار المشرع السعودي مسار القانون اليمني فنصت المادة (19) في الفقرة الثانية منها من اللائحة التنظيمية لنظام هيئة التحقيق والادعاء العام بقولها: (كل دليل يتم الحصول عليه بناء على إكراه، أو وعد، أو وعيد، أو تهديد، أو أية وسيلة تشل الإرادة أو تفقد الوعي، لا يعتد به ولا بما يسفر عنه في الإثبات).

وذلك بخلاف المشرع المصري فلم تتضمن نصوصه صراحة تحريم هذه الوسيلة علة المتهم للحصول على اعتراف منه.

**2- الحيلة والخداع:**

لم يعرف القانون اليمني ولا القوانين محل المقارنة الحيلة والخداع، وقد تُرك ذلك للفقه، ويقصد بالحيلة والخداع بأنها: (تلك الأعمال الخارجية التي يقوم بها المحقق لتأييد ما يدعيه من أقوال كاذبة للإيهام بصحة الواقعة، وذلك بغية تضليل المتهم والحصول منه على اعتراف)([[190]](#footnote-190)).

ولا يجوز استعمال وسائل الحيلة ضد المتهم لانتزاع اعترافه؛ لأن الحيلة تنطوي على نوع من التدليس الذي يوقعه في الغلط، فتصبح إرادته معيبة، وقت الإدلاء بالاعتراف الذي لا يكون صحيحاً، ويجب استبعاده من مجال الإثبات، كون إرادة المتهم في هذه الحالة انعدمت، ومثال ذلك كأن يوهم المحقق في أثناء استجواب المتهم بأن شريكه في الجريمة قد اعترف بما نسب إليه أو أن شخصاً معيناً شاهده وهو يرتكب الجريمة، أو إيهامه بوجود أدلة ضده، إلا أنه يشترط وجود علاقة سببية بين هذه الحيل الغير مشروعة، وبين اعتراف المتهم، أما إذا انقطعت هذه العلاقة فلا جناح على القاضي إذا استند في حكمه إلى هذا الاعتراف، على أن يوضح انقطاع هذه العلاقة في حكمه، وإلا كان حكمه ناقص البيان معيباً ([[191]](#footnote-191)).

وقد حرم المشرع اليمني هذه الوسيلة في الحصول على اعتراف المتهم، وعلى هذا نصت المادة (178) إ. ج. ي. بقولها: (لا يجوز تحليف المتهم اليمين الشرعية ولا إجباره على الإجابة ولا يعتبر امتناعه عنها قرينه على ثبوت التهمة ضده، كما لا يجوز التحايل أو استخدام العنف أو الضغط بأي وسيلة من وسائل الإغراء والإكراه لحمله على الاعتراف).

وتأخذ الحيلة والخداع الممارسة ضد المتهم أكثر من صوره، ومن صورها في القانون اليمني والمقارن ما يلي:

**أ- التنصت على المكالمات الهاتفية:**

المحادثات الهاتفية تتضمن أدق أسرار الناس وخبايا نفوسهم، ففيها يطمئن المتحدث إلى غيره خلال الأسلاك، فيبث أسراره ويبسط له أفكاره دون حرج أو خوف، من تنصت الغير معتقداً أنه في مأمن من فضول الآخرين، أو استراق السمع منهم، لهذا كان التنصت كشفاً صريحاً لستار السرية وحجاب الكتمان الذي يستتر المتحدثان خلاله ([[192]](#footnote-192)) .

ويعد التنصت على المكالمات الهاتفية من وسائل الحيل والخداع للحصول على الاعتراف، وهذه الطريقة محرمة قانوناً لما فيها من الاعتداء على السرية والخصوصية والتأثير على إرادة الشخص في انتزاع الاعتراف منه؛ لذلك فإن التشريعات تحرم هذه الطريقة وتفرض عليها عقوبات، وعلى هذا نصت المادة (309) مكرر من قانون العقوبات المصري وتعديلاته على أن "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن، وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قانوناً أو بغير رضا المجني عليه: أ- استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز أياً كان نوعه أو محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق التليفون).

والتشريعات لا تجيز التنصت إلا في أضيق الحدود، وبقيود مشددة، وفي هذا نصت المادة (57) من الدستور المصري المعدل لسنة 2014م، على أنه (للحياة الخاصة حرمة، وهي مضمونة لا تمس، وللمراسلات البريدية، والبرقية، والإلكترونية، والمحادثات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها، أو الاطلاع عليها، أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب، ولمدة محددة، وفي الأحوال التي يبينها القانون)، ونصت المادة (95) من قانون الإجراءات الجنائية المصري وتعديلاته، على أنه (لقاضي التحقيق أن يأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لدى مكاتب البرق، وأن يأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو إجراء تسجيلات لأحاديث جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر.

وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الضبط أو الاطلاع أو المراقبة أو التسجيل بناء على أمر مسبب، ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى).

ونصت المادة السادسة والخمسون من نظام الإجراءات الجزائية السعودي بأنه: ( للرسائل البريدية والرقمية والمحادثات وغيرها من وسائل الاتصال حرمة فلا يجوز الاطلاع عليها أو مراقبتها إلاّ بأمر مسبب ولمدة محددة وفقاً لما ينص عليه هذا النظام) ، ونصت المادة السابعة والخمسون بأنه: (لرئيس هيئة التحقيق والادعاء العام أن يأمر بضبط الرسائل والخطابات والمطبوعات والطرود وله أن يأذن بمراقبة المحادثات الهاتفية وتسجيلها متى كان لذلك فائدة من ظهور الحقيقة من جريمة وقعت على أن يكون الأمر أو الأذن مسبباً ومحدداً بمدة لا تزيد عن عشرة أيام قابلة للتجديد وفقاً للتحقيق) ، ونصت المادة الثامنة والخمسون من النظام ذاته بأنه: ( للمحقق وحده الاطلاع على الخطابات والرسائل والأوراق والأشياء الأخرى المضبوطة وله أن يستمع إلى التسجيلات وله بحسب مقتضيات التحقيق أن يأمر بضبطها أو نسخ منها إلى ملف القضية أو يأمر بردها إلى من كان حائز لها أو مرسلة إليه وفي ذات الخصوص) ، ونصت المادة التاسعة والخمسون من النظام ذاته بأنه: ( يبلغ مضمون الخطابات والرسائل البريدية إلى الشخص المرسلة إليه أو تعطي له صورة منها في أقرب وقت إلاّ إذا كان في ذلك إضرار بسير التحقيق .

وفي ذات الشأن تقضي المادة الستون من النظام ذاته إذ نصت: (لصاحب الحق في الأشياء المضبوطة أن يطلب من المحقق المختص تسليمها إليه وله في حال الرفض أن يتظلم لرئيس الدائرة التي يتبعها المحقق)، ونصت المادة الحادية والستون من النظام ذاته بقولها: (يجب على المحقق وغلى كل من وصل إلى عمله بسبب التفتيش معلومات عن الأشياء والأوراق المضبوطة أن يحافظ على سرتها وألاّ ينتفع بها بأي طريقة كانت أو يفضي بها إلى غيره إلاّ في الأحوال التي يقضي النظام بها فإذا أفضى بها دون مسوغ نظامي أو انتفع بها بأي طريقة كانت تعينت مساءلته.

ونصت المادة (378) من قانون العقوبات الاتحادي الإماراتي على (يعاقب بالحبس والغرامة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد، وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرحة بها قانوناً أو بغير رضا المجني عليه:

استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أياً كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق الهاتف أو أي جهاز آخر.

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سبع سنوات وبالغرامة الموظف العام الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتماداً على سلطة وظيفته).

وقد اشترط المشرع اليمني لجواز التنصت على المكالمات الهاتفية عددا من الشروط هي:([[193]](#footnote-193))

ـــ أن يصدر تكليف بالتنصت من رئيس النيابة.

ـــ أن يكون التكليف لأحد القائمين على شركات الهاتف.

ـــ أن يتم تحليف القائم بالاستماع للمحادثات.

ــــ يجب ألا تزيد مدة التنصت عن ثلاثين يوما.

والقانون المصري أجاز التنصت على المكالمات وقد منح الأمر بذلك لقاضي التحقيق، وليس لرئيس النيابة كما فعل المشرع اليمني، وقد وافق المشرع اليمني بأن مدة التنصت لا تزيد على ثلاثين يوما، إلا أن هذه المدة قابلة للتجديد في القانون المصري، وهذا ما نصت عليه المادة (95) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

وقد جاء القانون السعودي بضمانات أكثر للتنصت مما هي عليه في القانون اليمني والمصري، فاشترط أن يصدر الامر بمراقبة الرسائل والمحادثات من النائب العام ولمدة لا تجاوز عشرة ايام وفقا لنص المادة (٥٧) من نظام الاجراءات الجزائية السعودي.

وإن كان القانون اليمني والقوانين المقارنة تجيز التنصت على المكالمات الهاتفية متى ما تحققت الشروط القانونية، لما تقتضيه ضرورة المحافظة على كيان الحياة الآمنة في المتجمع([[194]](#footnote-194)).

إلا انه يؤخذ في التنصت على المكالمات الهاتفية، أنه لا يوجد ما يؤكد صدور المكالمة ممن نسبت إليه، لا سيما إذا كانت الأصوات متشابهة، كما أنه قد يستعمل الغير هاتف المتهم في غيابه، ويزعم أنه المتهم.

ونستخلص مما سبق أن التنصت على المكالمات الهاتفية السابق على الجريمة محل الاعتراف إذا تم بمراعاة شروطه القانونية، وتوخي الحذر في ضبط الصوت الصادر عن المتهم نفسه في المحادثة، فإنه يكون تصرفاً قانونياً وتقبل الأدلة المترتبة عليه، ومن بينها الاعترافات، أما التنصت الذي تم بعد الجريمة محل الاعتراف، وتم التحايل على المتهم من خلال تمكينه من الاتصال الهاتفي وأنه لا رقيب عليه في مكالمته الهاتفية، ثم حصل أن اعترف في هذا الاتصال، ومن ثم أخذ هذا الاعتراف كدليل ضد المتهم، فإنه يكون معيبا ذلك أنه حصل عليه بالحيلة والخداع.

**ب: تسجيل أقوال المتهمين خُفية:**

يعد تسجيل أقوال المتهمين من الصور الاحتيالية في نزع الاعتراف عن المتهم تسجيل أقواله في أماكن عامة أو خاصة خفية ودون علمه بواسطة أي أداة للتسجيل، حيث يعد هذا التسجيل في حقيقة الأمر تلصصا وانتهاكا لألصق الحقوق بشخص الإنسان، وهو حقه في ألا يتسلل أحد إلى حياته الخاصة.([[195]](#footnote-195))

وتسجيل أقوال المتهمين فيه مساس بالحياة الخاصة لهم، حيث تعد محادثات الأشخاص في منازلهم وأماكنهم الخاصة من صميم هذه الحرية التي يجب ألا يتلصص عليها أحد إطلاقاً، كما أن مثل هذه التصرفات تحط من كرامة الإنسان وآدميته وتعرضه للاضطراب وعدم الطمأنينة في أخص الأماكن المعدة لهذه الأغراض وهي الأماكن الخاصة كالمسكن أو المكتب الخاص أو السيارة([[196]](#footnote-196)).

ولقد حرصت الدساتير والتشريعات على حماية الحياة الخاصة والأسرار وحرمت تسجيل أقوال المتهمين إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون، كما سبق وأن أوضحنا نصوص القوانين المقارنة في مسألة التنصت على المكالمات.

ونافلة القول أن التسجيل الممنوع هو ذلك الذي يكون خارج أوقات التحقيق مع المتهم، أما التسجيلات التي تجري وتحدث في وقت إجراء التحقيقات مع المتهم وبعلمه فليست من الصور الاحتيالية، ويعد التسجيل إجراءً قانونياً، طالما أن كل الضمانات قد روعيت ليؤكد صحة هذه التسجيلات وعدم الشك فيها، وأن يكون المتهم قد أقر بصحتها.

**المبحث الثاني**

**العيوب المتعلقة بالاعتراف ذاته**

هناك عدد من العيوب المتعلقة بالاعتراف ذاته، وتظهر هذه العيوب في حالة أن الاعتراف ذاته قد أُخذ من المتهم دون مراعاة للإجراءات القانونية، أو كان الاعتراف قد صدر غامضا غير واضح، أو صدر غير مطابق للحقيقة والواقعة محل الاتهام، وفي كل ذلك فإن الاعتراف يكون معيبا، ولا يعتد به قانونا، وسوف نتحدث عن هذه العيوب من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: عيوب الاعتراف المتعلقة بالإجراءات.

المطلب الثاني: عيوب عدم وضوح الاعتراف، وعدم مطابقته للحقيقة والواقع.

**المطلب الأول**

**عيوب الاعتراف المتعلقة بالإجراءات**

يشترط القانون اليمني والقوانين محل المقارنة أن يصدر الاعتراف بمراعاة الإجراءات المقررة قانونا، وعدم مراعاة هذه الإجراءات يجعل الاعتراف المنتزع عن المتهم معيبا ولا يعتد به قانونا، وهذه الإجراءات تبدأ من بداية اتخاذ أول إجراءات مع المتهم حتى اثبات التهمة أو نفيها، وسنعرض في هذا المطلب العيوب المتعلقة بالإجراءات من خلال فرعين على النحو الآتي:

**الفرع الأول**

**العيوب المتعلقة بالاستيقاف والتحفظ والقبض**

يعد كل من استيقاف المتهم والتحفظ عليه وقبضه من الإجراءات المتخذة قبل المتهم في صدد واقعة إجرامية، وقد تصدر هذه الإجراءات بالمخالفة للشروط المنصوص عليها قانونا فتوصف بأنها معيبة، ويترتب عليها عيب الدليل المستمد منها ومن ذلك الاعتراف، وسوف نتعرف على عيوب كل من الاستيقاف والتحفظ والقبض من خلال النقاط الآتية:

**أولا: الاستيقاف والتحفظ:**

إن الاستيقاف والتحفظ من أخطر الإجراءات الماسة بحريات الأشخاص، والقانون في تقرير هذه الإجراءات وازن بين مصالح الأشخاص والمصلحة العامة التي تستلزم هذه الإجراءات لتمكین رجال الضبطیة من جمع تحرياتهم([[197]](#footnote-197))، وقد اشترطت القوانين عدد من الشروط والضمانات التي يجب مراعاتها، عند إجراء الاستيقاف أو التحفظ، وفيما يلي نستعرض العيوب المتعلقة بهذين الإجراءين:

**1- الاستيقاف:**

يعرف الاستيقاف بأنه: تكليف الغير بالوقوف أو التوقف، وهو مجرد إيقاف إنسان وضع نفسه موضع الريبة في سبيل التعرف على شخصيته، وهو أمر مباح لرجال السلطة العامة، فهو إذن ليس قبضا، وإنما مجرد تعطيل حركة شخص من أجل التحري عن شخصيته، وذلك لفحص الشكوك التي تحيط به، وهو إجراء استدلال لا تحقيق، ولكن إذا ترتب على الاستيقاف ظهور حالة تلبس، جاز لمأمور الضبط القضائي القبض عليه، فإذا طلب مأمور الضبط من الشخص المريب أن يطلعه على بطاقته، فألقى بكيس وظهر به مادة مخدرة، فإن التلبس يتحقق، بخلاف ما أن فتشه فعثر في ملابسه على مادة مخدرة فإن التلبس لا يتحقق([[198]](#footnote-198)).

وقد عرف المشرع اليمني الاستيقاف في المادة الثانية من قانون الإجراءات الجزائية بأنه: ( يقصد به قيام رجل السلطة العامة أو مأمور الضبط القضائي عند الاشتباه في أحد الأشخاص في غير الحالات التي يجيز فيها القانون القبض بسؤاله عن أسمه ومهنته ومحل إقامته وجهته ويشمل اصطحابه إلى قسم الشرطة).

ولم يرد تعريف الاستيقاف في القانون المصري، والنظام السعودي، وقد نظمت أحكام الاستيقاف في المملكة العربية السعودية لائحة أصول الاستيقاف والقبض والحجز المؤقت والتوقيف الاحتياطي، ولا يختلف تنظيم الاستقاف فيها عما هو مقرر في القانون اليمني.

ويعرف الاشتباه بالشخص أي الشخص المشتبه بأنه: (الشخص محل المتابعة بإجراءات الضبط القضائي ولا تتوافر ضده دلائل قوية لارتكاب الجريمة المتحري عنها)([[199]](#footnote-199)).

والاستيقاف بهذا المعنى لا يرقى إلى درجة القبض، وعلي الرغم من أن هذا الإجراء لا يعد قبضاً في المعني القانوني، إلا أن فيه مساساً من بعض الوجوه بحقوق المتهم، وقد أقرته محاكم كثيرة لعدد من الدول علي أساس أنه من الضرورات العملية لتمكين الشرطة من القيام بواجباتها.

ويفترض في الاستيقاف أن هناك شخصاً أحاطت به ظروف تجعله موضعاً للريبة، وتقدير هذه الظروف واستخلاص دلالتها يقوم به رجل السلطة العامة، وتراقب ذلك سلطة التحقيق، ثم محكمة الموضوع، والاستيقاف قد يكون إجراء سابقاً على وقوع الجريمة غالباً وتلك وظيفة الضبط الإداري وقد يكون كذلك بعد وقوع الجريمة وعند إجراء التحريات عنها- وتلك وظيفة الضبط القضائي.

ولقد كفل القانون اليمني والقوانين المقارنة حماية الشخص عند الاشتباه به واستيقافه في مرحله جمع الاستدلالات وهذه الحماية ذات طبیعة إجرائیة وتتمثل فیما یقرره القانون من إجراءات، وفي حدود معینة وما یفرضه علیها من قیود من شأنها أن تحفظ للإنسان حقوقه وتصون له حریاته، وتحافظ على خصوصياته، وذلك إعمالاً لفكرة الموازنة بین المصلحة العامة، والحرية الخاصة بالأفراد([[200]](#footnote-200)).

ولكن نلاحظ أن الشخص المتهم أو المشتبه به يعرض لإجراءات غير قانونية، تمس بحريته وكرامته، وخصوصيته، فغالبا ما نجد المعاملة المهینة التي قد یتلقاها الشخص على أیدي بعض مأموري الضبط القضائي، ولعل السبب في هذا يعود على جهل القائمين بالضبطية، بل البعض منهم غير مؤهل قانونا، الأمر الذي يجعل هذا الاستيقاف والاعتراف الناتج عليه باطلا، حيث أن الاستيقاف محاط بضمانات ضرورية عدم مراعاتها يجعل الاستيقاف باطلا، ويظهر ذلك في الآتي:

**أ-بطلان الاستيقاف لعدم الحفاظ على حرية وكرامة المستوقف:**

أكد المشرع الیمني على ضرورة معاملة المتهم، والمشتبه به، معاملة تجنبه الإیذاء البدني والمعنوي والا كان الاستيقاف باطلا، وكذا الدليل المترتب عليه، فقد نصت المادة (6) من قانون الإجراءات الجزائية على أن ( یحضر تعذیب المتهم أو معاملته بطریقة غیر إنسانیة أو إیذائه بدنیاً، أو معنویاً لقسره على الاعتراف، وكل قول یثبت أنه صدر من أحد المتهمین أو الشهود تحت وطأة شيء مما ذكر یهدر ولا یعول علیه).

ونصت المادة (36) من نظام الإجراءات السعودي على: (يجب أن يعامل الموقوف بما يحفظ كرامته ولا يجوز إيذاؤه جسدياً أو معنوياً ويجب إخباره بأسباب توقيفه ويكون له الحق في الاتصال بمن يرى إبلاغه).

**ب**- **بطلان الاستيقاف لتجاوز نطاقه:**

إن نطاق الاستيقاف يتمثل بسؤال المشتبه فيه فقط دون التعرض لاستجوابه، وخصوصياته، فلا يجوز لمأموري الضبط القضائي سوى سؤال المشتبه فيه الذي يضع نفسه موضع الشبهات عن اسمه، وعنوانه، ووجهته، وهويته، للتحقق من شخصيته والوقوف علي حقيقة أمره حتى ولو لم يكن هناك جريمة، وبالتالي فإذا تحول الاستيقاف إلى حجز المشتبه ولو لدقائق معدودة يكون معيبا، إلا إذا تحول الاشتباه إلى شبهة قوية ترقي إلى مرتبة الدلائل الكافية التي تبرر القبض إذا كانت الجريمة مما يجوز القبض فيها بدون أمر، وكان المستوقِف مختصاً بإجراء القبض، وإلا وجب عليه الحصول على أمر قبض من جهة القضاء المختصة، فإذا تم حجز الشخص وحصل على اعتراف منه دون حصول على أمر بالقبض عليه يكون باطلا.

**ج- بطلان الاستيقاف لتعدى الغاية منه:**

تتمثل غاية الاستيقاف في استجلاء الحقيقة، وهذه الغاية لا يجوز تجاوزها، والاستجلاء يكون لكشف ما علق بنفس رجل الشرطة من ريبة وشك فإذا اتضحت حقيقة الشخص المستوقف، فإنه يتعين عليه أن يتركه لحال سبيله، والا كان الاستيقاف باطلا.

والمشرع اليمني قد توسع في باب الاستيقاف حيث أنه لم يحصره فقط في رجال الضبط القضائي، بل منحه لأي شرطي، وهذا ما نصت عليه المادة (107) إ, ج, ي. بقولها: (لكل شرطي الحق في أن يستوقف أي شخص ويطلب منه بيانات عن اسمه وشخصيته إذا كان لازما للتحريات التي يقوم بها وإذا رفض الشخص تقديم البيانات المطلوبة أو قدم بيانات غير صحيحة أو قامت قرائن قوية على ارتكابه جريمة جسيمة صحبة الشرطي إلى مركز الشرطة.

كما يجوز له ذلك في الحالات الآتية:

1ـ إذا لم يكن للمتهم محل إقامة معروف.

2ـ إذا رفض المتهم بيان اسمه وشخصيته أو كذب في ذلك أو قدم بيانا غير مقنع أو رفض التوجه إلى مركز الشرطة بدون مبرر.

3ـ إذا كان في حالة سكر بين.

4ـ إذا وجد في تجمهر أو تشاحن أو مشادة مما ينذر بوقوع تعدي أو حصول جريمة لا يمكن تلافيها إلا بذلك).

**2- التحفظ:**

يعرف التحفظ بأنه: ( بقاء الشخص أو المشتبه فیه تحت تصرف مأمور الضبط القضائي حتى صدور الأمر من النیابة العامة بالقبض، وٕان كان هذا الإجراء ینطوي على حد من حریة المشتبه فیه إلا أن ذلك مبرر بتوافر الضرورة الإجرائیة على ألا یتجاوز القدر الحجز الكلي على تلك الحریة([[201]](#footnote-201))، وعرفه بعضهم بأنه: ( بقاء الشخص تحت تصرف مأمور الضبط القضائي حتى يبت في أمر القبض عليه من النيابة العامة)([[202]](#footnote-202)).

والقانون اليمني نظم أحكام التحفظ في المادة (104، 105) فنصت الأولى بقولها: (في غير حالات الجرائم المشهودة يجوز لمأموري الضبط القضائي اتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة طبقا للقواعد المقررة في هذا الشأن وأن يطلبوا من النيابة العامة أن تصدر أمر بالقبض على الشخص الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بارتكاب إحدى الجرائم الآتية: 1- إذا كان متهما بإخفاء الأشياء المسروقة أو التي استعملت أو تحصلت من جريمة. 2- إذا كان متهما في جريمة احتيال أو تعد شديد أو تحريض على الفسق أو الفجور أو الدعارة أو حيازة أو تعاطي المخدرات)، ونصت المادة (105) بقولها: ( يجب على مأمور الضبط القضائي في الأحوال السابقة أن يسمع فورا أقوال المتهم ويحيله مع المحضر الذي يحرر بذلك إلى النيابة العامة في مدة أربع وعشرين ساعة، ويجب على النيابة العامة أن تتصرف في أمره خلال الأربع وعشرين ساعة التالية للعرض عليها وإلا تعين الإفراج عنه فورا).

ومن خلال هاتين المادتين يمكننا تعريف التحفظ بأنه: (إجراء من إجراءات الاستدلال التي منحها القانون لمأمور الضبط القضائي والتي تتخذ لمنع المتهم من الهرب والمحافظة على أدلة الجريمة، وهو إجراء ينطوي على تقييد حرية الأفراد في الحركة والتنقل، ويؤدي إلى منعهم من ممارسة سائر حقوقهم.

ونظراً لما يمثله إجراء التحفظ على الأشخاص من مساس بحرية الحركة والتنقل فقد حدد قانون الإجراءات الجزائية اليمني الضوابط التي تحكم التحفظ، والتي يترتب على اغفالها بطلان التحفظ والاعتراف الناتج تابعا لها.

**ثانيا: القبض:**

يُعرف القبض لغة بأنه: الإمساك، واصطلاحا هو: (حرمان الشخص من حرية التجول فترة من الوقت، طالت أو قصرت، وإرغامه على البقاء في مكان معين أو على الانتقال إليه، وذلك لاتخاذ بعض الإجراءات في مواجهته)([[203]](#footnote-203)) .

ويعرف بأنه: (سلب حرية الشخص لمدة قصيرة باحتجازه في المكان الذي يعده القانون لذلك تمهيداً لإرساله إلى النيابة العامة للتصرف في شأنه) ([[204]](#footnote-204)).

وعرفه المشرع اليمني في المادة (70) من قانون الإجراءات الجزائية بأنه: (ضبط الشخص وإحضاره أمام المحكمة، أو النيابة أو مأموري الضبط القضائي في الحالات المنصوص عليها قانوناً، ويكون بموجب أمر صادر من الآمر بالقبض ممن يملكه، قانوناً أو شفهياً إذا كان الشخص الآمر حاضراً أمامه، ويترتب على ذلك حرمان المقبوض عليه من حريته حتى يتم التصرف في أمره).

وللقبض شروط يجب مراعاتها، وإذا أهدرت هذه الشروط كان القبض باطلا وكذلك الاعتراف الصادر بناء عليه، وهذه الشروط نصت عليها المادة (103، وما بعدها) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني، والمواد (34) وما بعدها من نظام الإجراءات الجزائية السعودي وهي:

- أن يصدر الأمر بالقبض ممن يملكه كتابة، أو شفويا أثناء وجود الآمر به.

- يشترط أن يكون مذيلاً بتوقيع عضو النيابة أو القاضي المختص وبصمة خاتم شعار الجمهورية، والمشرع السعودي أشترط أن يكون عليه الشعار الملكي.

- يشترط أن يدون فيه اسم المقبوض عليه ثلاثيًا ومحل إقامته.

- يشترط أن يبين فيه مواد القانون المستند عليها.

- يشترط أن يكتب عليه اسم مصدر الأمر وصفته.

- يشترط أن يبين فيه تاريخ أمر القبض لأن أمر القبض يسقط بمرور ثلاثة أشهر إذا لم ينفذ.

- أن يكون محددا بمدة 24 ساعة.

- يشترط للقبض من مأمور الضبط أن تكون الجريمة التي يقبض بشأنها الشخص من الجرائم الجسمية وأن تكون مشهودة([[205]](#footnote-205)) ، وفقا لنص المادة (98، وما بعدها إجراءات يمني)، والمادة (34، 35) من نظام الإجراءات السعودي، والمادتين (30، 31) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

ويظهر عيب القبض الباطل كعيب متعلق بالإجراءات إذا تم دون مراعاة للنصوص القانونية والمواثيق الدولية، وفيما يلي نذكر عيوب القبض كعيب في الإجراءات.

1**- عيب القبض لصدوه ممن لا يملكه قانوناً أو بعد انتهاء أمر القبض:**

من صور القبض الباطل والتي تعد عيوبا فيه أن يصدر القبض من شخص غير مختص بإصداره، كما لو صدر من النيابة غير المختصة مكانياً أو نوعياً، أو من المحكمة غير المختصة مكانياً أو نوعياً كذلك، وكذلك فيما لو صدر القبض من مأمور القبض القضائي في غير السلطات الاستثنائية المخولة له في الجريمة المشهودة.

كما أنه يكون القبض باطلا فيما لو صدر بعد مضي الثلاثة الأشهر لصدوره ، وفي هذا نص المشرع اليمني (يسقط الأمر بالقبض إذا لم يتم تنفيذه في خلال الثلاثة الأشهر التالية لصدوره ما لم يجدد) ([[206]](#footnote-206))، بينما في نظام الإجراءات الجزائية السعودي فإن المدة التي ينفذ خلالها الأمر بالقبض هي ستة أشهر، وهذا ما نصت عليه المادة (117) من النظام.

2**- عيب القبض لعدم إحاطة المقبوض عليه بأسبابه:**

تعد من العيوب التي تجعل القبض باطلاً إلقاء القبض على الشخص دون أن يسبقه إحاطة المقبوض عليه بأسبابه؛ لأنه بذلك لا يتمكن من تحقيق دفاعه وتصيبه الرهبة والخوف وتدفعه إلى الاعتراف، لذلك حرصت القوانين والدساتير الوطنية والعربية وكذا المواثيق الدولية على ضرورة إبلاغ المقبوض عليه بأسباب القبض، وعلى هذا نص الدستور اليمني (كل من يقبض عليه بصفة مؤقتة بسبب الاشتباه في ارتكابه جريمة يجب أن يقدم إلى القضاء خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ القبض عليه على الأكثر وعلى القاضي أو النيابة تبليغه بسبب القبض)، وفي هذا الإطار جاء النص في المادة (34) من نظام الاجراءات الجزائية السعودي([[207]](#footnote-207)).

وفي هذا الإطار نصت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسة على أنه: (يجب إبلاغ كل من يقبض عليه بأسباب ذلك عند حدوثه كما يجب إبلاغه فوراً بأي تهمة توجه إليه ([[208]](#footnote-208)).

3**- عيب القبض لعدم تمكين المقبوض عليه من الإدلاء بأقواله:**

كما أن من عيوب القبض الباطل القبض على الشخص دون تمكينه من سماع أقواله واستجوابه من قبل مأموري الضبط، وفي هذا نص المشرع اليمني بقوله: (يجب على مأمور الضبط القضائي في الأحوال السابقة أن يسمع فورا أقوال المتهم ويحيله مع المحضر الذي يحرر بذلك إلى النيابة العامة في مدة أربع وعشرين ساعة، ويجب على النيابة العامة أن تتصرف في أمره خلال الأربع وعشرين ساعة التالية للعرض عليها وإلا تعين الإفراج عنه فورا) ([[209]](#footnote-209)).

4**- عيب القبض لمعاملة المقبوض عليه معاملة غير إنسانية:**

من عيوب القبض عدم احترام شخص المقبوض عليه وتعريضه للتعذيب والعنف والقسر والإكراه ، وفي هذا الصدد كرست المواثيق الدولية حماية المقبوض عليه، فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على (لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة) ([[210]](#footnote-210)) .

كما نص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أنه (لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة، وعلى وجه الخصوص لا يجوز إجراء تجربة طبية أو علمية على أي حد دون رضاه الحر) ([[211]](#footnote-211))، وهذا الحق محفوظ في القوانين المقارنة، وقد نص عليه نظام الإجراءات الجزائية السعودي في المادة (36).

واستنادا إلى ما سبق يتبين أن القبض الباطل يعد عيباً من عيوب الإجراءات التي تبطل الاعتراف وتفقده حجيته القانونية، ذلك لأن مخالفة الاجراء القانوني يترتب عليه البطلان لهذا الاجراء وبطلان الاعتراف المرتبط به بعلاقة سببية، أما إذا حصل الاعتراف مستقلا عن إجراء القبض الباطل فإنه يكون صحيحا لعدم تأثره بإجراء القبض الباطل.

5**- عيب القبض لندب غير المحضرين أو رجال الضبط:**

يعد القبض إجراء من إجراءات التحقيق، ويقصد بندب مأمور الضبط القضائي للتحقيق هو تكليفه من السلطة المختصة بالتحقيق للقيام بعمل محدد أو أكثر من أعمال التحقيق ويترتب على اعتبار العمل من حيث قيمته القانونية كما لو كان صادراً عن سلطة التحقيق نفسها([[212]](#footnote-212))، وهو بذلك إجراء يصدر عن قضاء التحقيق يفوض بمقتضاه محققاً آخر أو مأمور الضبط القضائي لكي يقوم بدلاً منه، وبنفس الشروط التي يتقيد بها بمباشرة إجراءات التحقيق التي تدخل في سلطته([[213]](#footnote-213)).

وقد أجازت القوانين المقارنة الندب فنصت المادة (35) من قانون الإجراءات الجنائية المصري على أنه: (تنفذ أوامر القبض بواسطة أحد المحضرين أو رجال السلطة العامة) ، ونصت المادة (117) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني بقولها: (لعضو النيابة العامة أن يندب أحد مأموري الضبط القضائي للقيام بعمل أو أكثر من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم مع مراعاة ما جاء في المادة السابقة، ويكون للمندوب في حدود ندبه كل السلطات التي لعضو النيابة العامة).

ولا يختلف الحال في النظام السعودي الذي أجاز تكليف المحقق لأعضاء الضبط الجنائي في تنقيذ أمر القبض.

ومما سبق فإن القبض يجب أن يكن وفقا للقانون فيكون من المحقق أو القاضي المختص، أو من مأمور الضبط القضائي في الجريمة المشهودة، وإذا تم اهدار الشروط الخاصة بالقبض فإنه يكون معيبا وباطلا، ويلحق البطلان بالاعتراف المبني عليه.

**الفرع الثاني**

**العيوب المتعلقة بالتفتيش والاستجواب، والحبس الاحتياطي**

سنخصص هذا الفرع للحديث عن إجراءات التفتيش والاستجواب والحبس الاحتياطي الباطلة باعتباره هذه العيوب من عيوب الإجراءات التي تؤثر في صحة الاعتراف الصادر عن المتهم، وسيكون حديثنا بداية عن التفتيش من خلال فقرة أولى ثم عن الاستجواب من خلال فقرة ثانية، ثم الحبس الاحتياطي في فقرة ثالثة، على النحو الآتي:

**أولاً: التفتيش:**

سنبين تعريف التفتيش من خلال فقرة أولى ثم نوضح العيوب المتعلقة به في فقرة ثانية على النحو الآتي:

**1- تعريف التفتيش:**

الملاحظ أن القانون اليمني والقوانين المقارنة لم تنص على تعريف للتفتيش ومنها القانون اليمني وإنما اكتفت ببيان شروطه والجهة المختصة بإصداره وإجراءاته([[214]](#footnote-214))، لذلك اجتهد الفقهاء لوضع تعريفات للتفتيش ومن هذه التعريفات (التنقيب عما في جسم الإنسان وملابسه ومتاعه والأشياء الخاصة التي قد تستمد حرمتها من اتصالها بشخصه عن أدلة الجريمة التي قامت دلائل كافية على اتهامه بارتكابها) ([[215]](#footnote-215)).

وعرف بأنه: ( البحث من قبل سلطة مختصة عن بينة لجريمة وقعت فعلا، وتوافرت قرائن قوية تدل وجودها في محل له حرمه بغض النظر عن إرادة صاحبه) ([[216]](#footnote-216)).

ونجد أن التعريفات كلها التي عرف بها التفتيش لم تخرج في تعريفها للتفتيش عن كونه إجراء من إجراءات التحقيق يقوم به موظف مختص ـ وفق إجراءات مقررة قانوناً في محل محمي قانوناً ـ بحثاً عن أدلة مادية لجناية أو جنحة تحقق وقوعها لإثبات ارتكابها أو نسبتها إلى المتهم([[217]](#footnote-217)).

**و**للتفتيش مجموعة من الشروط والضمانات يجب توافرها فيه، والا عد باطلا، ونوضح ذلك في النقاط الآتية:

**أ- الشروط الخاصة بمأمور الضبط القاضي للتفتيش:**

اشترط المشرع اليمني في تفتيش الشخص من قبل سلطة الاستدلال أن يكون في صدد جريمة مشهودة، وأن تكون هذه الجريمة المشهودة مما يعاقب عليها في الحبس لمدة تزيد عن ستة أشهر، ونوضح ذلك من خلال الآتي:

1. **يشترط لجواز التفتيش من مأمور الضبط القضائي أن يكون في صدد جريمة مشهودة:**

هذا ما اشترطته المادة (102) حينما أحالت في مضمونها لنص المادة (101) وعليه فإن الجريمة المشهودة لم يعرفها القانون اليمني وإنما اكتفى بذكر حالاتها كما سبق أن أوضحنا ذلك عن الحديث عن الجريمة المشهودة، وللبيان فإننا نكتفي بتعريف الجريمة المشهودة بما جاء في نص المادة (98) حيث نصت على أنه: (تكون الجريمة مشهودة في حالة ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهة يسيرة، وتعتبر كذلك إذا تبع المجني عليه مرتكبها أو تبعته العامة بالصياح أثر وقوعها، أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملا آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعلها، أو شريك فيها، أو إذا وجدت به في الوقت المذكور أثر أو علامات تدل على ذلك).

**- أن تكون الجريمة المشهودة من الجرائم المعاقب عليها بالحبس مدة تزيد عن ستة أشهر.**

وهذا الشرط وضحته المادة (102) حينما أحالت بمضمون نصها للمادة السابقة لها، وعليه فإنه - حتى يجوز التفتيش- لابد أن يتوافر شرط الجريمة المشهودة، وهذا الشرط الذي يعني أن تكون عقوبة الجريمة بالحبس الذي يزيد عن ستة أشهر.

**- أن يكون تفتيش مأمور الضبط القضائي في غير الجريمة المشهودة بناء على أمر صريح من القاضي المختص:**

نصت المادة (118) من قانون الإجراءات الجزائية على : (يجب على عضو النيابة العامة في جميع الأحوال التي يكلف فيها غيره بالتحقيق أن يبين المسائل التي يجب تحقيقها والإجراءات المطلوب اتخاذها، وللمكلف أن يجري أي عمل آخر من أعمال التحقيق، أو أن يستجوب المتهم في أحوال الضرورة التي يخشى معها فوات الوقت متى كان ذلك لازماً لكشف الحقيقة).

ومن هذا النص يجب أن يكون أمر الندب وموضوعه محدداً كالندب في التفتيش أو معاينة أو سماع شهود، ويجب أن يبين في أمر الندب المسائل المطلوب تحقيقها والإجراءات المطلوب اتخاذها ولا يجوز الندب لتحقيق قضية برمتها، والحكمة في هذا المنع أن ندب مأمور الضبط القضائي لتحقيق القضية كلها فيه إهدار للقانون الذي خول سلطة التحقيق لجهة معينة بالذات، وتخل عن هذه السلطة التي قصد بمنحها توفير ضمانات عدة للمتهمين قد لا تتوافر إذا قام مأمور الضبط القضائي بالتحقيق كاملاً([[218]](#footnote-218)) .

**ب- الشروط الخاصة بسبب التفتيش الحاصل من القاضي المختص أو مأمور الضبط:**

لابد أن يكون سبب التفتيش مشروع، وتستمد مشروعية التفتيش من نص القانون ، وقد اشترط القانون أن يكون التفتيش لسبب كشف الحقيقية، ولهذا لا يكون سبب التفتيش مشروعاً ما لم يتحقق كل من الشروط الآتية:

**ــــ أن يكون سبب التفتيش البحث عن أشياء تفيد في كشف الحقيقة:**

جاء وضع هذا الشرط الذي وضعه المشرع حماية لخصوصية الأشخاص، وعليه فلا يجوز إجراء التفتيش إلا فيما يفيد في كشف الحقيقة من الأوراق والأشياء، وكل جريمة تختلف عن غيرها من الجرائم، فهناك جريمة يكون التفتيش فيها لضبط الأوراق، وهناك جريمة يكون التفتيش فيها على الشخص ذاته، وفي كلٍ يجب أن يكون سبب التفتيش هو البحث عن الأشياء التي تفيد في كشف الحقيقة.

1. **أن توجد أمارات قوية تدل على وجود أشياء لازمة في كشف الحقيقة:**

لم يكتفي المشرع بالشرط السابق، بل أضاف هذا الشرط حماية للأشخاص من قبل سلطة الاستدلال، فلابد -كما سلف أن أوضحنا- أن تكون هناك أشياء تفيد في كشف الحقيقة، ولابد أن توجد دلائل كافية أن هذه الأشياء مخفية في منزل الشخص أو في شخصه، وإذا لم توجد هذه الدلائل؛ فلا يجوز التفتيش ضماناً وحفاظاً على خصوصيات الأشخاص.

**ــــ أن يثبت التفتيش في محضر:**

نصت المادة (119) من قانون الإجراءات الجزائية على أنه : (يجب أن تدون جميع إجراءات التحقيق ، وأن يصحب المحقق كاتب يحرر المحضر ويوقعه معه ويحفظ ملف التحقيق بما يحتويه لدى الكاتب حتى يتم التصرف في التحقيق فيسلم الملف ومحتوياته للجهة المختصة أو يحفظ في دائرة الكتاب.

ويجوز في حالة الضرورة أن يندب المحقق من يقوم بكتابة محضر التحقيق من غير المعينين لذلك تحت إشرافه بعد تحليفه اليمين القانونية، فإن لم يجد تولى بنفسه تحرير المحضر)، ونصت المادة (120) على أنه : (لا يجوز أن يحصل في محضر) .

**2- عيوب التفتيش الباطل:**

من الملاحظ أن التفتيش عمل يمس سرية الشخص وحريته وخصوصياته، لذلك يجب أن يكون هذا التفتيش صادراً بحدود ضيقة يرسمه القانون في كل دولة، ولو صدر في غير الأحوال التي ينص عليها القانون ودفع الشخص إلى الاعتراف حفاظاً على خصوصياته وأسراره؛ فإن التفتيش يقع باطلاً، ويكون المفتش مسؤولاً، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الاعتراف يكون معيباً ولا يعتد به لعيب الإجراءات والمتمثل بإجراء التفتيش، وفيما يلي نذكر الصور والحالات لعيب التفتيش.

**أ- عيب التفتيش لصدوره ممن لا يملكه:**

إذا صدر التفتيش ممن لا يملكه يكون معيباً ويكون الاعتراف المترتب عليه معيب أيضاً ولا يعتد به قانوناً، ومما يجب معرفته أن الشخص محل حماية من التفتيش إلا بموجب القانون، وفي هذا اهتم المجتمع الدولي وصار الأمر بشأن ذلك دولياً لا محلياً   
وفي هذا نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 في المادة (12) منه على أنه: (لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته، ولكل شخص حق في أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات).

وجاء في نص المادة (17) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بمثله فنصت على أنه : (لا يجوز التعرض للإنسان في حياته الخاصة أو أسرته… أو المساس غير القانوني بشرفه وسمعته) وجاء ذلك في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية لعام1950، حيث تضمنت النص في المادة (8) منها على أن: (لكل فرد الحق في احترام خصوصياته … وفي عدم تدخل السلطات العامة  
إلا وفقاً لأحكام القانون، ومقتضيات المجتمع الديمقراطي، ولمصلحة الأمن القومي أو الأمن العام، أو المصالح الاقتصادية للبلاد، أو لمنع الفوضى والجريمة، أو لحماية الصحة أو الأخلاق، أو حماية حقوق وحريات الآخرين).

وضمنت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1969 ذلك الحق فنصت في المادة (11/ف2) منها على أن: (لا يجوز أن يتعرض أحد لتدخل اعتباطي أو تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته...).

ونصت في ذات المادة في الفقرة الثالثة على أن:  
(لكل إنسان الحق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الاعتداءات).

ب**- عيب التفتيش لعدم مراعاة الخصوصية:**

أوجب القانون اليمني والقوانين المقارنة مراعاة خصوصيات الأشخاص والمساكن عند التفتيش وتجاوز ذلك يعد عيبا في التفتيش يترتب عليه بطلان الاعتراف الصادر بناء عليه، وفيما يلي نوضح هذه العيوب المتعلقة الخصوصية من خلال الآتي:

**- عيب التفتيش لعدم مراعاة خصوصية تفتيش الأشخاص:**

نص المشرع اليمني على تفتيش الأشخاص في المادة (133) فنصت: (تفتيش الشخص يكون بالبحث عما يكون في جسمه أو ملابسه أو أمتعته الموجودة معه) .

وأيضا نص في المادة (43) من نظام الاجراءات الجزائية السعودي، ويتضح من ذلك أن التفتيش للشخص الطبيعي يقتصر على ما في جسمه أو ملابسه، أو أمتعته الموجودة، وعليه فيقتصر المفتش على هذا، وفي هذا يتحقق الغرض من التفتيش دون المساس بخصوصية الشخص، فإذا تعد التفتيش ذلك كان معيباً، ويكون الاعتراف التالي عليه معيب أيضاً، وإذا ما كانت أداة الجريمة آلية أو بندقية فلا ينبغي أن يكون التفتيش في الجيب والملابس، لاستحالة أن تختفي مثل هذه الأداة وبهذا الحجم في جيب أو ملابس، إذ أن غرض التفتيش هو كشف حقيقة الجريمة التي قامت الدلائل على ارتكابه إياها أو بإخفائه للأشياء ذات الصلة بالجريمة([[219]](#footnote-219)).

أما لو كان محل التفتيش أنثى فإن خصوصيتها تكون أكثر من خصوصية الرجل وأسرارها أكثر، وكل جسمها المغطى يعتبر ذو خصوصية، ولهذا فإن القانون اليمني راعى هذه الخصوصية فنص في المادة (143) بأنه: (لا يجوز تفتيش الأنثى إلا بواسطة أنثى غيرها يدعوها؛ لذلك من يقوم بالتفتيش، ويدون اسمها ورقم بطاقتها في المحضر ويجري التفتيش بحضور شاهدتين من النساء)، وقد اشترط المشرع السعودي أن يدون اسم المرأة القائمة بالتفتيش، وأن يجري التفتيش بعيد عن أنظار الرجال، وهذا ما نصت عليه المادة (43) من النظام السعودي.

ويلاحظ من النص السابق أن تفتيش الأنثى لا يجوز إلا بواسطة أنثى مثلها، ويكون ذلك بحضور شاهدتين من النساء، وهذا تكريس للخصوصية، والمساس في ذلك يرتب المساءلة القانونية.

**- عيب التفتيش لعدم مراعاة خصوصية تفتيش المساكن:**

نصت المادة (52) من دستور الجمهورية اليمنية يقولها: (للمساكن ودور العبادة ودور العلم حرمة ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها إلا في الحالات التي بينها القانون) ،وقد أوضح قانون الإجراءات الجزائية الحالات التي يجوز فيها تفتيش المسكن، فاشترط على أن يكون التفتيش بناءً على أمر مكتوب صادر من النيابة العامة وأن يكون مسببا([[220]](#footnote-220)) ، كما أنه لا يجوز تفتيش المساكن إلا للبحث عما يفيد في كشف الحقيقة في الجريمة التي يجري التفتيش لأجلها، وقد وضع المشرع اليمني الضمانات الكفيلة لحماية خصوصية وسرية الأشخاص عند تفتيش المساكن؛ حتى لا يؤثر ويدفع ذلك إلى اعتراف المتهم، وقد يكون اعترافا وهمياً ليس إلا للحفاظ على سريته من التفتيش، ولهذا فقد نصت المادة (131) على أنه: (للأشخاص والمساكن والمراسلات البريدية والمحادثات السلكية واللاسلكية والمحادثات الشخصية حرمة، وحرمة المسكن تشمل كل مكان مسوراً أو محاطاً بأي حاجز متى كان مستعملاً أو معدا للمأوى أو لحفظ الأشياء، وحرمة المراسلات تمنع من الاطلاع عليها أثناء نقلها أو انتقالها من شخص إلى آخر بريدية كانت أم هاتفية).

كما أن من العيوب المرتبطة بتفتيش المسكن والتي تعد عيباً في الاعتراف هي مباشرة تفتيش المسكن ليلاً، حيث أنه لا يجوز التفتيش ليلاً وهذا ما أكدته المادة (144/أ) إ. ج. ي. إذ نصت بقولها: (تفتيش المساكن يجب أن يكون بعد شروق الشمس وقبل غروبها، إلا في حالة الجريمة المشهودة أو مطاردة شخص هارب من وجه العدالة).

وناهيك عن ذلك فقد اشترط المشرع السعودي أن يجري تفتيش المسكن من رئيس فرع الهيئة وأن يتم التفتيش خلال سبعة أيام من صدور الأمر به([[221]](#footnote-221)).

ومن عيوب تفتيش المسكن مباشرة التفتيش دون أن يكون صاحب المنزل حاضراً وكذا شاهدين، وهذا ما نصت عليه المادة (134) يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينيبه، وبحضور شاهدين من أقاربه أو جيرانه، وإذا حصل التفتيش في منزل غير المتهم يدعى صاحبه للحضور بنفسه أو بواسطة من ينيبه وبحضور شاهدين من أقاربه أو جيرانه. ولا يجوز أن يكون الشاهدان من رجال التحقيق).

**- عيب التفتيش لعدم مراعاة خصوصية تفتيش المراسلات:**

يقصد بالمراسلات كافة الرسائل المكتوبة، سواءً أرسلت بطريق البريد أو بواسطة رسول البرقيات والتلكسات، ويستوي أن تكون الرسالة داخل ظرف مغلق أو مفتوح أو أن تكون بطاقة مكشوفة، طالما أن الواضح من قصد المرسل عدم إطلاع الغير عليه بغير تميز)([[222]](#footnote-222))، فالرسائل تعتبر مستودع لخصوصيات الأفراد؛ لذلك كانت محل حماية من قبل المشرع حيث نصت المادة (140) بقولها: ( أ: ليس للقائم بالتفتيش أن يضبط أو يطلع على الأشياء التي تمس الأسرار الشخصية أو العائلية للشخص حائز المكان الجاري تفتيشه أو الأشخاص الآخرين، وعلى من يقوم بالتفتيش أن يتخذ الاحتياطيات الضرورية لمنع انكشاف مثل هذه الأسرار).

ولا يجوز فض ما يوجد في مسكن المتهم أو غيره من أوراق مغلقة، ويباح عند الضرورة التحفظ عليها لعرضها على المحكمة المختصة لتقضها بنفسها.

ومن العيوب المرتبطة بتفتيش المراسلات الاطلاع عليها من قبل منفذ أمر التفتيش حيث لا يجوز قانوناً لمأمور الضبط أن يطلع على المراسلات، وهذا ما نصت عليه المادة (146) لعضو النيابة العامة المختص وحده الاطلاع على الخطابات والرسائل والبرقيات والأوراق الأخرى المضبوطة على أن يتم ذلك بحضور المتهم أو الحائز لها أو المرسلة إليه وتدون ملاحظاتهم عليها، وله عند الضرورة أن يستعين فيفحص الأوراق المضبوطة أو ترجمتها بكاتب التحقيق أو أحد مأموري الضبط القضائي أو المترجمين بحضوره وتحت أشرافه) ، ونصت المادة (58) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي بقولها: (للمحقق وحده الاطلاع على الخطابات والرسائل والأوراق والأشياء الأخرى المضبوطة وله أن يستمع إلى التسجيلات وله بحسب مقتضيات التحقيق أن يأمر بضبطها أو نسخ منها إلى ملف القضية أو يأمر بردها إلى من كان حائز لها أو مرسله إليه وفي ذات الخصوص تقضي المدة التاسعة والخمسون بأن يبلغ مضمون الخطابات والرسائل البريدية إلى الشخص المرسلة إليه أو تعطي له صورة منها في أقرب وقت إلاّ إذا كان في ذلك إضرار بسير التحقيق وفي ذات الشأن).

وقد نصت المادة (148) على أنه: (للنيابة العامة أن تأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والصحف والمطبوعات لدى مكاتب البرق وأن تأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو إجراء تسجيل لأحاديث تجري في مكان خاص متى كان ذلك لازماً لكشف الجريمة، وفي جميع الأحوال يكون الأمر مسبباً ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً).

ومن زاوية أخرى فإن المشرع السعودي قصر مدة المراقبة إلى عشرة أيام، حيث نصت المادة (56) من النظام بقولها: ( للرسائل البريدية والرقمية والمحادثات وغيرها من وسائل الاتصال حرمة فلا يجوز الاطلاع عليها أو مراقبتها إلاّ بأمر مسبب ولمدة محددة وفقاً لما ينص عليه هذا النظام، وتقضي المادة السابعة والخمسون بأنه لرئيس هيئة التحقيق والادعاء العام أن يأمر بضبط الرسائل والخطابات والمطبوعات والطرود وله أن يأذن بمراقبة المحادثات الهاتفية وتسجيلها متى كان لذلك فائدة من ظهور الحقيقة من جريمة وقعت على أن يكون الأمر أو الأذن مسبباً ومحدداً بمدة لا تزيد عن عشرة أيام قابلة للتجديد وفقاً للتحقيق).

**ثانيا: العيوب المتعلقة بالاستجواب:**

تتمثل العيوب المتعلقة بالاستجواب بمخالفة الضمانات المنصوص عليها قانونا، كعدم مراعاة حق المتهم في الدفاع، ومباشرة الاستجواب من قبل سلطة غير مختصة، وصدور الأمر بالحبس الاحتياطي قبل الاستجواب، وهذه عيوب يترتب عليها بطلان الاستجواب والاعتراف المترتب عليها، ونعرف الاستجواب مع هذه العيوب من خلال الآتي:

**1- تعريف الاستجواب:**

يعرف الاستجواب بأنّه: (مناقشة ومواجهة المتهم في التهمة المنسوبة إلیه، وبالأدلة القائمة ضده من طرف المحقق ومناقشته تفصیلیاً فیها، ومطالبته بإبداء رأيه فیما ینسب إلیه، فهو إجراء یعني المتهم أما المواجهة فتعني مواجهة المتهم بالغیر أي مواجهته بمتهم أو متهمین آخرین أو الشهود([[223]](#footnote-223)).

وعرف المشرع الیمني الاستجواب في المادة ( 177) من قانون الإجراءات الجزائیة بأنه:( یقصد بالاستجواب علاوة على توجیه التهمة إلى المتهم مواجهته بالدلائل والأدلة القائمة على نسبة التهمة إلیه ومناقشته فیها تفصیلاً، ویجب على المحقق أن یكفل للمتهم حقوق الدفاع كاملة وعلى الأخص حقه في تفنید ومناقشة الأدلة القائمة ضده، وللمتهم في كل وقت أن یبدي ما لدیه من دفاع أو یطلب اتخاذ إجراء من إجراءات التحقیق، وتثبیت جمیع أقواله وطلباته في محضر).

**2-عيوب الاستجواب:**

تتمثل عيوب الاستجواب كعيب في الإجراءات من خلال الآتي:

**أ- عيوب الاستجواب المتعلقة بعدم مراعاة حق المتهم في الدفاع:**

تظهر عيوب الاستجواب كعيب في الإجراءات في عدم تمكين المتهم من الدفاع، ويكون ذلك في الحالات الآتية:

* **عيب عدم إفهام المتهم بحقه في الاستعانة بمحامي:**

اعترف القانون اليمني والقوانين المقارنة للمتهم في مرحلة التحقيق بحقه في الاستعانة بمحامي، ولكن هذه القوانين لم تمنح المتهم من الاستعانة بمحامي خلال مرحلة جمع الاستدلال، ونحن نرى عدم صواب هذا النهج، حيث أن القانون والقضاء اليمني قد جعل الاعتراف الصادر أمام سلطة جمع الاستدلال اعترافا إذا تم الاشهاد عليه، وأفهم المتهم أن الشهود من غير العاملين في جهاز الشرطة، وإذا كان القضاء يعترف بهذا الاعتراف المشهود عليه فكان الأولى أن يسمح للمتهم خلال مرحلة جمع الاستدلال من الاستعانة بمحامي.

ويمثل حق المتهم في الاستعانة بمحامي ضمن حقه في الدفاع عن نفسه، والدفاع قد يكون أصالة أو نيابة، وفي هذه الأخيرة عندما يكون الدفاع بالنيابة يبرز دور المحامي ويبرز كذلك حق المتهم في الاتصال بمحاميه، ولا يجوز الفصل بينه وبين محاميه وفق نص المادة (180) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني بقولها: (... وفي جميع الأحوال لا يجوز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه أثناء التحقيق).

وقد أوجبت المادة (181) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني (على المحقق أن يخطر أو ينبه المتهم بحقه في الاستعانة بمحام).

ونصت المادة (124) من قانون الإجراءات الجنائية المصري وتعديلاته على : (لا يجوز للمحقق في الجنايات وفي الجنح المعاقب عليها بالحبس وجوباً أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور عدا حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة على النحو الذي يثبته المحقق في المحضر).

والمقرر في القانون المصري أنه لا يحق لأحد مقابلة المتهم، ويستثنى من ذلك محاميه فقط، وفي شكل انفرادي من غير تطفل ولا تنصت من أي كان على المحادثات الهاتفية التي تجري بينهما ([[224]](#footnote-224)) .

وقد ألزم قانون الإجراءات الجنائية المصري وتعديلاته في المادة (124) المحقق بأن يعين للمتهم محامياً إذا طلب ذلك، حيث نصت على: (وإذا لم يكن للمتهم محام، أو لم يحضر محاميه بعد دعوته، وجب على المحقق من تلقاء نفسه أن يندب له محامياً) .

ولقد كفلت التشريعات لكل شخص الحق في طلب المساعدة بمحام يختاره بنفسه ومن الضروري أن تتيح كل دولة إجراءات فعالة لحصول أي شخص وبغير تمييز على هذه المساعدة، ومن بين تلك الإجراءات إبلاغ كل شخص بحقه وبشكل فوري في الاستعانة بمحام يختاره بنفسه، وينبغي في حال تعين محام للدفاع عن المتهم وفقاً لمبدأ المساعدة القضائية أن يتوفر على خبرة وكفاءة تتفق وطبيعة الجريمة المتهم بها ودون دفع أي مقابل لتلك المساعدة إذا لم يكن له مورد كاف([[225]](#footnote-225)).

ونصت المادة (4) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي على أنه: (يحق لكل متهم أن يستعين بوكيل أو محام للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة، وأكدت المادة (64) من نفس النظام على هذا الحق فنصت: (للمتهم حق الاستعانة بوكيل أو محام لحضور التحقيق).

وحرمان الشخص من حقه في الاستعانة بمحامي يمثل عيب في الإجراءات يترتب على الاعتراف الصادر بناءً عليه البطلان؛ لأن الاعتراف الصادر بدون تمكين المتهم من الاستعانة بمحامي يعد معيباً لمصادرة أهم ضمانة للمتهم وهي حقه كمتهم من الاستعانة بمحامي.

- **عيب عدم إحاطة المتهم بالتهمة، والاطلاع على الأوراق:**

يجب عند استجواب المتهم أن يحاط المتهم بالتهمة المنسوبة إليه، وبكل الأدلة التي أدت إلى توجيه هذه التهمة إليه، لتقف عند ذلك التحقيقات ولا تتعداها للخصوصيات والأسرار، كما لا يكون الشخص خاضع في تحقيق لا يعلم جرمه وسببه هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى وحتى يكون في مقدوره تحضير دفاعه بشكل أفضل، فقد يمكنه ذلك من دحض التهمة في مهدها وهي لازالت قيد التحقيق، وعدم إعلان المتهم بالتهمة المنسوبة إليه إهدار لحقه في الدفاع ، كما أن هذه الإحاطة هي حق من حقوقه الإنسانية الأساسية حسب المادة (6/3) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لسنة 1950م، وقد ورد النص على إحاطة المتهم بالتهمة المنسوبة إليه في المادة (14/3/أ) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية حيث جاء فيها: (يتم إعلانه سريعاً وبالتفصيل وبلغة يفهمها بطبيعة التهمة الموجهة إليه وأسبابها).

وقد أوجب المشرع اليمني على المحقق في المادة (182) من قانون الإجراءات الجزائية عند أول حضور للمتهم في التحقيق ضرورة التأكد من هويته ثم إبلاغه بالتهمة الموجهة ضده، بالإضافة إلى ذكر دواعي توجيه الاتهام وأدلة ذلك، ولم يشترط القانون إفراغ الاتهام في شكل معين، بل مجرد سرد الوقائع والأدلة كاف ولا يطلب التفصيل في ذلك ولا الإطناب، فقد نصت المادة على أنه: (عند حضور المتهم لأول مره في التحقيق يجب على المحقق أن يتثبت من شخصيته، ثم يحيطه علماً بحقيقة التهمة والوقائع المسندة إليه وتعريفه بأنه حر في الإدلاء بأية إيضاحات، ويثبت أقواله في المحضر).

كما نصت المادة (123) من قانون الإجراءات الجنائية المصري وتعديلاته على أنه: (عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق، يجب على المحقق أن يتثبت من شخصيته، ثم يحيطه علماً بالتهمة المنسوبة إليه ويثبت أقواله في المحضر).

والعلم بالتهمة ضروري للمتهم من أجل تكييف دفاعه بشكل صحيح، فالاعتراف للمتهم بحق الصمت وحتى بحق الكذب يقابله الحق في الدفاع عن النفس وحرية الكلام ،لكن هذا التوازن بين الأمرين يقتضي في المقام الأول معرفة التهمة المنسوبة   
إليه، ولكن يبقى التساؤل المطروح ما إذا رفض المحقق إطلاع المتهم على التهمة المنسوبة إليه، والجواب هو أنه يحق للمتهم أن يدفع بالبطلان النسبي والذي يسقط إذا تنازل عنه صراحة أو ضمنا، أو كان للمتهم محام لكنه لم يعترض على ذلك، ويجب إبداء هذا الدفع أمام محكمة الموضوع، وحسب المادة (182) قانون الإجراءات الجنائية المصري يجب إخطار المتهم قبل استجوابه لأول مرة ([[226]](#footnote-226)).

وحق المتهم في إحاطته بالتهمة المنسوبة إليه لا يحتم عليه أن يجيب عن هذه التهمة بل يحق له أن يجيب أو يصمت، وقد حرصت التشريعات على كفالة حرية الشخص في الإدلاء بأقواله دون خضوعه تحت أي تأثير مادي أو معنوي، فأقر له بحقه في الصمت، والكذب، والإدلاء بما يشاء، ونبين ذلك من خلال الآتي:

-**إجبار المتهم على الكلام وعدم الصمت:**

الصمت وسيلة دفاع سلبية قد يلجأ إليها المتهم؛ فامتناع الشخص عن الكلام يقابله حقه في قول ما شاء، ولا توجد أي سلطة في استطاعتها إجبار الشخص المتهم على الكلام إن هو أراد الصمت فهو حق من حقوق الإنسان([[227]](#footnote-227))، وتوجد نظريتان في هذا الشأن نظرية ترى أن المتهم يلتزم بالكلام وبالتالي بإبداء الحقيقة([[228]](#footnote-228)) ، والنظرية الثانية ترى أن الشخص حر في أن يتكلم أو يصمت أو يكذب([[229]](#footnote-229)).

وقد سادت هذه النظرية، ومن ثم جاء الحق في الصمت، وذلك باعتبار أن المتهم حر في إبداء وتنظيم دفاعه، ومع ذلك فقد خرجت بعض القوانين والتشريعات عن هذا المبدأ في حدود مختلفة فلم تسمح به البعض في جرائم إفشاء أسرار الدولة، ولكن الذي استقر عليه الفقه والقضاء هو: على ألا يتخذ صمت الشخص قرينة ضده تمهيداً لإدانته، وهذا من نص عليه المشرع اليمني في المادة (178) من قانون الإجراءات الجزائية حيث نصت: (لا يجوز تحليف المتهم اليمين الشرعية ولا إجباره على الإجابة ولا يعتبر امتناعه عنها قرينة على ثبوت التهمة ضده، كما لا يجوز التحايل أو استخدام العنف أو الضغط بأي وسيلة من وسائل الإغراء والإكراه لحمله على الاعتراف).

ومن خلال نص هذه المادة يتضح جلياً بأن القانون اليمني كفل للمتهم الحق في الصمت، كما أنه لم يعتبر صمته قرينة على ثبوت الجريمة ضده، وخيراً فعل المشرع اليمني حين كفل هذا الحق، بخلاف القانون المصري والإماراتي اللذان لم ينصا على حق المتهم في الصمت.

كما قد ذهب بعض الفقه بالقول بأن المتهم يمكنه الكذب ولا يعاقب على هذا الفعل باعتباره مرتكباً لجريمة شهادة الزور، بل أنه يستطيع إنكار ما نسب إليه من أقوال في مرحلة التحقيق معه، إذا كان قد اضطر إلى الكذب اتقاء لشر التعذيب أو لوسائل الإكراه التي قد تجبره على الاعتراف فقد يكون كذباً إعطاء اسم وهمي.

لكن جانب آخر من الفقه يرى أنه لا يجب إقرار الكذب مطلقا، بل فقط بما يفيد إثبات براءة المتهم بشرط أن يتفق مع القواعد العامة للقانون ([[230]](#footnote-230)).

**- عدم تمكين المتهم من الاطلاع على الأوراق:**

يعد حق المتهم ومحاميه من الاطلاع على الأوراق من الحقوق التي تعد ضمانات هامة لتحقيق العدالة، لكي يكون المتهم على علم بالوقائع، والأدلة القائمة في التهمة الموجهة إليه، ولكي يتمكن من إعداد دفوعه على الوجه الأكمل([[231]](#footnote-231)).

ويتطلب حضور المحامي ضرورة اطلاعه على ملف التحقيق قبل البدء في الاستجواب، حتى يبدي ملاحظاته للمحقق([[232]](#footnote-232)) ، حيث نصت المادة (180) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني على أنه: ( يسمح للمحامي بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة، ما لم يقرر المحقق غير ذلك).

وتجدر الإشارة إلى أن قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي قد نص في المادة (100) منه على هذا الحق بقولها: (يجب أن يمكن محامي المتهم من حضور التحقيق معه والاطلاع على أوراق التحقيق ما لم يرَ عضو النيابة العامة غير ذلك لمصلحة التحقيق).

وفي هذا الإطار نص قانون الإجراءات الجنائية المصري وتعديلاته في المادة (125) منها على ذلك بقولها: (يجب السماح للمحامي بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة ما لم يقرر القاضي غير ذلك).

أما القانون اليمني فقد أوجب الحماية الخاصة للأوراق لدى ممثل الدفاع، فنصت المادة (154) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني على أنه: (لا يجوز للمحقق أن يضبط لدى ممثل الدفاع عن المتهم أو الخبير الاستشاري الأوراق والمستندات التي سلمها المتهم إليهما لأداء المهمة التي عهد إليهما بها ولا المراسلات المتبادلة بينهما في القضية).

ومما سبق يتضح أن عدم تمكين المتهم ومحاميه من الاطلاع على الأوراق يعتبر من العيوب التي تتعلق بالإجراءات وبالتالي تؤثر من قيمة الاعتراف الصادر عن المتهم.

**ب- مباشرة الاستجواب من قبل سلطة غير مختصة:**

يعد الاستجواب إجراء خطيراً، لذلك فإن التشريعات تحيطه بالضمانات ولعل أهم الضمانات أن يعهد به إلى النيابة العامة، وهذا ما نص عليه المشرع اليمني حيث نصت المادة(116) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني بقولها : (يتولى النائب العام سلطة التحقيق والادعاء وكافة الاختصاصات التي ينص عليها القانون، وله أن يباشر سلطة التحقيق بنفسه أو بواسطة أحد أعضاء النيابة العامة أو من يندب لذلك من القضاة أو مأموري الضبط القضائي).

وإذا كان القائم بالاستجواب هو النيابة العامة بنص القانون؛ فلا يجوز لها ندب أحد من مأموري الضبط القضائي لاستجواب المتهم، ويرجع السر وراء ذلك إلى أن الاستجواب كإجراء، إنما يستهدف مواجهة المتهم ومناقشته بالشهود والأدلة حول التهمة المنسوبة إليه تفصيلا، وهو ما لا يتأتى إلا للمحقق نفسه باعتباره الوحيد الذي يجمع في يده أدلة الاتهام، فضلاً عن البعد عن مظنة التأثير على المتهم أو الضغط عليه من مأمور الضبط القضائي([[233]](#footnote-233)) .

ولكن ما يؤخذ على المشرع اليمني أنه أجاز ندب مأمور الضبط القضائي للقيام بالاستجواب في حالة الضرورة، كما نصت على ذلك المادة (118) بقولها: (يجب على عضو النيابة العامة في جميع الأحوال التي يكلف فيها غيره بالتحقيق أن يبين المسائل التي يجب تحقيقها والإجراءات المطلوب اتخاذها، وللمكلف أن يجرى أي عمل آخر من أعمال التحقيق أو أن يستجوب المتهم في أحوال الضرورة التي يخشى معها فوات الوقت متى كان ذلك لازماً لكشف الحقيقة)، وكذا الحال في النظام السعودي الذي أجاز ندب مأمور الضبط الجنائي في الحالات التي يخشى فيها من فوات الوقت([[234]](#footnote-234)) ، وعلى خلاف ذلك فإن المشرع المصري قد منع الندب في الاستجواب، وهذا ما نصت عليه المادة(70) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

ويستخلص من هذه المادة الشروط التي يجب مراعاتها في الاستجواب هو الجهة التي تقوم به ، حيث أن المشرع اليمني قد ساير القوانين في هذا الشأن واشترط أن يتم الاستجواب من جهة النيابة العامة كونها الجهة المختصة بالاستجواب قانونا.

وإذا كان القائم بالاستجواب هو النيابة العامة بنص القانون فلا يجوز لها ندب أحد من مأموري الضبط القضائي لاستجواب المتهم، ويرجع السر وراء ذلك إلى أن الاستجواب كإجراء، إنما يستهدف مواجهة المتهم ومناقشته فيها تفصيلا، وهو ما لا يتأتى إلا للمحقق نفسه باعتباره الوحيد الذي يجمع في يده أدلة الاتهام فضلا عن البعد عن مظنة التأثير على المتهم أو الضغط عليه من مأمور الضبط القضائي([[235]](#footnote-235))، ولكن ما يؤخذ على المشرع اليمني أنه أجاز ندب مأمور الضبط القضائي للقيام بالاستجواب في حالة الضرورة ، كما نصت على ذلك المادة(118) بقولها: ( يجب على عضو النيابة العامة في جميع الأحوال التي يكلف فيها غيره بالتحقيق أن يبين المسائل التي يجب تحقيقها والإجراءات المطلوب اتخاذها ، وللمكلف أن يجرى أي عمل آخر من أعمال التحقيق أو أن يستجوب المتهم في أحوال الضرورة التي يخشى معها فوات الوقت متى كان ذلك لازما لكشف الحقيقة).

ويظهر عيب الاستجواب كعيب في الإجراءات في حالة استجواب المتهم من المحكمة دون رضاه، وهذا ما نصت عليه المادة (360) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني إذ نصت بقولها: (لا يجوز للمحكمة ان تستجوب المتهم إلا إذا قبل ذلك وإذا ظهرت أثناء المرافعة والمناقشة وقائع مما يلزم تقديم إيضاحات عنها من المتهم للكشف عن الحقيقة نبهه القاضي إليها ويرخص له بتقديم تلك الإيضاحات وللمحكمة أن تسأل باقي الخصوم عدا النيابة العامة وأن تسمح لخصومهم بالرد عليهم).

**ثالثا: الحبس الاحتياطي:**

الحبس الاحتياطي لم يعرف في القانون اليمني، ولا في القوانين المقارنة، وقد اكتفت هذه القوانين بإيراد وصف له على أنه إجراء استثنائي، وتركت تعريفه إلى اجتهاد الفقه والقضاء، إذ نصت المادة (184) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني بقولها: (الحبس الاحتياطي لا يكون إلا بعد استجواب المتهم وفقا للقانون أو في حالة هربه إذا رؤي ذلك لمصلحة التحقيق أو لمنعه من الهرب أو خشية تأثيره على سير التحقيق وبعد توفر الشروط الآتية: 1-وجود دلائل كافية على اتهامه.

2-أن تكون الواقعة المتهم فيها جريمة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ستة أشهر أو لم يكن للمتهم محل أقامته معروف بالجمهورية متى كانت الجريمة معاقب عليها بالحبس.

3-أن يكون المتهم قد تجاوز الخامسة عشر من عمره.

1. عدم تحديد هوية المتهم، ويجب أن تسمع أقوال المتهم الهارب الذي صدر الأمر بحبسه احتياطيا قبل مضي أربع وعشرين ساعة من وقت القبض عليه)

وباستقراء نص المادة السابقة، والمواد التالية لها فإنه يمكننا تعريف الحبس الاحتياطي بأنه: (إجراء تقوم به سلطة التحقيق في مرحلة التحقيق أو المحكمة أثناء المحاكمة يتم بموجبه تقييد حرية المتهم فترة معينة لمصلحة يقتضيها التحقيق، وذلك بإيداعه السجن المحدد وفقا للقانون، لغرض منع المتهم من الهرب، أو التأثير على الشهود، والعبث بأدلة الجريمة).

وتظهر عيوب الحبس الاحتياطي كعيب متعلقة بالإجراءات في حالات عدة نذكرها في الآتي:

**1- أن يتم الحبس الاحتياطي في الجرائم التي لا يجوز الحبس الاحتياطي فيها:**

أخذ المشرع اليمني بالتقسيم الثنائي للجرائم من حيث جسامتها، فقسم الجرائم حسب جسامتها، ومعيار العقوبة المقررة لها إلى جرائم جسيمة وغير جسيمة، ومثله سار المشرع السعودي في التقسيم الثنائي للجرائم، إلا أنه سماها بالجرائم الكبيرة، والجرائم غير الكبيرة، أما المشرع المصري فقد أخذ بالتقسيم الثلاثي للجريمة، فقسمها إلى جنايات وجُنح ومخالفات.

واستناداً لهذا التقسيم فقد حدد المشرع اليمني في المادة (١٨٤) الجرائم التي يحوز فيها الحبس الاحتياطي، وهي الجرائم المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ستة أشهر).

ونصت المادة (١٣٤) من قانون الإجراءات الجنائية المصري بأنه: (يجوز لقاضي التحقيق، بعد استجواب المتهم أو في حالة هربه، إذا كانت الواقعة جناية أو جنحة معاقباً عليها بالحبس لمدة لا تقل عن سنة، وكانت الدلائل عليها كافية، أن يصدر أمراً بحبس المتهم احتياطياً....، ومع ذلك يجوز حبس المتهم احتياطياً إذا لم يكن له محل إقامة ثابت ومعروف في مصر، وكانت الجريمة جناية أو جنحة معاقباً عليها بالحبس).

ومن خلال النصين يتضح أن الجرائم التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي هي: الجرائم الجسيمة في القانون اليمني، والجنايات في القانون المصري، وأما إن كانت الجرائم غير جسيمة في اليمني فيشترط أن يكون معاقبا عليها بالحبس بمدة لا تقل عن ستة أشهر، وألا يكون للمتهم مقر معروف في اليمن، وفي القانون المصري يجوز الحبس في الجنح اذا لم يكن للمتهم مقر معروف في مصر وكانت الجريمة معاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن سنة.

أما في النظام السعودي فكما سبق بيانه فإنه يقسم الجرائم الى كبيرة، وغير كبيرة والحبس الاحتياطي في النظام يسمى توقيف ويكون في الجرائم الكبيرة، ويكون في الجرائم غير الكبيرة إذا لم يكن للمتهم مكان معروف أو رفض أن يحدد له مكانا أو خشي هربه، وإذا لم يتعهد بالحضور وقت الطلب، وإذا استوجبت مصلحة التحقيق التوقيف، وهذا ما نص عليه نظام الاجراءات الجزائية السعودي، واللائحة التنفيذية لهذا النظام([[236]](#footnote-236)) .

ومما سبق يتضح أن الحبس الاحتياطي إذا تم في جرائم المخالفات مطلقا، أو في الجرائم غير الجسيمة وجرائم الجنح المعاقب عليها بالغرامة أو بالحبس أقل من ستة أشهر في القانون اليمني وأقل من سنة في القانون المصري، فإنه يكون معيبا وباطلا.

**٢-أن يوقع الحبس الاحتياطي على المتهم الذي لا يجاوز عمره خمسة عشر سنة:**

ويفهم عيب الحبس للمتهم الذي لا يجاوز عمره خمسة عشرة سنة من نص المادة (١٨٤) بفقرتها الثالثة من قانون الاجراءات الجزائية اليمني، والمادة (١١٩) من قانون الطفل المصري.

**٣- أن يصدر الامر بالحبس الاحتياطي من السلطة غير المختصة:**

إن السلطة المختصة قانونا بإيقاع الحبس الاحتياطي على المتهم هي النيابة في مرحلة التحقيق، والمحكمة في مرحلة المحاكمة، وهذا ما نصت عليه المواد (١١٦، ١٧٦، ١٨٦، ١٨٩) من قانون الاجراءات الجزائية اليمني، والمواد (١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٣) من قانون الاجراءات الجنائية المصري، والمواد (١١٢، ١١٣، ١١٤) من نظام الاجراءات الجزائية السعودي.

**٣- ان يوقع الحبس الاحتياطي قبل استجواب المتهم:**

لم يجز المشرع اليمني والمصري إيقاع الحبس الاحتياطي على المتهم إلا بعد أن يتم استجوابه، إلا إذا كان المتهم هاربا فيجوز القبض عليه وحبسه احتياطيا ثم استجوابه، وهو ما نصت عليه المادة (١٨٤) إجراءات جزائية يمني، والمادة (١٣٤) إجراءات جنائية مصري.

ولم يشترط المشرع السعودي ذلك، وهذا ما يفهم من نص المادة (١٠٩) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي حيث نصت بقولها: (يجب على المحقق أن يستوجب المتهم المقبوض عليه فوراً، وإذا تعذر ذلك فيودع مكان التوقيف إلى حين استجوابه.

ويجب ألاّ تزيد مدة إيداعه على أربع وعشرين ساعة، فإذا مضت هذه المدة دون استجوابه وجب على مدير التوقيف إبلاغ رئيس الدائرة التي يتبعها المحقق، وعلى الدائرة أن تبادر إلى استجوابه حالاً، أو تأمر بإخلاء سبيله).

**٤- أن يوقع الحبس الاحتياطي دون أن توفر دلائل كافية على ارتكاب المتهم للجريمة:**

لم يجز القانون اليمني ولا القوانين المقارنة إيقاع الحبس الاحتياطي إلا إذا وجدت دلائل كافية على ارتكاب المتهم للجريمة، وهذا ما نصت عليه المادة (١٨٤) اجراءات جزائية يمني، والمادة (١٣٤) إجراءات جنائية مصري، والمادة (١١٣) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي.

وقد عرف المشرع اليمني الدلائل الكافية في المادة (٢) من قانون الإجراءات الجزائية إذ نصت بقولها: (هي الأمور التي يدل ثبوتها على توافر العناصر التي تكفي سنداً للقرار أو الحكم).

**٥- عدم مراعات الشكلية وبياناتها في أمر الحبس الاحتياطي:**

أوجب القانون اليمني والقوانين محل المقارنة أن يصدر الامر بالحبس الاحتياطي كتابة وأن يتضمن عددا من البيانات، وهذا ما نصت عليه المادة (186) إذ نصت بقولها: (يجب ان يكون أمر الحبس الصادر من النيابة العامة مكتوبا ومذيلا بتوقيع عضو النيابة المختص وبصمة خاتم شعار الجمهورية وأن يشمل على البيانات التالية:-

1- اسم المحبوس ثلاثيا.

2- محل إقامته.

3- رقم القضية المحبوس فيها.

4- الجريمة المسندة إليه ومادة القانون.

5- مصدر الأمـر وصفته.

ومثل هذا النص جاءت المادتين (١٣٧، ١٣٨) من قانون الإجراءات الجنائية المصري، والمادة (٢٤) من اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية السعودي.

**٦- عيب صدور الامر بالحبس الاحتياطي من غير تسبيب:**

أوجب القانون اليمني أن يصدر الأمر بالحبس الاحتياطي مسببا، وإلا كان الأمر معيبا، وهذا ما نصت عليه المادة (٧٦) من قانون أ. ج. ي. إذ نصت بقولها: (كل من يقبض عليه بصفة مؤقتة بسبب الاشتباه في ارتكابه جريمة يجب أن يقدم إلى القضاء خلال أربعة وعشرين ساعة من القبض عليه على الأكثر وعلى القاضي أو عضو النيابة العامة أن يبلغه بأسباب القبض وأن يستجوبه ويمكنه من إبداء دفاعه واعتراضاته، وعليه أن يصدر على الفور أمرا مسببا بحبسه احتياطيا أو الإفراج عنه)، ومثل هذا النص جاءت المادة (٢٤) من اللائحة التنفيذية لنظام الاجراءات الجزائية السعودي.

ولم يرد نص مماثل لهذا النص في القانون المصري غير أنه أوجب في المادة (١٣٩) من قانون الإجراءات الجنائية أن يعلم الموقوف بأسباب وقفه وهو ما يفهم ضمنا التسبيب للأمر بالحبس الاحتياطي.

**٦- تجاوز الحبس الاحتياطي للمدة المحددة قانونا:**

إن مدة الحبس الاحتياطي في القانون اليمني هي سبعة أيام من اليوم التالي للقبض إذا كان القبض من النيابة، وإذا كان القبض من مأمور الضبط كما في الجرائم المشهودة فتبدأ من اليوم التالي لتسليم المقبوض للنيابة، وفقا لنص المادة (١٨٩) إ. ج. ي، وفي القانون المصري أربعة ايام وفقا لنص المادة (٢٠١) إ. ج. م، وهي خمسة أيام في نظام الاجراءات الجزائية السعودي، وفقا لنص المادة (١١٣).

ويجوز تمديد المدة من قبل قاضي المحكمة الابتدائية بعرض الاوراق عليه قبل انقضاء المدة المخولة للنيابة في الحبس، وفي كل لا يجوز أن تزيد المدة عن خمسة وأربعين يوما وفقا لنص المادة (١٩٠) إ. ج. ي. والمادة (٢٠٢) إ. ج. م.

ولمحكمة الاستئناف مد الحبس الاحتياطي بناء على طلب النيابة ومصلحة التحقيق بحيث لا يزيد تمديدها لفترة خمسة واربعين يوما وفقا لنص المادة (١٩١) إ. ج. ي. والمادة (٢٠٣) إ. ج. م.

وإذا انقضت هذه المدد وهي ثلاثة أشهر وجب عرض تمديد الحبس للنائب العام والذي له أن يمده ثلاثة أشهر أخرى بحيث لا يجوز أن يزيد الحبس الاحتياطي عن ستة أشهر في القانون اليمني وفقا لنص المادة (١٩١) إ. ج. ي، أما القانون المصري فلا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي عن ثلاثة أشهر وفقا لنص المادة (١٤٣) إ. ج. م.

أما النظام السعودي فأجاز مد الحبس الاحتياطي من قبل النيابة بمدد متفرقة بحيث لا تزيد جميعها عن مائة وثمانين يوما، وبعدها يجب إحالة المتهم الى المحكمة أو الإفراج عنه، بمعنى أن الحبس الاحتياطي في المملكة العربية السعودية لا يزيد على ستة أشهر أمام النيابة، وإذا اقتضت مصلحة التحقيق تمديد الحبس الاحتياطي يشترط موافقة المحكمة المختصة وأن يكون قرارها بالتمديد مسببا، وهذا ما نصت عليه المادة (١١٤) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي.

**المطلب الثاني**

**عيوب عدم وضوح الاعتراف وعدم مطابقته للحقيقة والواقع**

من عيوب الاعتراف المتعقلة بالاعتراف ذاته هو أن يصدر الاعتراف عن المتهم غير واضح صريح، كأن يصدر بألفاظ غامضة أو وهميا أو مرضيا، كذلك فإن من عيوب الاعتراف ذاته أن يصدر بالمخالفة للحقيقة والواقعة الإجرامية محل الاتهام، وسنوضح ذلك من خلال فرعين نخصص الأول لعيب الاعتراف الغامض وغير الواضح والصريح، ونخصص الثاني لعيب الاعتراف الصادر بالمخالفة للحقيقة والواقع، على النحو الآتي:

**الفرع الأول**

**عيب الاعتراف الغامض وغير الصريح والواضح**

يمثل عيب الاعتراف غير الواضح والصريح عيبا مؤثرا في الاعتراف ذاته الصادر عن المتهم، ذلك أنه يشترط لصحة الاعتراف الصراحة والوضوح إذ أن غموض أقوال المتهم من حيث دلالتها على ارتكابه للجريمة محل الاتهام المنسوب إليه ينفى عنها صفة الاعتراف بالمعنى الدقيق لأنها تحتمل أكثر من تأويل، لهذا يجب أن يكون هذا الاعتراف صريحاً ومحدداً لا لبس فيه ولا غموض حتى يمكن للقاضي تقديره والاستناد إليه كدليل إثبات في الدعوى([[237]](#footnote-237)).

وعلى خلاف ذلك ما كان عليه العمل في القانون الفرنسي القديم الصادر سنة 1670م، إذ كان يفسر سكوت المتهم أمام الوقائع المسندة إليه إقرارا منه بصحة هذه الوقائع، وما عليه العمل في القانون النرويجي الصادر سنة 1902م، أعد امتناع المتهم عن حضور جلسات المحكمة يغير أو امتناعه على الإجابة اعتراف منه ما لم توجد أسباب تتنافى مع هذا التفسير([[238]](#footnote-238)).

وهذا النهج لم يعمل به في القانون اليمني والمقارن وغالبية القوانين، إذ تستلزم هذه القوانين أن يكون الاعتراف واضحا ومفصلا، فلا يجوز أن يستنتج الاعتراف من هروب المتهم اثر وقوع الحادث أو غيابه عن الجلسة إذ قد يكون ذلك خشية القبض عليه، كما لا يجوز اعتبار صمت المتهم قرينة على إدانته إذ قد يكون صمته نتيجة لخوفه من إساءة الدفاع عن نفسه وانتظارا منه المشورة أو تدخل محاميه أو بسبب حمايته لشرف شخص آخر كالشخص الذي يضبط بمسكن قصده لارتكاب فعل مناف للآداب ويصمت أمام اتهامه بالسرقة حتى لا يسيئ إلى شرف وسمعة الطرف الآخر([[239]](#footnote-239)).

كما إن تسليم المتهم بأنه كان موجودا في مكان الجريمة في وقت وقوعها أو بوجود خصومة بينه وبين القتيل أو بأنه كان يحوز سلاحا من النوع الذي وقعت به الجريمة أو بأنه سبق أن اعتدى على المجنى عليه أو هدده بالقتل أو بأنه استفاد من القتل كل ذلك لا يعد اعترافا بارتكاب الجريمة.

وصراحة الاعتراف لا تتحقق سوى باللفظ الصريح الذي لا يحمل سوى وجه واحد، لأن ما يحتمل التأويل يورث الشبهة، فغموض الأقوال التي يدلي بها المتهم من حيث دلالتها على ارتكابه للجريمة محل الاتهام المنسوب إليه ينقي صفة الاعتراف بالمعنى الدقيق، لأنها تحمل أكثر من تأويل، لذلك فإن أقوال المتهم وإقراره ببعض الوقائع التي يستفاد ارتكابه الجريمة لا يعتبر اعترافا بمعناه الصحيح فيجب التمييز بين الاعتراف وبين أقوال المتهم التي يستفاد منها ارتكابه الفعل المنسوب إليه، فهذه الأقوال مهما كانت دلالتها لا ترقى إلى مرتبة الاعتراف الذي لابد وأن يكون صريحا في اقتراف الجريمة، فلا مراء في أن الاعتراف إزاء كونه إقرار من المتهم بالتردي في ارتكاب جريمة يلزم بشأنه أن يكون مفصلا قاطعا صريحا وواضحا، وليس ضمنيا أو مستمدا من أقوال غير متناسقة أو متعددة ذكرها المتهم في مناسبات مختلفة أو غامضا أو مجملا أو مبهما، بل يجب أن يكون متجانسا مع الواقعة ومستمدا من أقوال متناسقة سواء كانت متعددة من حيث الشكل أو أحادية من حيث الوقائع، وأن تتعلق بذات الوقائع المسندة إلى المتهم، بل يجب أن يكون الاعتراف واضحا لإمكان الاعتداد به من حيث قوته التدليلية([[240]](#footnote-240)).

ونلخص مما سبق أن المحكمة إذا استندت على اعتراف غامض صدر عن المتهم أو كيفية سكوته عن الإجابة بأنه اعتراف، أو استدلت على لجوء المتهم للتحكيم بإن ذلك اعترافا، فإن ذلك يعد عيبا في هذا التكييف وعيبا في الحكم الذي يصدر بإدانة المتهم بناء على هذا الاعتراف الغامض، وتقدير صراحة الاعتراف من عدمه من اختصاص محكمة الموضوع([[241]](#footnote-241)) .

ولا يخضع لرقابة محكمة النقض غير تسبيب محكمة الموضوع للأخذ بهذا الاعتراف، لأن محكمة النقض محكمة قانون لا محكمة موضوع، غير أن محكمة الموضوع متى ما استدلت بالإدانة على اعتراف المتهم فإن هذا الاعتراف دليل في الإدانة وليس قرينة عليها، وهذا ما قضت به المحكمة العليا([[242]](#footnote-242))، وقد أكدت المحكمة العليا اليمنية على صدور الاعتراف واضحا وصريحا للأخذ به، فإن صدر غامضا أو غير واضح فإنه معيب ولا يعتد به في الاثبات([[243]](#footnote-243)).

وتماشيا مع ما تم ذكره نجد أن هذا النهج الذي سار عليه القضاء اليمني تأسس على مبدأ أن يكون الاعتراف مفصلا ، والذي يجد أساسه في نص المادة (183) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني التي نصت بقولها: (إذا أعترف المتهم بالتهمة الموجهة إليه في أي وقت اثبت المحقق اعترافه في محضر التحقيق فور صدوره ونوقش فيه تفصيلا، أما إذا أنكر أرجئ استجوابه تفصيلا إلى ما بعد سماع شهود الإثبات ويوقع المتهم على أقواله بعد تلاوتها عليه أو يثبت في محضر التحقيق عجزه أو امتناعه عن التوقيع) ، ونص المادة (352) من القانون ذاته التي نصت بقولها: (يسأل القاضي المتهم بعد انتهاء الإجراءات المذكورة في المادتين السابقتين عن التهمة الموجهة إليه ما إذا كان مقرا بالجرم الموجه إليه أم لا فإذا أقر بارتكاب الجريمة ناقشته المحكمة تفصيلا واطمأنت إلى أن إقراره صحيحا سجل إقراره بكلمات تكون أقرب إلى الألفاظ التي استعملها في إقراره ولها أن تكتفي بذلك في الحكم عليه كما أن لها أن تتم التحقيق إذا رأت داعيا لذلك).

**الفرع الثاني**

**عيب الاعتراف الغير مطابق للحقيقة والواقع**

إن من عيوب الاعتراف أن يكون غير مطابق للحقيقة والواقع، كأن يكون كذباً أو وهميا، صدر نتيجة أي دافع خلاف الحقيقة الواقعية، لغرض تبرئة المتهم الأصلي، لهذا يلزم أن يكون مطابقا للحقيقة، والاعتراف الذي يكون كذلك هو الاعتراف الذي يحتمل صدقه.

والاعتراف الذي لا يطابق الحقيقة والواقع قد يصدر من شخص مقرا بالجريمة المسندة إليه مع أنه بريئا، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها: تعمد المتهم الكذب أو كونه يعتقد صحة اعترافه، ونبين ذلك في الآتي:

**أولا: عيب الاعتراف الكاذب المخالف للحقيقة والواقع:**

الاعتراف الكاذب هو إقرار بالذنب عن جريمة لم يرتكبها الفرد على الرغم من أن مثل هذه الاعترافات تبدو غير منطقية، إلا أنه يمكن تقديمها طواعية، ربما لحماية طرف ثالث، فكثيرا ما يرمي الأبرياء أنفسهم في قفص الاتهام نتيجة لأسباب عديدة، قد تكون الرغبة في تخليص المجرم الحقيقي من العقوبة نتيجة المحبة أو المصلحة أو صلة القرابة، وهذا الاعتراف معيب ولا يعتد به قانونا لمخالفته للحقيقة والواقع.

**ثانيا: عيب الاعتراف الوهمي:**

هو فكرة في ذهن المعترف لا يكون له مناط من الحقيقة، تتسبب فيه صدمة نفسية تصيب المتهم جراء الواقعة في الحال او واقعة سابقة تجعله يشك في براءته، فيتوهم أنه هو من ارتكب الفعل ومثال ذلك الأب الذي يعترف على نفسه أنه هو من قتل ابنه، في حين أن سبب الوفاة راجع إلى الصدمة التي تلقاها الإبن فتوقف قلبه المريض، ويرى علماء النفس أنه لا ريب في اعتراف الشخص ضد نفسه نتيجة الصدمة بغير الحقيقة بل وأكثر من ذلك خطورة هو أنه قد يفقد الشخص القدرة على التمييز بين الوهم والحقيقة نتيجة الخوف والصدمة قد يحدث انفصال عقلي يجعل الإنسان في حالة تنويم مغناطيسي فيقر على نفسه بما يتوهمه أو يوحى له به([[244]](#footnote-244)).

**ثالثا: عيب الاعتراف المرضي:**

الاعتراف المرضي مرجعه كون الشخص مصابا بانفصام في الشخصية فهو يصدر من شخص مصاب بمرض عقلي يمر عادة بنوبات من الاتهام الذاتي يتخيل خلالها أنه مرتكب الجريمة، فيعترف بها اعترافا غير حقيقي، ومنها المريض الذي يتوهم أنه المسؤول عن وفاة ابنه، ومن ذلك أيضا من يظن أنه ارتكب تزويرا لمجرد انسكاب بقعة من الحبر على ورقة من الأوراق([[245]](#footnote-245)).

ونستخلص مما سبق أن الاعتراف الصادر بالمخالفة للحقيقة والواقع سواء كان مكذوبا أو وهميا أو مرضيا، هو اعتراف معيب لا يعول عليه، ولا يعتد بها في الإثبات الجنائي، لكونه غير مطابقين للحقيقة([[246]](#footnote-246)).

وبعد أن فرغنا من تناول الفصل الأول في عيوب الاعتراف فإننا سنتناول الآثار المترتبة على عيوب الاعتراف على النحو الآتي.

**الفصل الثاني**

**الآثار المترتبة على عيوب الاعتراف**

يتمثل أثر عيوب الاعتراف في بطلان الاعتراف الصادر عن المتهم، ويعرف بطلان الاعتراف بأنه: (جزاء يلحق العمل الإجرائي والاعتراف المعيب نتيجة عدم مراعاة شروط صحة الاعتراف) ، وجميع عيوب الاعتراف متساوية من حيث الأصل في أهميتها، فيترتب البطلان على مخالفة أي منها دون استثناء، ومتى لحق البطلان الاعتراف زالت عنه حجيته القانونية كدليل في الاثبات، ولكن عيوب البطلان وإن كانت متساوية في ترتيب الأثر عليها المتمثل في البطلان، إلا أن البطلان ليس على درجة واحدة أو صورة واحدة، فهو إما يكون متعلق بالنظام العام لتعلق العيب بالنظام العام، وإما أن يكون نسبي متعلق بمصلحة الخصوم، ولتحديد نوع البطلان على عيوب الاعتراف الصادر عن المتهم، فإننا نقسم هذا الفصل إلى مبحثين نخصص الأول لبطلان الاعتراف، ونوضح في الثاني أثر عيوب الاعتراف، وتحيل كل عيب على حده لمعرفة نوع البطلان المترتب على هذه العيوب، من خلال بيان المصلحة التي يحميها القانون، فيما إذا كانت مصلحة متعلقة بالنظام العام، أم أنها متعلقة بمصلحة المتهم نفسه.

المبحث الأول: البطلان، وأنواعه، وأحكام الدفع به.

المبحث الثاني: أثر عيوب الاعتراف.

**المبحث الأول**

**البطلان وأنواعه وأحكام الدفع به**

إن عيوب الاعتراف المترتب عليها البطلان لا يتحقق بطلانها من ذاتها، وإنما تحتاج إلى تقديم الدفع بها أمام المحكمة المختصة لتقرير بطلانها، لاسيما إذا لم تدرك المحكمة وجه البطلان، ومدى تعلقه بالنظام العام، لهذا فإننا سنفرد هذا المبحث للحديث على ماهية البطلان وأنواعه ثم نوضح أحكام الدفع بالبطلان في مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: ماهية البطلان وأنواعه.

المطلب الثاني: أحكام الدفع ببطلان الاعتراف وعبئ اثباته.

المطلب الأول

ماهية البطلان وأنواعه

يقصد بالبطلان بأنه: جزاء إجرائي يترتب على عدم توافر العناصر اللازمة لصحة العمل القانوني، أو هو الجزاء الذي يقع على إجراء معين، فيبطله كلياً أو جزئياً، إما بسبب إغفال عنصر يتطلب القانون توفره في الإجراء، وإما أن الإجراء قد تم بطريقة غير صحيحة([[247]](#footnote-247)).

وفي هذا المطلب سنبين ماهية البطلان من خلال فرع أول، ثم نستعرض أنواعه في الفرع الثاني، على النحو الآتي:

**الفرع الأول**

**ماهية البطلان**

للإحاطة بماهية البطلان فإنه يقتضي منا بيان تعريفه، وتمييزه عما يشابهه من المصطلحات، وإيضاح مذاهبه، وتحديد موقف القانون اليمني والمقارن منه، وهذا ما نوضحه في النقاط الآتية:

**أولا: تعريف البطلان:**

سنبين تعريف البطلان في اللغة والاصطلاح؛ لأن التعريف الاصطلاحي قد يكون مكملا للتعريف اللغوي وقد يكون مختلفا عنه، على النحو الآتي:

١**- تعريف البطلان لغة:**

يعرف البطلان لغة بأنه نقيض الحق، يقال بطل الشيء بطلاناً ذهب ضياعاً وخسراناً، ويقال ذهب دمه بطلاً أي: هدراً، وأبطلتُ الشيء جعلته باطلاً، وأبطل فلان جاء بكذب وادعى باطلا ([[248]](#footnote-248)) .

٢**-تعريف البطلان اصطلاحا:**

تعددت التعريفات الاصطلاحية للبطلان، وهي وإن تعددت فإنها متقاربة ومن تلك التعاريف ما يآتي:

(الجزاء الذي يترتب على مخالفة كل قاعدة إجرائية قصد بها حماية الشرعية الجنائية سواء كان ذلك لمصلحة المتهم أو غيره من الخصوم أو للمصلحة العامة التي تتمثل في ضمان الإشراف القضائي على الإجراءات الجنائية) ([[249]](#footnote-249)) .

ويعرف بأنه: ( جزاء إجرائي يترتب على مخالفة أحكام القانون المتعلقة بأي إجراء جوهري ويؤدي لمنع تكوين هذا الإجراء لأثره القانوني) ([[250]](#footnote-250)).

**ثانياً: تمييز البطلان عن المصطلحات المشابهة:**

توجد بعض المصطلحات المشابهة للبطلان كالانعدام والسقوط وعدم القبول، إلا أن البطلان كجزاء إجرائي يختلف عن هذه المصطلحات، ونوضح ذلك في الآتي:

1. **الفرق بين البطلان والسقوط:**

يعرف السقوط بأنه: "جزاء إجرائي يرد على السلطة أو الحق في مباشرة العمل الإجرائي إذا لم يقم به صاحبه خلال الفترة التي يحددها القانون"([[251]](#footnote-251)).

ومن هذا التعريف وتعريف البطلان السابق ذكره بداية المطلب فإنه يتضح أن هناك عدد من الفروق بين البطلان والسقوط هي:

1- يتقرر البطلان للإجراء المعيب، أما السقوط فيتقرر للإجراء الذي سقط الحق في مباشرته وهو في الغالب إجراء صحيح.

2- البطلان يرد على الإجراء في ذاته، أما السقوط يرد على الحق في مباشرة الإجراء.

3- الإجراء الباطل يجوز تجديده طالما أن الحق في مباشرته مازال باقياً، أما السقوط فلا يمكن تجديد الاجراء فيه لانقضاء الحق في مباشرة الإجراء([[252]](#footnote-252)).

4- البطلان يرد على أعمال القاضي، أما السقوط فيقتصر على الحق في مباشرة العمل الإجرائي الذي يقوم به الخصوم، فلا يمكن تصور السقوط لأعمال القاضي، لأن السقوط يعني انقضاء حق أي مصلحة قانونية، والقاضي ليست له مصلحة، فإذا حدد ميعاداً معيناً للفصل في الدعوى فإن فوات هذا الميعاد لا يمنع المحكمة من وجوب الحكم في الدعوى لأن القانون لا يتوخى من هذا الميعاد أكثر من حسن سير العدالة لا سلب سلطة القاضي في الحكم بعد فواته لأن الفصل في الدعوى واجب فرضه القانون على القاضي وتنصله عن أدائه يكون جريمة امتناع عن القضاء.

1. **الفرق بين البطلان وعدم القبول:**

يعرف عدم القبول بأنه: (جزاء يرد على الدعوى الجنائية أو غيرها من الطلبات بصفتها أعمالاً إجرائية، إذا لم تستوفِ أحد شروط تحريكها أو استعمالها في بداية كل مرحلة من مراحل الخصومة)([[253]](#footnote-253)).

ومن هذا التعريف يظهر الفرق بين البطلان وعدم القبول ويمكن بيان هذا الفرق في الآتي:

1- البطلان يكون جزاء للإجراء المعيب، أما عدم قبول العمل الإجرائي فليس جزاً ء لتعييب هذا العمل ذاته، وإنما هو جزاء لتخلف أحد المفترضات الإجرائية التي يستلزمها القانون.

2- يرد عدم القبول على الدعوى أو الطلب، وليس على العمل الإجرائي، إذا لم يكن في صورة دعوى أو طلب، أو على الحق في مباشرته، بخلاف البطلان الذي يرد على العمل الإجرائي.

3- عدم القبول يتعلق بالنظام العام لمساسه بشرط الإشراف القضائي على الإجراءات الجزائية أو بشرط صفة من باشر الإجراء، ولذلك تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز التمسك به في أية حالة تكون عليها الدعوى، أما البطلان فهو على نوعين بطلان متعلق بالنظام العام، وبطلان متعلق بمصلحة الخصوم.

1. **الفرق بين البطلان والانعدام:**

يتشابه البطلان مع الانعدام في أن كليهما يلحقان العمل الاجرائي المعيب ويجردانه من آثاره، إلا أن هناك عددا من الفوارق بين البطلان والانعدام وتتمثل في الآتي:

1- العيب في الإجراء الباطل هو مخالفة شروط الصحة للإجراء، أما العيب في الانعدام فإنه لم يقتصر على نفي أحد شروط صحة الإجراء، وإنما يجاوز ذلك إلى نفي أحد أركانه، فسبب انعدام العمل الإجرائي عدم وجوده أصلاً، أما البطلان فسببه عدم صحة هذا العمل رغم الاعتراف بوجوده.

1. الانعدام لا يقبل التصحيح؛ لأنه غير موجود، بينما البطلان يقبل التصحيح.
2. يترتب الانعدام بقوة القانون، ولا يحتاج إلى حكم لتقريره، أما البطلان فلا يتقرر إلاّ بحكم قضائي.
3. لا يحتاج الانعدام لتقريره إلى تدخل تشريعي بتنظيمه، بينما البطلان فهو يحتاج إلى مثل هذا التنظيم.

**ثالثا: مذاهب البطلان:**

لقد انقسمت التشريعات الجنائية في تقريرها لبطلان العمل الإجرائي، إلى أقسام ومذاهب متعددة، كمذهب البطلان القانوني، ومذهب البطلان الذاتي، ومذهب البطلان الإلزامي، ومذهب لا بطلان بغير ضرر، ولعل أهم مذهبين للبطلان هما: مذهب البطلان القانوني ومذهب البطلان الذاتي([[254]](#footnote-254))، وسوف نبين محتوى هذين المذهبين من خلال الآتي:

١**-مذهب البطلان القانوني:**

مضمون هذا المذهب أنه لا بطلان بغير نص، ومعنى هذا، أن المشرع وحده هو الذي يبين حالات البطلان بالنص عليها صراحة، وبالتالي لا يجوز للقاضي أن يقرر البطلان في غير هذه الحالات ويترتب على ذلك نتيجتين هما ([[255]](#footnote-255)):

أ- أنه لا يجوز للقاضي أن يقرر البطلان جزاء لمخالفة قاعدة إذا لم يقرر المشرع لها هذا الجزاء.

ب- أن القاضي لا يملك سلطة تقديرية في تقدير البطلان، ولا يجوز له أن يمتنع عن تقرير البطلان إذا نص الشارع عليه.

وهذا المذهب يتميز بالوضوح، وكذلك سهولة تطبيقه على الإجراءات، إذ أنه لا مجال للاجتهاد فيه، كما أنه لا اختلاف في الرأي حول مصير الإجراء من الصحة أو البطلان الذي قد يؤدي إلى تناقض الأحكام القضائية، لذلك فإن هذا المذهب قائم على استبعاد السلطة التقديرية للقاضي في هذا الخصوص، علاوة على إيضاح الطريق أمام المخاطبين بقواعد الإجراءات الجنائية([[256]](#footnote-256)).

وبرغم تلك المميزات التي يتميز بها هذا المذهب إلا أنه لا يسلم من النقد فقد أخذ عليه وجود الصعوبة في حصر حالات البطلان، لكثرة المخالفات الإجرائية، كما تظهر تلك الصعوبة أيضاً بعدم إمكان تنبؤ المشرع سلفاً بجميع حالات البطلان، كما أنه قد توجد ثمة حالات تستوجب البطلان ولم يرد نص عليها، في حين أنه قد تكون هناك حالات يقرر القانون فيها البطلان ، ولكن يتبين للقاضي بالنظر إلى ظروف الواقعة أنه لا مقتضى لهذا البطلان([[257]](#footnote-257)).

٢**-مذهب البطلان الذاتي:**

يعرف البطلان الذاتي بأنه: ذلك البطلان الذي يترتب على مخالفة قاعدة جوهرية من قواعد قانون الإجراءات ولو لم يقرر المشرع البطلان جزاء له([[258]](#footnote-258))، فهذا المذهب لا يحدد حالات البطلان، وإنما ترك ذلك لسلطة القاضي التقديرية ليحدد مدى جسامة المخالفة التي يترتب عليها الحكم بالبطلان، ويستند القاضي في تقديره إلى معيار محدد يقوم على التفرقة بين القواعد الإجرائية الجوهرية، فالقاضي وفقا لهذا المذهب هو الذي يحدد القواعد الإجرائية غير الجوهرية، ثم يحكم بالبطلان على مخالفة الإجراء الجوهري دون مخالفة الإجراء غير الجوهري([[259]](#footnote-259)).

ويتميز هذا المذهب بمزايا عدة هي التي تمثل عيوبا في المذهب السابق، ولعل أهم ما يميز هذا المذهب أنه أعطى للقاضي سلطة تقديرية لتقرير البطلان على الاعتراف كما أنه يؤدي تطبيقه إلى تفادي احتمال تعطيل سير الدعوى ومنع فرار المجرم من العقاب([[260]](#footnote-260)).

وقد عيب على هذا المذهب صعوبة تمييز الإجراء الجوهري الذي يتقرر البطلان جزاء لمخالفته، والإجراء غير الجوهري الذي لا يترتب على مخالفته هذا الجزاء، وكذلك حصول اختلاف في الآراء، وتضارب الأحكام([[261]](#footnote-261)).

ونرى أن الأولى الجمع بين المذهبين بنظام قانوني واحد والأخذ بهما معا في تقرير البطلان فهناك حالات يقتضي أن يتقرر البطلان فيها بنص، وهناك حالات ينبغي أن تعطى للقاضي سلطة تقديرية في تقديرها والجمع بين المذهبين يضمن تجنب كل نقص يتعلق بكل مذهب على حدة في تقرير البطلان.

**٣- مذهب القانون اليمني والمقارن من البطلان:**

أخذ القانون اليمني بالمذهب المختلط الجامع بين المذهب القانوني والمذهب الذاتي ويفهم هذا من نص المادة (396) إجراءات جزائية والتي نصت بقولها: (يقع باطلاً كل إجراء جاء مخالفاً لأحكام هذا القانون إذا نص القانون صراحة على بطلانه، أو إذا كان الإجراء الذي خولف أو أغفل جوهريا) .

بخلاف المشرع المصري الذي أخذ فقط بمذهب البطلان الذاتي إذ نصت المادة (331) من قانون الإجراءات الجنائية بقولها: (يترتب البطلان على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأي إجراء جوهري).

ومثل القانون المصري ذهب القانون السعودي إذ أخذ بمذهب البطلان الذاتي ويفهم ذلك من نص المادة (188) من نظام الإجراءات الجنائية السعودي إذ نصت بقولها: (كل إجراء مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة المستمدة منها يكون باطلاً)، ونصت المادة (189) من ذات النظام على أحوال البطلان المتعلقة بالنظام العام الذي يكون راجعاً لعدم مراعاة الأنظمة الخاصة بتشكيل المحكمة وولايتها، حيث نصت على: (إذا كان البطلان راجعاً إلى عدم مراعاة الأنظمة المتعلقة بولاية المحكمة من حيث تشكيلها أو اختصاصها بنظر الدعوى فيتمسك به في أي حالة كانت عليها الدعوى، وتقضي به المحكمة ولو بغير طلب).

وعلى خلاف مذهب القانون المصري ذهب المشرع الإماراتي الذي اعتنق مذهب البطلان القانوني، ويفهم ذلك من نص المادة (221) من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي إذ نصت بقولها: (يكون الإجراء باطلاً إذا نص القانون صراحة على بطلانه، أو إذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الإجراء) كما أكدت هذا المذهب المادة التالية لها من ذات القانون إذ نصت المادة (222) بقولها: (إذا كان البطلان راجعاً لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايتها للحكم في الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام، جاز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى، وتقضي به المحكمة ولو بغير طلب).

وفي واقع الأمر يظهر أن القانون اليمني كان موفقا في اعتناقه المذهب المختلط لتفادي العيوب التي لحقت بأي من المذهبين.

الفرع الثاني

أنواع البطلان

يقسم فقهاء القانون البطلان إلى أنواع كثيرة، وأهم تلك الأنواع البطلان المطلق، والبطلان النسبي([[262]](#footnote-262))، فما هو البطلان المطلق، والنسبي؟ وما هي أهمية التفريق بينهما؟ هذا ما نحاول الإجابة عليه من خلال الآتي:

**أولا: البطلان المطلق:**

البطلان المطلق هو البطلان المتعلق بالنظام العام، والذي يجوز التمسك به في أية مرحلة كانت عليها الدعوى، ولو لأول مرة أمام المحكمة العليا، كما تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها حتى ولو لم يطلبه الخصوم، وقد اتفق القانون اليمني والقوانين المقارنة على هذا، حيث نصت المادة (397) بقولها: (إذا كان البطلان راجعا لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بكيفية رفع الدعوى الجزائية أو بتشكيل المحكمة أو بولايتها بالحكم في الدعوى أو بعلانية الجلسات أو تسبيب الأحكام أو حرية الدفاع أو علانية النطق بالأحكام أو إجراءات الطعن أو العيب الإجرائي الجوهري المهدر لأي حق من حقوق المتقاضين فيها أو غير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام؛ جاز التمسك به من جميع الأطراف في أية حالة كانت عليها الدعوى، وتقضي به المحكمة من تلقاء نفسها، ويعتبر تضمين الحكم تخييراً للمحكوم عليه بين عقوبة الحبس أو الغرامة بطلاناً يتعلق بالنظام العام)، ومثل هذا النص نصت المادة (332) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

وفي نفس الصدد نصت المادة (222) من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي بقولها: (إذا كان البطلان راجعاً لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة، أو بولايتها للحكم في الدعوى، أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها، أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام، جاز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى، وتقضي به المحكمة ولو بغير طلب).

**ثانيا: البطلان النسبي:**

هو ذلك البطلان المتعلق بمصلحة الخصوم، والذي يجب التمسك به من قبل الخصم صاحب المصلحة والدفع ببطلانه في حينه، ولا تتصدى له المحكمة من تلقاء نفسها، كما يجوز التنازل عنه، كما أنه يقبل تصحيح الإجراء الباطل، ويكون التصحيح بقبول صريح أو ضمني للإجراء الباطل من صاحب المصلحة، أو عن طريق تحقيق الغرض من الإجراء الباطل([[263]](#footnote-263)) .

وشدد المشرع اليمني على هذا النوع من البطلان في قانون الإجراءات الجزائية اليمني إذ نصت المادة (398) بقولها: (في غير أحوال البطلان المتعلقة بالنظام العام يسقط حق الخصم في الدفع ببطلان الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الذي تجريه النيابة العامة أو المحكمة إذا كان له محام وحصل الإجراء بحضوره بغير اعتراض منه ويسقط حق الدفع بالبطلان بالنسبة للنيابة العامة إذا لم تتمسك به في حينه).

ومثل هذا النص تضمن قانون الإجراءات الجنائية المصري في المادة (333) إذ نصت بقولها: (في غير الأحوال المشار إليها في المادة السابقة يسقط الحق في الدفع ببطلان الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو التحقيق بالجلسة في الجنح والجنايات إذا كان للمتهم محام، وحصل الإجراء بحضوره دون اعتراض منه.

أما في مواد المخالفات فيعتبر الإجراء صحيحاً، إذا لم يعترض عليه المتهم، ولو لم يحضر معه محام في الجلسة، وكذلك يسقط حق الدفاع بالبطلان بالنسبة للنيابة العامة إذا لم تتمسك به في حينه) .

ونص قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي في المادة (223) على : (فيما عدا الحالات التي يتعلق فيها البطلان بالنظام العام لا يجوز أن يتمسك بالبطلان إلا من شرع لمصلحته ما لم يكن قد تسبب فيه).

**ثالثا: أهمية التمييز بين البطلان المطلق والبطلان النسبي:**

تكمن أهمية التمييز بين البطلان النسبي والبطلان المطلق في الآتي:

1. البطلان المطلق تستطيع المحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها ولو لم يطلبه أحد من الخصوم، أما البطلان النسبي فلا تقضي به المحكمة إلاّ بناءً على طلب أحد الخصوم التي تقررت القاعدة لمصلحته.
2. البطلان المطلق يجوز أن يتمسك به كل من له مصلحة في تقريره، بينما البطلان النسبي فلا يجوز أن يتمسك به إلاّ من تقررت القاعدة الإجرائية لمصلحته.
3. البطلان المطلق لا يجوز التنازل عنه إطلاقاً، أما البطلان النسبي فيجوز التنازل عنه صراحةً أو ضمناً.
4. العمل الإجرائي الباطل بطلاناً مطلقاً يتقرر بقوة القانون، فلا حاجة إلى صدور حكم بتقريره، أما العمل الباطل بطلاناً نسبياً فيظل قائما وينتج آثاره القانونية حتى يقرره القاضي.
5. البطلان المطلق يجوز التمسك به في أي مرحلة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض، بخلاف البطلان النسبي الذي لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض.

**المطلب الثاني**

**أحكام الدفع ببطلان الاعتراف وعبئ اثباته**

الدفع ببطلان الاعتراف هو دفع يثيره من له صفة ومصلحة في الأمور الموضوعية أو القانونية أثناء المرافعة، إذا كان محل الدفع متعلق بمصلحة الخصم، ويهدف من خلاله إلى إبطال الاعتراف المعيب، وسوف نوضح في هذا المطلب التعريف بالدفع وطبيعته من خلال فرع أول، ثم نسترض شروطه وعبئ اثباته من خلال فرع ثاني، على النحو الآتي:

**الفرع الأول**

**تعريف الدفع وطبيعته القانونية**

سنتناول تعريف الدفع ثم طبيعته القانونية على النحو الآتي:

**أولا: تعريف الدفع بالبطلان:**

يعرف الدفع لغة بأنه: الإزالة، يقال: دفعه يدفعه دفعاَ ودفاعاً، ودافعه، ودفعه فاندفع، ودافع عنه: بمعنى: دفع، والمدافعة تعني المماطلة يقال دافع فلان فلاناً في حاجته: إذا ماطله فيها فلم يقضها، ويقال: دفعته عني فاندفع، ودفع القول: ردَّه بالحجة، ودفعتُ الشيء أدفعه دفعاً، ودافع الله عنه السوء، والأذى والمكروه مدافعة ودفاعًا بمعنى: دفع أي: حامى عنه، وانتصر له ومنه الدفاع في القضاء والخصومات)([[264]](#footnote-264)).

أما تعريف الدفع في القانون الجنائي فإنه لم يرد تعريف له في قانون الإجراءات الجزائية اليمني، ولا في قانون الإجراءات الجنائية المصري، ولا في نظام الإجراءات السعودي، والملاحظ أن التعريف الاصطلاحي للدفع في قانون المرافعات، يختلف عن تعريفه في القانون الجنائي، ويرجع السبب في هذا الاختلاف لاختلاف طبيعة كل من القانونين، إذا أن الدفع في قانون المرافعات يطلق على جميع وسائل الدفاع التي للخصم أن يستعين بها ليجيب على دعوى خصمه بقصد تفادي الحكم لخصمه بما يدعيه سواء كانت هذه الوسائل موجهه إلى الخصومة أو بعض إجراءاتها، وقد عرفت المادة (179) من قانون المرافعات اليمني الدفع بأنه: ( دعوى يبديها المدعى عليه أو الطاعن اعتراضا على موضوع الدعوى أو الطعن أو شروط قبولهما أو أي اجراء من إجراءاتهما) ، بينما الدفع في القانون الجنائي يتعلق في الجانب القانوني فقط، ولما كان القانون الجنائي لم يعرف الدفع فقد اجتهد فقهاء القانون الجنائي في تعريفه، فعرفه البعض بأنه: "أوجه الدفاع الموضوعية أو القانونية التي يثيرها الخصم لتحقيق غايته في الخصومة في الدعوى" ([[265]](#footnote-265)).

وعرفه بعضهم بأنه "أوجه الدفاع القانونية المختلفة التي مؤدى الأخذ بها عدم الحكم على المدعى عليه من قبل المحكمة المنظور أمامها الدعوى بناءً على التهمة المنسوبة إليه"([[266]](#footnote-266)).

ويعرفه الدكتور محمود نجيب حسني بأنه: "الدفاع الجوهري الذي من شأنه لو صح تبرئة المتهم وتغيير وجه الرأي في الدعوى" ([[267]](#footnote-267)).

ونرى أن التعريف الأول لا يتعلق بالدفع فقط وإنما بوسائل الدفاع عموماً، أما التعريف الثاني فإنه ينطبق على الدفوع الموضوعية التي تستهدف الوصول للبراءة أو تفادي الحكم على المتهم، ونحن نعرف الدفع الاجرائي بأنه: (ذلك الدفع الذي يتعلق بإجراءات نظر الدعوى الجزائية بداء من جمع الاستدلالات والتحقيق وصولا إلى اتصال المحكمة بها، ويهدف إلى عدم الاعتداد بالآثار القانونية المترتبة على العمل الإجرائي المخالف للقانون).

**ثانيا: الطبيعة القانونية للدفع ببطلان الاعتراف:**

تختلف الطبيعة القانونية للدفع ببطلان الاعتراف نتيجة لاختلاف عيوب الاعتراف فإن كانت هذه العيوب متعلقة بمصلحة الخصوم فإن الدفع بشأنها يكون دفعا متعلقا بالنظام العام، وفي هذا فإن كل إجراء يتعلق بالحرية الشخصية للأفراد أو بحرياتهم العامة كالدفع ببطلان الاعتراف لصدوره عن إكراه يعتبر دفعا متعلقا بالنظام العام ولا يجوز التنازل عن التمسك به ولو رضي به صاحب الشأن، فهو من النظام العام وأن القواعد الجزائية التي تحمي الشرعية أو تؤكدها هي من صميم النظام العام ويعتبر بطلانها مطلقا يترتب عليه عدم جواز التنازل عن التمسك بالبطلان، وأن من واجب المحكمة القضاء به من تلقاء، نفسها وبغير طلب، وأنه يجوز التمسك بهذا البطلان في أي مرحلة كانت عليها الدعوى، ولو لأول مرة أمام المحكمة العليا.

أما بالنسبة لطبيعة الدفع ببطلان إجراء باطل كالقبض والتفتيش، هو دفع متلق بمصلحة الخصوم، وأن البطلان المترتب عليها هو بطلان نسبي يجب على المتهم التمسك به من تلقاء نفسه أمام محكمة الموضوع حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه، ولا يجوز إبداؤه لأول مرة أمام المحكمة العليا([[268]](#footnote-268)).

والخلاصة أنه إذا أثير الدفع ببطلان الاعتراف المتعلق بمصلحة الخصوم أمام المحكمة، فإنه يقع عليها تقرير البطلان وقبول الدفع به بشرط احترام شروط إبداء الدفع الشكلي، أما إذا بني الاعتراف على خرق قاعدة من قواعد النظام العام فإنه يتعين على المحكمة تقرير بطلانه من تلقاء نفسها حتى ولو لم يدفع به المعترف نفس أو دفاعه.

**الفرع الثاني**

**شروط الدفع ببطلان الاعتراف وعبئ اثباته**

يشترط للدفع ببطلان الاعتراف شروطا شكلية وأخرى موضوعية، نوضحها من خلل فقرة أولى، وأما بخصوص عبئ اثبات الدفع بالبطلان فقد خصصا له الفقرة الثانية من هذا الفرع، على النحو الآتي:

**أولا: شروط الدفع:**

يشرط لإبداء أي دفع شروطا شكلية وأخرى موضوعية، والشروط الشكلية ينبغي على المحكمة أن تتيقن من وجودها أولاً قبل التأكد من توافر الشروط الموضوعية، وفيما يلي نذكر الشروط الشكلية والموضوعية.

**1- الشروط الشكلية:**

تتمثل الشروط الشكلية في الصفة والمصلحة ووقت ابداء الدفع، ونستعرض هذه الشروط من خلال الآتي:

**أ- المصلحة في إبداء الدفع:**

يلزم أن يكون الشخص الذي يتمسك بالدفع بالبطلان له مصلحة في الدفع، ويقصد بالمصلحة المنفعة التي يبتغي المدعي الحصول عليها بتحقيق حماية حقه من الاعتداء([[269]](#footnote-269)).

ولا يشترط أن تكون الفائدة محققة بل يكفي أن تكون محتملة، وهذا تطبيقاً للقاعدة القانونية في المسائل الجنائية والمدنية والتجارية هي أنه:( حيث لا مصلحة لا دعوى) ولا توجد حاجة إلى تقريرها بنص تشريعي، وبهذا فالمصلحة شرط لازم في كل دعوى أو دفع أو طعن سواء كان بطريق عادي(الاستئناف) ، أم بطريق غير عادي (النقض) فحيث تنتفي المصلحة لا يكون مقبولاً، أي أن المصلحة هي مناط الدعوى والدفع والطعن ([[270]](#footnote-270))، وشرط توافر المصلحة في الدفع محل اتفاق بين القانون اليمني والقوانين المقارنة.

ولم يرد النص عليها في قانون الإجراءات الجزائية اليمني، وقانون الاجراءات الجنائية المصري، ونظام الاجراءات الجزائية السعودي، وذلك للنص عليها في قانون المرافعات اليمني والمصري، ونظام المرافعات السعودي، وليس ضروريا أن يتم النص عليها في القانون الجناىي، وذلك لأن اشتراط المصلحة في قانون المرافعات يغني عن ذلك، كما تعد المصلحة من قبيل المبادئ العامة فإنها تطبق دون الحاجة إلى النص عليها في القانون.

فقد نصت المادة (3) من قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري بأن: (لا تقبل أي دعوى كما لا يقبل أي طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة شخصية ومباشرة وقائمة يقدرها القانون).

وبطبيعة الحال لا تتوافر المصلحة في الطعن ببطلان الاعتراف إلا إذا كانت المحكمة قد عولت عليه في إدانة المتهم أو تأخرت به في تكوين قناعتها([[271]](#footnote-271)).

ويشترط في المصلحة أن تكون قائمة وقت إبداء الدفع وأن تكون مقررة في القانون أيضاً للاستفادة من الدفع، وعليه فإنه يشترط في صاحب الدفع بالبطلان أن تكون لديه مصلحة في التمسك بالبطلان أو الحماية التي تتحقق من الاعتداء الذي أحدثه الإجراء الباطل ([[272]](#footnote-272))، فلا توجد مصلحة للمتهـم في الدفع ببطلان إجراءات التحقيق طالما أن المحكمة قد استندت في إدانته على اعترافه المستقل عن هذه الاجراءات.

ويعــد انتفــاء المصــلحة مــن الــدفوع المتعلقــة بالنظــام العــام لأن شــرط تــوافر المصــلحة متصــل بوظيفـــة القضـــاء ودوره فـــي الحيـــاة الاجتماعيـــة، وهـــي تـــأبى أن ينشـــغل القضـــاء بمـــا لا صالح له فيه فهو مقرر حماية للصالح عام([[273]](#footnote-273)).

وخلاصة القول أن المصلحة ببطلان الاعتراف تتوافر متى توافر عيب في الاعتراف الصادر عن المتهم.

**ب- الصفة في الدفع والتمسك فيه:**

يستلزم أن يكون الشخص الذي يتمسك بالدفع بالبطلان له صفة في الدفع أو في الدعوى مثار الدفع، مما تجدر إليه الإشارة أنه يجب التمييز بين الدفع المتعلق بالنظام العام والدفع المتعلق بمصلحة الخصوم ففي الدفع الأول يتطلب أن تكون لمقدم الدفع مصلحة التمسك فيه أي يكون لكل ذي مصلحة التمسك بالدفع، وعلى المحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها ولو بغير طلب، أما البطلان المتعلق بمصلحة الخصوم فإنه لا يجوز التمسك به إلا لمن تقرر لمصلحته البطلان.

**ج- إبداء الدفع قبل أقفال باب المرافعة:**

يقصد بإقفال باب المرافعة هو إغلاق جميع طرق الدفوع بانتهاء إجراءات المحكمة الشفوية والكتابية أي خروج الدعوى وابتعادها عن الخصوم ودخولها في حوزة المحكمة ويكون ذلك من خلال القرار الصادر من المحكمة بحجز الدعوى للنطق بالحكم وفيها يتطلب الأمر استلام القاضي الدعوى ليقوم بتدقيقها وتفحصها وصولاً إلى إصدار الحكم بها، أي أن للدفاع قبل القرار الصادر من المحكمة بحجز الدعوى للحكم الحق في أن يبدي ما يشاء من الدفوع بأنواعها القانونية أم الموضوعية أم الجوهرية أم غير الجوهرية أما بعد صدور ذلك من المحكمة، فلا يجوز له تقديم الدفع إلا بعد تقديم طلب إلى المحكمة لفتح باب المرافعة من جديد لإبداء أي وجه من أوجه الدفوع أو لتقديم مستندات جديدة لم تكن متوفرة لديه أثناء نظر الدعوى، وهذه المستندات تفيده في الدعوى وتجعله في مركز قانوني أفضل أو تستجد بعض الأمور التي تكون في صالحه، لذلك يحق للمتهم تقديم طلب بفتح المرافعة وهذا الطلب يخضع للسلطة التقديرية للمحكمة إذ لها أن تقرر فتح باب المرافعة إذا رأت في فتحها يحقق العدالة([[274]](#footnote-274)).

ويحق للمحكمة أن تلجأ إلى فتح باب المرافعة من تلقاء نفسها إذا رأت أن هناك بعض الأمور الغامضة تريد استيضاحها من الخصوم وبالتالي يحق للخصوم تقديم الدفوع التي يريدوا تقديمها.

فإذا استوفيت إجراءات المحاكمة وقفل باب المرافعة فإن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابة الخصم إلى ما يطلبه من فتح باب المرافعة لتقديم ما يعن له من دفوع أو من طلبات تحقيق وفي ذلك قضت محكمة النقض بأنه" على المحكمة عدم ردها على دفاع لم يثر أمامها ) ، وقضت بأنه" لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الأول لم يثر شيئا عما ينعاه من أسباب طعنه عن بطلان التسجيلات التي أجرتها الشرطة، فليس له من بعد أن يثير هذا الأمر أمام محكمة النقض لأول مرة، إذ لا يعدو إلا أن يكون تعييبا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم، هذا إلا أنه ليس ما يمنع المحكمة من الأخذ بهذه التسجيلات على سبيل الاستدلال ما دام أنه كان مطروحا على بساط البحث وتناوله الدفاع بالمناقشة ) ([[275]](#footnote-275)).

**2- الشروط الموضوعية للدفع ببطلان الاعتراف:**

يشترط الفقه القانوني للدفع ببطلان الاعتراف عدد من الشروط الموضوعية نوضحها في الآتي:

**أ- أن يكون الدفع صريحاً جازماً يقرع سمع المحكمة:**

يشترط في الدفع الذي تلتزم به محكمة الموضوع بالرد عليه بالقبول أو الرفض هو الدفع الصريح والجازم الذي يقرع سمع المحكمة ، ويشمل على بيان ما يرمي إليه ويصر عليه مقدمه في طلبه، في حين الكلام الذي يلقي في غير مطالبه جازمة ولا إصرار عليه فلا تثريب على المحكمة إن هي لم ترد عليه([[276]](#footnote-276)).

وقد قضت محكمة النقض بأنه: (يجب إبداء الدفع ببطلان القـبض والتفتيش في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه فإذا كان المـدافع عـن الطـاعن قـد أبـدا فـي مرافعتـه أن القضية مختلفة من أساسـها وأن يـراد تصـويرها علـى أنهـا حالـة تلـبس وأن التصـور المقـول بـــه مشـــوب بأنـــه غيـــر واقعـــي، فـــإن هـــذه العبـــارة المرســـلة لا تفيـــد الـــدفع بـــبطلان القـــبض والتفتيش سواء كان هذا الـدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها أو كان ببطلان الاعتراف لصـدوره على إكراه، كما قضت محكمة النقض بأنه: لا يكفي أن يكون الدفع أو الطلـب مسـتفاداً ضمناً من المرافعة إذا سكت صاحب الشأن عن إبدائه بصورة صريحة واضحة) ([[277]](#footnote-277)).

ولكي يكون الدفع صريحا فللمتهم الحق في تكراره في محاضر الجلسات التالية إذ أن هذا التكرار يدل على إصرار مقدمه على التمسك بالدفع ، وأن التمسك به يجب أن يكون بصورة جازمة وصريحة وواضحة لا غموض ولا لبس فيها، ليتسنى للمحكمة أن تقوم بالرد على الدفع بالقبول أو الرفض ، أما إذا كان المتهم أو وكيله قد اقتصر على القول ببطلان إجراءات التفتيش في عبارة عامة مرسلة لا تشمل على بيان مقصده منه ،فإن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد عليه إذ يلزم أن يقوم دفعه في عبارة صريحة تشمل على بيان المراد منه([[278]](#footnote-278)).

**ب- أن يكون للدفع أصل ثابت في الأوراق:**

يراد به أن يكون الدفع عند الحكم في الدعوى له وجود في أوراقها سواء كان في محاضر الجلسات أو المذكرات التي يقدمها الخصوم ، وهذه الأوراق هي جزء من إجراءات المحاكمة أمام القضاء، لذا فان التعويل أو الأخذ بها مرهون بأن تكون قد أثبتت أمام المحكمة([[279]](#footnote-279)).

وقد قضـت محكمـة الــنقض أن (خلــو محضــري جلســتي المحاكمــة مــن الــدفع بــبطلان التفتــيش بغيــر أنثــى لا يقبــل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، وقضت بأن دفع الطاعن غير مقبـول مـا دامـت الأوراق قد خلت من ثمة تفتيش لمنزل)([[280]](#footnote-280)).

**ج- أن يكون الدفع منتجاً أي ظاهر التعلق بموضوع الدعوى:**

يقصد بالدفع الظاهر المتعلق بموضوع الدعوى هو الذي يكون الفصل فيه لازماً للفصل في الموضوع وإلا فالمحكمة ليست ملزمة بالرد عليه صراحة ، بل يجوز لها أن ترفضه ضمناً لأن الخصم الذي يثير دفعاً من هذا القبيل لا يكون صاحب مصلحة في المطالبة بالرد عليه مسبباً([[281]](#footnote-281)).

وفي ذلك قضت محكمة النقض المصرية بأنه: ( تلتزم المحكمة في تسبيب حكمها فضلاً عن الرد على الـدفوع الجوهريـة الـرد علـى أوجـه الــدفاع الجوهريــة وإلا شــاب حكمهــا القصــور فــي التســبيب، والــدفاع الجــوهري هــو الــذي يترتــب عليه لو صح تغيير وجه الرأي في الدعوى أو لتعلقه بالدليل المقـدم فيها)([[282]](#footnote-282)).

**د- عدم التنازل الصريح أو الضمني عن الدفع:**

يقصد بالتنازل (إعلان ممن له حق التمسك بالبطلان برغبته في عدم توقيع البطلان وهو أن يكون صريح أو ضمنياً)([[283]](#footnote-283))، ومما يجب ملاحظته أن التنازل عن الدفع ببطلان الاعتراف لا يكون إلا بصدد الدفـوع الغيـر المتعلقة بالنظام العام، لأن الدفع المتعلق بالنظام لا يجوز التنازل عنه).

أما الدفع المتعلق بمصلحة الخصوم فلصاحب الشأن أن يتنازل عنه ، وهناك صورتين للتنازل أولهما التنازل الصريح عن الدفع بصورة واضحة، وهذا التنازل يترتب أثره في مواجهة الكافة أي زوال أثر البطلان وهو باتِ لارجوع فيه، ويرى البعض أنه يجوز التراجع عنه([[284]](#footnote-284))، أما إذا حدث التنازل عن الدفع بالبطلان قبل حصوله فهو باطل لانعدام محله وسببه، فلا يوجد ثمة بطلان في العمل الإجرائي قد صححه التنازل.

**ثانيا: عبئ اثبات الدفع ببطلان الاعتراف:**

يعـــرف الإثبـــات فـــي المـــواد الجنائيـــة بأنـــه: (إقامة الدليل على وقوع الجريمة بوجه عام ونسـبتها إلى المتهم بوجه خاص)([[285]](#footnote-285))، وعرفه الدكتور محمود نجيب حسني، بأنه: (إقامـــة الـــدليل لـــدى الســـلطات المختصـــة بـــالإجراءات الجنائيــة علــى حقيقــة واقعــة ذات أهميــة قانونيــة بــالطرق التــي حــددها القــانون، ووفــق القواعــد التي أخضعها لها)([[286]](#footnote-286)).

ويتفـق القـانون المـدني مـع القانون الجنائي في أنه لا يمكن الحكم على شخص بدون المثـول أمـام القاضـي لتقـديم حججـه، إلا أن محــل كــل منهمــا مختلــف فمحــل الإثبــات المــدني حقيقــة قانونية بينمـا محـل الإثبـات الجنـائي واقعـة ماديـة، ومـؤدى هـذا الاخـتلاف أن الإثبـات المـدني يقــوم بإعــداد الــدليل مقدما أما الإثبــات الجنــائي فــلا تنشــأ الحاجــة إليــه إلا بعــد وقــوع الجريمــة والبحــث عــن دليــل عليهــا وعلــى مرتكبهــا، لأن الواقعــة الإجراميــة محــل الإثبــات لا يمكــن توقعهــا حتى يُعد الدليل عليها مقدما([[287]](#footnote-287)).

ولقد اختلف الفقه والقضاء على عبئ اثبات الدفع ببطلان الاعتراف، فذهب اتجاه في الفقه المصري إلى أنه لما كان الأصل في الإنسان أنـه مسـئول عـن أفعالـه فـإن نفي هذا الأصل يقع على من يدعي به([[288]](#footnote-288)).

وذهـب اتجـاه آخـر إلـى أنـه إذا كـان المـدعى عليـه فـي المواد المدنيـة يلتـزم بإثبـات الـدفع، إلا أنـه لا مجـال لهـذه القاعـدة في الإجراءات الجنائية حيث يُفترض في المتهم البراءة، فإذا مـا دفـع المـتهم دفعـاً مـن شـأنه إعفـاؤه مـن المسـئولية أو مـن العقـاب أو غيرهـا فإنه لا يُطالـب بإثبـات دفعـه، ذلـك أن مثـل هـذا أشـبه بإثبـات القـانون نفسـه، وهـو يـدخل ضـمن وظيفة الادعاء والقاضي؛ فالرد علـى هـذه الـدفوع وإثبات عـدم صـحتها هـو دعامـة الادعاء فـي دعواه، وعلى القاضي أن يحققها من تلقاء نفسه ولو لم يدفع بها المتهم، ومن بـاب أولـى يجـب عليه تحقيقها إذا دفع بها المتهم ([[289]](#footnote-289))، ومن ثم فإنه يكفي أن يتمسك المتهم بالـدفع دون أن يلـزم بإثبــات صــحته، وعلــى النيابــة العامــة والمحكمــة التحقــق مــن مــدى صــحته لاســيما إذا كانــت الدفوع تتعلق بالنظام العام([[290]](#footnote-290)).

والقانون اليمني اعتبر محاضر التحقيق أو الجلسات مستندات رسمية، فإذا صدر الاعتراف في هذه المحاضر ودفع المتهم ببطلان الاعتراف نتيجة وجود عيب فيه فإنه يقع عليه إثبات ذلك العيب وإثبات دفعه، وإثبات الدفع يكون بالطعن بالتزوير في هذه المحاضر، وعلى المتهم أن يثبت التزوير، حيث أن الأصل في هذه المحاضر الصحة، ومن يدعي أو يدفع خلاف ذلك وجب عليه الإثبات.

المبحث الثاني

أثر عيوب الاعتراف

إن أثر عيوب الاعتراف هو البطلان، ولكن يتخلف نوع البطلان باختلاف العيوب التي شابت الاعتراف الصادر عن المتهم، وبالتالي يختلف نوع البطلان المقرر عن هذه العيوب، فهناك كثير من عيوب الاعتراف متعلقة بالنظام العام، وهناك بعضا من العيوب متعلقة بمصلحة الخصوم، فما هي العيوب التي يلحقها البطلان المطلق، وما هي التي يلحقها البطلان النسبي، هذا ما نحاول الإجابة عليه في هذا المبحث من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: أثر عيوب الاعتراف المتعقلة بالنظام العام.

المطلب الثاني: أثر عيوب الاعتراف المتعقلة بمصلحة الخصوم.

**المطلب الأول**

**أثر عيوب الاعتراف المتعقلة بالنظام العام**

إن آثار العيوب المتعقلة بالنظام العام هي الأكثر، وهي عيوب تلحق بالمتهم، وبالاعتراف ذاته، ويترتب عليها قانوناً بطلان الاعتراف بطلانا مطلقا، وهذا ما سوف نتعرف عليه، من خلال الفرعين الآتيين:

**الفرع الأول**

**أثر العيوب المتعلقة بالصفة والأهلية**

عدم مراعاة الصفة والأهلية عند أخذ دليل الاعتراف يجعل من الاعتراف دليلا معيبا يترتب عليه البطلان، حيث أن جزاء عدم توافر التمييز والإدراك هو البطلان المتعلق بالنظام العام، وذلك باعتبار أن التمييز والإدراك هما أساس حرية الشخص في الاختيار، ولا يمكن مصادرة هذه الحرية أو افتراضها لتعلقها بالنظام العام([[291]](#footnote-291)) .

فيجوز التمسك بهذا البطلان في أية حالة تكون عليها الدعوى، وتقضي به المحكمة ولو بغير طلب، كما أن البطلان يمتد إلى جميع الآثار التي تترتب عليه مباشرة؛ فما بُني على باطل فهو باطل، وسوف نوضح ذلك في الآتي:

**أولا: أثر عيب الصفة في الاعتراف:**

إذا صدر الاعتراف من غير ذي صفة فإنه يكون منعدما ولا حجية له مطلقاً، ويتصور صدور الاعتراف من غير ذي صفة في عدة حالات هي:

١**-صدور الاعتراف قبل إحاطته بالتهمة المنسوبة إليه:**

إذا صدر الاعتراف قبل مواجهة المعترف في التهمة؛ فإن ذلك الاعتراف يكون قد صدر من غير ذي صفة ، وبالتالي لا يعتد به، حيث أن مواجهة الشخص بالتهمة المنسوبة إليه حقاً كفلته التشريعات الوطنية والدولية ([[292]](#footnote-292))، وقبل أن يتم مواجهة الشخص بالتهمة المنسوبة إليه يكون عديم الصفة في الاعتراف الصادر عنه.

**2- صدور الاعتراف في غير الواقعة ذاتها:**

إذا صدر اعتراف المتهم في واقعة أخرى غير تلك الواقعة محل الاتهام، فإن ذلك لا يعد اعترافا في الواقعة محل الاتهام، ذلك أنه انصب على واقعة أخرى ليست ذات صلة في الاتهام، وعليه فإن هذا الاعتراف يعتبر هو والعدم سواء لصدوره في غير الواقعة محل الاتهام والسبب هو عدم صفة المتهم في الاعتراف.

**3- صدور الاعتراف من غير المتهم نفسه:**

إذا صدر الاعتراف من غير المتهم كأن يصدر من متهم مشارك ومساهم في الجريمة على نفسه وعلى غيره من المتهمين، فإنه يكون اعترافا قاصرا على المتعرف وحده، ولا يعد اعترافا في حق المتهمين الآخرين، ذلك أن الصفة متهمة في الاعتراف، ولا يقبل اعتراف متهم على متهم آخر، كما أن تسليم محامي المتهم بالتهمة المنسوبة لموكله لا يعد اعترافا لعدم صفة المحامي في الاعتراف.

**ثانياً: أثر عيب فقدان الأهلية في الاعتراف:**

يكون أثر صدور الاعتراف من غير ذي أهلية باطلا، ولا يعتد به قانونا، كونه اعترافا معيبا؛ لأن المعترف يكون غير متمتع بالإدراك والتمييز، وعليه فإن الاعتراف الناتج عن غير أهلية يكون باطلا، ويتصور ذلك في الآتي:

١**-اعتراف الصغير دون السابعة:**

الاعتراف الصادر من الصغير الذي لم يتجاوز السابعة، لا يعتد به ويكون باطلا وذلك لانعدام التمييز والإدراك لديه.

والقانون اليمني والمقارن لا يعتدون باعتراف الصغير، لعدم مسؤولية الطفل الذي لا يتجاوز سنه سبع سنوات جنائياً، وذلك لعدم تمييزه وإدراكه، وبالتالي يكون اعترافه غير مقبول لهذا السبب، وهذا ما نصت عليه المادة (31) من قانون العقوبات اليمني بقولها: ( لا يسأل جزائياً من لم يكن قد بلغ السابعة من عمره وقت ارتكاب الفعل المكون للجريمة).

**٢- اعتراف المجنون أو المصاب بعيب عقلي:**

لا يعتد باعتراف المتهم المصاب بالجنون، أو مرض عقلي أو نفسي؛ لأن هذه الحالات تعدم الشعور والإدراك، وتؤثر في مقدرة المتهم على فهم ماهية أفعاله وطبيعتها وتوقع آثارها، والمشرع المصري استخدم لفظ (عاهة العقل) لكل ما يشمل حالات اضطراب القوى الذهنية التي يزول فيها الإدراك والاختيار([[293]](#footnote-293))، وكذلك حال المشرع اليمني استخدم نفس اللفظ تحت عنوان العيب العقلي، حيث نص على([[294]](#footnote-294)) (لا يسأل من يكون وقت ارتكاب الفعل عاجزاً عن إدراك طبيعته ونتائجه بسبب : 1- الجنون الدائم أو المؤقت أو العاهة العقلية).

ومثل ذلك ذهب إليه القانون الإماراتي فقد نصت المادة (60) من قانون العقوبات الإماراتي على أنه (لا يسأل جنائياً من كان وقت ارتكاب الجريمة فاقداً الإدراك أو الإرادة لجنون أو عاهة في العقل أو غيبوبة ناشئة عن عقاقير أو مواد مخدرة أو مسكرة أياً كان نوعها أعطيت له قسراً عنه، أو تناولها بغير علم منه بها، أو لأي سبب آخر يقرر العلم أنه يفقد الإدراك أو الإرادة)، وقد خلا المشرع السعودي من النص على العاهة العقلية.

ومما سبق يتضح أن اعتراف المجنون والمصاب بعاهة عقلية يعد باطلا لعدم توافر الأهلية لدى المجنون والمصاب بالعاهة وهذا مما لا خلاف فيه في القانون اليمني والقوانين المقارنة ذلك أن انعدام الأهلية لدى المعترف يجعل اعترافه باطلا وغير مقبول قانونا.

٣**-اعتراف السكران:**

إذا اعترف المتهم وهو في حالة سكر، وكان فاقداً الشعور وقت الإدلاء باعترافه نتيجة تناوله للمواد المسكرة كالكحول وغيرها قهراً وإجباراً، فإن اعترافه يكون معيباً وباطلاً وغير صحيح قانوناً، وكذلك إذا صدر الاعتراف من سكران بسكر اختياري فلا يعتد به أيضاً كونه صدر من شخص غير مدرك لما اعترف به؛ لأن اعتراف السكران الذي سكر بإرادته أو بإكراه لا يكون صحيحاً، ولا يمتد إلى الاعتراف، وهذا مظهر من مظاهر الاختلاف بين الأهلية الإجرائية والأهلية الجنائية، فالشخص السكران باختياره أهل للمسؤولية الجنائية افتراضاً، ولكن لا يمكن أن يكون أهلا للاعتراف([[295]](#footnote-295))، ذلك أن السكر يعد من موانع المسؤولية الجنائية، وفقا لقواعد المسؤولية الجنائية، وذلك لفقدان الوعي لدى السكران.

وقد فرق الفقهاء بين السكر الذي يذهب العقل والوعي والذي لا يفقده، فإذا كان السكر لدى الشخص لم يفقده الشعور تماماً، فإنه لا يبطل اعترافه، وللمحكمة أن تأخذ به إذا تائيد بأدلة أخرى، مع مراعاة أن تقدير توافر السكر وفقدان الوعي من المسائل الموضوعية التي تخضع للسلطة التقديرية للمحكمة([[296]](#footnote-296)).

وقد استقر الشراح([[297]](#footnote-297)) على صحة الاعتراف الصادر من المتهم وهو في حالة سكر، إذا كان المتهم لا يزال في وعيه، وصدر الاعتراف عن إرادة حرة، ولو كان ذلك يضعف من قيمته.

ولا يعنى هذا الاتجاه التسليم بصحة الاعتراف الصادر من السكران، ذلك أن هذا الاعتراف لا يُعد صحيحاً إلا إذا ثبت أن المتهم كان في وعيه وإدراكه؛ أي أن السكر لم يصل إلى حد إفقاد الوعي أو الإدراك، ولذا قضي بأنه إذا كان سكر المتهم وصل إلى درجة الهوس، وكان غير قادر على فهم معنى إقراراته فإن الاعتراف يكون غير مقبول([[298]](#footnote-298)).

ولقد فرق المشرع اليمني بين السكر الاختياري والسكر غير الاختياري في العقوبة، وبالتالي يختلف حكم كل منهما، وهذا ما نصت عليه المادة (33) من قانون الجرائم والعقوبات اليمني بقولها: (لا يسأل من يكون وقت ارتكاب الفعل عاجزاً عن إدراك طبيعته ونتائجه بسبب: تناول مواد مسكرة أو مخدره قهراً عنه أو على غير علم منه بها أو لضرورة فإذا كان ذلك باختياره وعلمه عوقب كما لو كان الفعل قد وقع منه بغير سكر أو تخدير).

ونستخلص مما سبق أن عيب عدم تتوافر الأهلية الإجرائية لدى المعترف كأن يكون غير مدرك لماهية أقواله، أو لم تصبغ عليه صفة متهم، أو يكون غير ذي صفة في الاعتراف، يكون أثر ذلك هو البطلان المتعلق بالنظام العام، ويجوز التمسك به في أي مرحلة تكون عليها الدعوى الجزائية.

**الفرع الثاني**

**أثر العيوب المتعلقة بالإرادة، والاعتراف ذاته**

توجد عدد من العيوب المتعلقة بالإرادة والاعتراف ذاته يلحقها البطلان المطلق، وسوف نوضحها من خلال الفقرتين الآتيتين:

**أولا: أثر العيوب المتعلقة بالإرادة:**

فقدان حرية الاختيار يترتب عليها بطلان الاعتراف بطلانا مطلقا، وبالتالي لا يكون للاعتراف أي حجية، ذلك أن الإرادة محل اعتبار وشرط أساسي للاعتداد بالاعتراف، حيث أن القاعدة في القانون الجنائي، سواء الموضوعي أو الإجرائي أنه لا يؤبه لقول أو فعل صدر عن إنسان لم يكن فيه حراً مختاراً، ومنها الاعتراف([[299]](#footnote-299)) ، ويتصور انعدام الإرادة التي يكون من آثارها بطلان الاعتراف في الإكراه المادي وبعض صور الإكراه المعنوي، ونبين ذلك في الآتي:

**1- أثر عيب تعذيب المتهم:**

يتحقق التعذيب الذي يعدم حرية الاختيار لدى المتهم في كل حالة تؤدي إلى شل إرادته، نتيجة قوه مادية لا قبل له بمقاومتها، فتعطل إرادته، وبالتالي لا تنسب إليه أقواله وأفعاله لأنها مجردة من الصفة، الإرادية([[300]](#footnote-300)) ،ويكون الاعتراف الصادر نتيجة لهذا الإجراء باطلا بطلانا متعلق بالنظام العام ([[301]](#footnote-301)).

ولقد استقر الفقه والقضاء على أن تعرض المتهم لأي درجة من العنف والتعذيب يؤدي إلى بطلان الاعتراف حتى ولو كان الاعتراف مطابقاً للحقيقة، طالما وقد أخذ من المتهم بالإكراه ([[302]](#footnote-302)).

وبهذا قضت محكمة النقض المصرية في حكم لها بأنه (من المقرر أن الاعتراف يجب ألا يعول عليه ولو كان صادقا، وذلك متى كان وليد إكراه كائنا ما كان قدره، ومن ثم كان يتعين على المحكمة الاستئنافية وقد دفع أمامها ببطلان الاعتراف وقدم لها الدليل من وجود إجابات بالطاعن أن تتولى تحقيق دفاعه، وتبحث هذا الإكراه وسببه وعلاقته بالأقوال التي قيل بصدورها عنه، أما وقد نكلت عن ذلك، فإن حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه والإحالة) ([[303]](#footnote-303)).

**2- أثر عيب الاستجواب المطول:**

إن صدور الاعتراف عن متهم نتيجة الاستجواب المطول يكون معيبا وباطلا، وذلك لأن ذلك الاستجواب يمثل إكراها ماديا للمتهم، وقد أثر في إرادته؛ وذلك لأن الاستجواب المطول يصيب حرية الاختيار لدى المتهم، ويدفع به إلى الاعتراف تخلصاً من الضغط النفسي والعصبي الناتج عن هذا الإرهاق، فمما لا شك فيه أن الاستجواب إذا تم بهذه الطريقة كان اعتداءً على حرية المتهم في الإدلاء بأقواله، واعتداء على حقه في الصمت كون الاستجواب المطول يرهق المتهم ويؤثر في إرادته مما يدفعه إلى الإدلاء بأقوال لم يكن ليصرح بها لولا الإرهاق الذي لحقه جراء إطالة مدة استجوابه([[304]](#footnote-304)) ، وبالتالي فلا يؤخذ بهذا الاعتراف لبطلانه بطلانا مطلقا([[305]](#footnote-305)) .

**3- أثر عيب الوعد، والتهديد والحيلة:**

**أ- أثر عيب الوعد**:

يعد الوعد من وسائل الإكراه المعنوية التي تؤثر على إرادة المتهم وبالتالي تنقص من قيمة وحجية الاعتراف، ومما ينبغي التنبيه عليه في هذا الصدد أنه لا يعد كل وعد أو إغراء مبطلاً أو منقصاً لقيمة الاعتراف ما لم يكن من الصعب على الشخص العادي مقاومته، بحيث يكون من شأنه أن يدفعه إلى الاعتراف بارتكاب الجريمة مثال ذلك وعد المتهم بعدم محاكمته، أو بالعفو عنه، أو بعدم تقديم الاعتراف كدليل ضده في المحاكمة، أو بتخفيف العقوبة التي ستوقع عليه، أو التغاضي عن محاكمته عن بعض التهم إذا اعترف ببعضها الآخر، فإذا وقع الاعتراف نتيجة لذلك، كان باطلاً، طالما صدر نتيجة للتأثير بهذا الوعد([[306]](#footnote-306)).

أما إذا كانت الفائدة التي ستعود إلى المتهم نتيجة الوعد أو الإغراء لا تتناسب مع الضرر الذي سيصيبه من الاعتراف بالجريمة، ولا يكون من شأنه أن يدفع الشخص العادي إلى اعتراف غير حقيقي؛ فإن هذا الوعد أو الإغراء لا يبطل الاستجواب، وبالتالي الاعتراف الناتج عنه، مثال ذلك وعد المتهم بمكافأة مالية أو عينية، فهذا الوعد ليس كافياً لاستبعاد الاعتراف، إذ ليس من المتصور أن يتنازل شخص بريء بإرادته عن حريته أو يفرط في حياته نظير مبلغ من المال إذا اعترف بارتكابه الجريمة، كما أن التوهم بالوعد لا يبطل الاستجواب، وبالتالي الاعتراف الناتج عنه؛ فإذا اعترف المتهم نتيجة لأمل راوده في احتمال العفو عنه، دون أن يكون ذلك بناءً على وعد من المحقق، فيعتبر استجواباً صحيحاً واعترافاً مقبولاً متى ثبت أنه كان صادقاً([[307]](#footnote-307)).

**ب- أثر عيب التهديد:**

لا يعتد بالتهديد كعيب يؤثر في الاعتراف لتأثيره على إرادة المتهم ما لم يكن التهديد غير مشروع، فلا يكفي مجرد خضوع المتهم للتهديد، ما لم يكن هذا التهديد وليد إجراء غير مشروع ([[308]](#footnote-308)) ، وأن يكون هذا التهديد قد أدى مباشرة إلى حمل المتهم على الاعتراف، حيث أنه لو حصل تهديد للمتهم غير مشروع، ولم يعترف المتهم أثر هذا التهديد وإنما حصل الاعتراف من المتهم في ظل مناسبة أخرى، فإن هذا الاعتراف يقع صحيحاً، ولا يجوز للمتهم الاحتجاج بأن هذا الاعتراف جاء في أعقاب تهديد([[309]](#footnote-309)).

ونحن نرى أنه يستوي أن يكون التهديد الحاصل على المتهم من قبل سلطة الاستدلال والتحقيق، أو من قبل الغير، إذ قد يتدخل طرف ثالث ليس له علاقة بجمع الأدلة والتحقيق فيقوم بتهديد المتهم، ويدفعه للاعتراف.

ونلاحظ من كلام الفقهاء أنهم يشترطون شرطين لبطلان الاعتراف الحاصل نتيجة التهديد شرطان هما:

**-صدور التهديد بناءً على إجراءات غير مشروعة:**

من المعلوم أن بعض إجراءات الاستدلالات والتحقيق تتسم بالعنف والشدة، كحبس المتهم مثلا، وهذا لا يعني أن تلك الأعمال تعد تهديدا، لذا ميز الفقه بين الوسائل المشروعة التي اتبعت مع المتهم لحمله على الاعتراف، والوسائل غير المشروعة، إذ أنه لا يكفي مجرد حصول التهديد للمتهم ، ما لم يكن هذا التهديد وليد إجراءات غير مشروعة([[310]](#footnote-310)).

وفي هذا قد قضت محكمة النقض المصرية إذ قالت: (لا يكفي التذرع بالخوف من القبض أو الحبس حتى يتحلل المقر من إقراره، إذا كان القبض أو الحبس قد وقعا صحيحين وفقاً للقانون) ([[311]](#footnote-311)).

كما قضت أيضا بأنه (وكان المدافع عن الطاعن قد دفع أمام درجتي التقاضي ببطلان الاعتراف المنسوب إليه، تأسيساً على أنه مقيد الحرية إذا كان محبوساً تنفيذاً لحكم صدر ضده في قضية أخرى، فإن هذا الوجه من النعي على غير أساس) ([[312]](#footnote-312)).

**-** **أن يؤدي التهديد مباشرةً إلى اعتراف المتهم:**

يفهم من هذا الشرط بأنه لا يكفي مجرد ممارسة التهديد غير المشروع مع المتهم للقول ببطلان الاعتراف، بل يجب أن يكون هذا التهديد قد أدى مباشرة إلى حمل المتهم على الاعتراف، وعلى ذلك إذا رفض المتهم الخضوع تحت تأثير التهديد ولم يصدر منه أي اعتراف على الإطلاق بالرغم من تعرضه لعدة أنواع من التهديد، ثم صدر منه اعتراف في مناسبة أخرى، فلا يجوز له الادعاء بأن هذا الاعتراف قد جاء في أعقاب التهديد، فالعبرة هي بكون هذا الاعتراف أثراً للتهديد ولا يغني عن ذلك مجرد التعاقب الزمني بين الإثنين([[313]](#footnote-313)).

فإذا تحقق هذين الشرطين في التهديد ونتج عن ذلك التهديد اعتراف عن المتهم فإن هذا الاعتراف يكون باطلاً، لأنه صدر عن غير إرادة حرة، علماً أن التأثير على إرادة المتهم من الأمور الموضوعية التي يستقل بالفصل فيها قاضي الموضوع دون معقب عليه من محكمة النقض([[314]](#footnote-314)).

**ج- أثر عيب الحيلة والخداع:**

إن الحيلة والخداع من العيوب المؤثرة في إرادة المتهم، ويترتب على ممارستهما ضد المتهم تأثيرا في الاعتراف الصادر عنه، ذلك أن استعمال الحيلة والخداع الذي يعتبر من أبرز صورهما الاستماع خلسة، والتنصت على المكالمات يمس في إرادة المتهم، وبالتالي يصدر الاعتراف معيباً لصدوره عن غير إرادة حرة.

فالمتهم ما كان ليعترف أثناء مكالمته الهاتفية، إلا وهو مطمئن البال إلى عدم وجود من يسترق السمع؛ فإذا تدخلت السلطات واسترقت السمع، فإنها تكون قد أدخلت عليه نوعا من الغش، الذي يفسد إرادته ويعيبها، بحيث يكون الاعتراف الصادر منه في هذه الحالة غير مستوف لأحد شروط صحته، وهو صدوره بناءً على إرادة حرة([[315]](#footnote-315)) .

إلا أن الفقه القانوني يفرق بين التسجيلات التي تمت قبل الخصومة، والتسجيلات التي تمت بعد قيام الخصومة، فإن كانت التسجيلات التي تمت قبل الخصومة تستبعد ولا يعتد بالاعتراف الثابت فيها، وذلك لحصولها قبل وقوع الجريمة وقبل قيام الخصومة الجنائية، وتعد هذه التسجيلات من قبيل الأدلة التي تقوم بها السلطات في سبيل كشف الجريمة قبل وقوعها، وتعد من قبيل الاستدلال([[316]](#footnote-316)).

أما بالنسبة للتسجيلات التي تثبت الاعتراف الصادر بعد وقوع الجريمة، وتكون بناءً على أمر سلطات التحقيق، ففي هذه الحالة اختلف الفقه بشأنها فبينما يذهب البعض إلى أن الاعتراف الثابت في هذه التسجيلات يكون صحيحاً، بينما يرى البعض الآخر أن الاعتراف المذكور معيباً ولا يقبل، وذلك لأنه جاء فاقدا لأحد شروط صحته، وهو الإرادة الحرة، إذ يجب أن يصدر الاعتراف بناءً على اختيار المتهم ، وعلمه بجميع الظروف التي تحيطه، وعليه فإن هذا الاعتراف قد حصل عليه بطريقة الغش و التدليس ([[317]](#footnote-317)).

**4- أثر عيب تحليف المتهم:**

يعد عيب تحليف المتهم اليمين من العيوب المتعلقة بالإرادة والتي تنتج أثرها في الاعتراف فتبطله، حيث أن تحليف المتهم اليمين يعد من قبيل الإكراه المعنوي على إرادة المتهم، وبالتالي يؤثر على صحة الاعتراف الصادر عنه.

ولقد استقرت آراء الفقه وأحكام القضاء على أن تحليف المتهم اليمين عند استجوابه يعد من قبيل الإكراه المعنوي، الأمر الذي يترتب عليه بطلان الاستجواب وجميع الأدلة المستمدة منه، ومن بينها الاعتراف بطلاناً متعلقاً بالنظام العام، فلا يجوز التنازل عنه([[318]](#footnote-318)).

**5- أثر عيب التنويم المغناطيسي:**

اختلفت آراء الفقه حول مدى مشروعية استخدام التنويم المغناطيسي في التحقيق الجنائي بين مؤيد ومعارض، فذهب اتجاه في الفقه إلى عد جوازه، حتى ولو رضي به المتهم، وذلك لأنه يمس بحريته ويخالف الضمانات الدستورية المكفولة له كحقه في الدفاع وحريته في إبداء أقواله، في حين أجازه بعض الفقه، ويمكن بيان ذلك الخلاف من خلال الآتي:

أ**- القول الأول المؤيد لاستخدام التنويم المغناطيسي:**

يذهب أنصار هذا القول إلى جواز تنويم المتهم مغناطيسياً، وجواز إجراء التحقيقات معه، وهو على ذلك النحو، ولكنهم اشترطوا توفير عدد من الضمانات، أهمها ضرورة موافقة المتهم، وعدم اللجوء إليه إلا عند الضرورة، وأن يكون مقصوراً على الجرائم الخطيرة التي تتوافر فيها أمارات قوية على الاتهام، وأن يتم ذلك بمعرفة خبير مختص([[319]](#footnote-319)).

ولكن وإن كان هذا الاتجاه يجيز استخدام التنويم المغناطيسي إلا أنهم لا يعطون الاعتراف الناتج عن التنويم صفة الدليل، وذلك لأن المتهم المنوم مغناطيسياً مسلوب الإدراك، كما لا يتمتع بالحرية في الاختيار والإدلاء بما يرغب أن يقوله([[320]](#footnote-320)).

ب- **القول الرافض لاستخدام التنويم المغناطيسي:**

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى عدم جواز تنويم المتهم مغناطيسيا، حتى ولو رضي بذلك، ذلك أن تنازل المتهم لا يعتد به في الضمانات الدستورية المكفولة له وحقه في الدفاع وحريته في إبداء أقواله، كما أنه من المحتمل أن يكون قبوله لمثل هذه الوسيلة خوفا من أن يعتبر رفضه قرينة ضده، لهذا فقد اعتبر بعض هذا الاتجاه أن تنويم المتهم مغناطيسياً يعد إكراها مادياً، وذلك لخضوع المتهم لتأثير من ينومه، فتأتي أجوبته صدى لما يوحى إليه([[321]](#footnote-321)).

ولقد استقر القضاء الأنجلو أمريكي على استبعاد الاعتراف الناتج عن التنويم المغناطيسي([[322]](#footnote-322))، كما وقد تم الاتفاق من قبل الفقه والقضاء حول عدم الأخذ بالاعتراف الصادر عن التنويم المغناطيسي([[323]](#footnote-323)).

ونحن نؤيد الاتجاه الثاني لأن استخدام التنويم المغناطيسي يؤثر على إرادة المتهم، ويبطل الاعتراف الصادر عن المتهم بطلانا مطلقا، لأن المتهم ما كان ليعترف لولا أنه خضع لهذا التنويم الذي شل إرادته وحريته واختياره في إبداء أقواله.

وبالرجوع إلى الأحكام العامة في القانون اليمني والمقارن نجد أن القوانين لا تجيز هذه الطريقة للحصول على الاعتراف، وبالتالي لا يعتد بالاعتراف الصادر عن المتهم المنوم مغناطسياً لعدم وجود حرية الإرادة والاختيار لديه.

**6- أثر استخدام العقاقير الطبية المخدرة:**

إن أثر عيب استخدام العقاقير الطبية المخدرة من حيث تأثيره على الاعتراف محل خلاف بين الفقهاء، وهذا الخلاف في الأثر ناتج عن الخلاف بشأن استخدام العقاقير الطبية في التحقيق، ويرجع الخلاف إلى رأيين هما:

أ**-الاتجاه المؤيد لاستخدام العقاقير المخدرة:**

اتجه بعض الفقه إلى جواز استخدام هذه الوسيلة في التحقيق مع المتهم واستجوابه بهذه الوسيلة وإن كان لا يوجد نص يجيزها، إلا أنها تتساوى مع الوسائل الطبية الحديثة التي تساعد في البحث الفني، والمعترف بشرعيتها دون حاجة إلى نص قانوني يقرها صراحةً، ولكن يشترط للقيام بهذه الوسيلة الحصول على الموافقة الصريحة من المتهم ([[324]](#footnote-324)).

ولما كان هذا الاتجاه يجيز هذه الوسيلة في التحقيق مع المتهم واستجوابه؛ فإنه يعتد بالاعتراف الصادر عنه باعتبار أنه قد حصل عليه بطريق مشروعة.

ب**-الاتجاه الرافض لاستعمال العقاقير المخدرة:**

وهو اتجاه غالبية الفقه، فهم يرون عدم شرعية استخدام العقاقير المخدرة كوسيلة لاستجواب المتهم بقصد الوصول إلى انتزاع الاعتراف منه، وذلك لأن هذه الوسيلة تمثل اعتداء على الحرية الشخصية للفرد ومساساً بكرامته([[325]](#footnote-325)).

ونحن نتفق مع هذا الرأي الثاني ذلك أن إعطاء المتهم العقاقير الطبية يجعله في وضع غير قادر على التحكم في أقواله واعترافاته، والملاحظ أن القانون اليمني والمقارن لا يعتدون بالاعتراف الناتج عن أثر العقاقير الطبية، لما فيه من مساس بالحرية والإرادة للمتهم، أما بشأن النص الخاص لتحريم هذه الوسيلة، فإنه لم يرد نص صريح في القانون اليمني والمقارن على تحريم استعمال العقاقير المخدرة أثناء الاستجواب والتحقيق.

**7- أثر عيب الاعتراف غير الواضح والصريح:**

إن الأثر المترتب على الاعتراف غير الواضح هو البطلان، حيث أن عيب عدم الوضوح في الاعتراف هو نتيجة لازمة لعيب الإرادة فيه، بل إنه إذا جاز القول أن عيب التأثير على الإرادة يضع المبدأ العام، فإن عيب عدم الوضوح في الاعتراف يضع حدود هذا المبدأ، وهو أن يكون التعبير الظاهري عن الإرادة واضحا، وبناء عليه فان عيب عدم الوضوح في الاعتراف يأخذ حكم عيب التأثير على الإرادة فيه، من حيث أن البطلان المترتب على هذا العيب يكون متعلقا بالنظام العام([[326]](#footnote-326)).

**8- أثر عيب الاعتراف المخالف للحقيقة والواقع:**

المقرر قانوناً وفقهاً أن الاعتراف المخالف للحقيقة والواقع يقع باطلا بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام، وذلك كالاعتراف الكاذب أو المرضي والوهمي، وكل هذا الاعترافات المخالفة للحقيقة والواقع لا يعتد بها في الإثبات الجنائي، لكون الاعتراف غير مطابق للحقيقة([[327]](#footnote-327)).

9- **أثر عيب الاعتراف الناتج عن استجواب قام به غير مختص:**

إن الاستجواب الذي يتم من غير السلطة المختصة به يكون أثره البطلان المطلق المتعلق بالنظام العام، كما يرقى إلى الانعدام، لعدم صفة القائم بالاستجواب، وانعدام الصفة في ممارسة العمل القضائي يكون مصيرها الانعدام.

**المطلب الثاني**

**أثر عيوب الاعتراف المتعلقة بمصلحة الخصوم**

إن العيوب التي تلحق بالاعتراف ولكنها عيوب متعلقة بمصلحة الخصوم، هي غالبا ما تلحق الإجراءات التي سبقت الاعتراف، ونستعرضها من خلال الفرعيين الآتيين:

الفرع الأول: الآثار المترتبة على عيوب الاعتراف المتعلقة بالاستيقاف والتحفظ، والقبض، والتفتيش.

الفرع الثاني: الآثار المترتبة على عيوب الاعتراف المتعلقة بضمانات الاستجواب.

**الفرع الأول**

**الآثار المترتبة على عيوب الاستيقاف والتحفظ والقبض والتفتيش**

**أولا: آثر عيب الاعتراف الناتج عن الاستيقاف والتحفظ المعيبين:**

سبق وأن أوضحنا في القصل الأول من هذه الدراسة أن عيب الاستيقاف والتحفظ يتحققان في الحالات التي يتم فيها الاستيقاف والتحفظ بالمخالفة للقانون، وعند تحليلنا للاستيقاف والتحفظ المعيبين نلاحظ أن القانون اليمني والقوانين المقارنة يوازنون بين مصلحة المجتمع ومصلحة المتهم، ولا يجوز قانونا استيقاف الشخص أو التحفظ عليه إلا إذا وجدت الأسباب الداعية لذلك، وهي أسباب منصوص عليها على سبيل الحصر، وتتعلق بالنظام العام، ولكن على الرغم من بطلان الاستيقاف والتحفظ فإن الاعتراف يأتي مستقلا عنهما، وبهذا فإن بطلان الاستيقاف والتحفظ لا يلحق البطلان المطلق بالاعتراف الصادر عن المتهم، إذ أن البطلان يكون نسبيا وللمتهم التمسك به أو التنازل عنه.

**ثانيا: أثر عيب الاعتراف الناتج عن القبض والتفتيش الباطلين:**

بما أنه يتحقق عيب القبض والتفتيش في الحالات التي يتمان فيها خلافا للقانون، وكذلك في كل حالة أغفلت الضمانات التي قررها القانون عند إجراء القبض أو التفتيش، كقيام رجل الضبط القضائي بالتفتيش للشخص ومسكنه في غير الحالات المقررة قانوناً، أو في حالة صدور إذن بالتفتيش بناء على تحريات غير جدية أو باطلة، أو عدم وجود مسوغات لإصداره، أو تنفيذ التفتيش للمسكن ليلاً في غير الحالات التي تستوجب ذلك، أو صدور القبض دون أمر به أو بعد انتهاء مدة الأمر المقررة قانونا، أو في حالة ضبط الرسائل المكتوبة البريدية أو البرقية أو تسجيل المحادثات الهاتفية، وذلك في غير الحالات المقررة قانوناً، أو عدم إتباع القواعد المقررة في ذلك حين الضبط والتسجيل، أو في حالة تجاوز الغرض من التفتيش، أو عدم استيفاء الإذن للشروط الشكلية المقررة في ذلك، مثل عدم ذكر اسم من أصدره، أو عدم توقيعه عليه، أو صدوره من غير مختص مكانياً ونوعياً بإصداره ([[328]](#footnote-328)).

فإن الجزاء المترتب على مخالفة هذه الضمانات القانونية هو البطلان، وهذا ما ذهب إليه المشرع اليمني والمصري والسعودي والإماراتي، ومما لا خلاف فيه أن جميع القواعد المتعلقة بالقبض والتفتيش هي من القواعد الجوهرية التي يترتب على مخالفتها البطلان([[329]](#footnote-329))،  ولكن الخلاف ينصب على نوع البطلان المترتب على عيب القبض والتفتيش، ويمكن إرجاع ذلك الخلاف إلى ثلاثة اتجاهات هي: ([[330]](#footnote-330))

الاتجاه الأول: ذهب هذا الاتجاه إلى أن مخالفة قواعد القبض والتفتيش الموضوعية أو الشكلية يترتب عليها بطلان يتعلق بالنظام العام، بمعنى أن ذلك البطلان مطلق وليس نسبي.

الاتجاه الثاني: ذهب هذا الاتجاه إلى أن بطلان القبض والتفتيش لمخالفتهما لأيي شرط من الشروط الموضوعية أو الشكلية هو بطلان يتعلق بمصلحة جوهرية للخصوم ولا يتعلق ذلك بالنظام العام، بمعنى أن ذلك البطلان نسبي وليس مطلق.

الاتجاه الثالث والذي يطمئن إليه الباحث ويؤيده: هو التفرقة بين الشروط الموضوعية والشروط الشكلية لكل من القبض والتفتيش، فيترتب البطلان المتعلق بالنظام العام على مخالفة الشروط الموضوعية، ويترتب البطلان النسبي على مخالفة الشروط الشكلية.

ولهذا فمن يدعي بطلان القبض أو التفتيش يجب عليه أن يتمسك بذلك ابتداءً   
حيث أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع، وهي دفوع لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع ([[331]](#footnote-331)).

وبطلان القبض والتفتيش لا يؤدي حتما إلى بطلان الاعتراف، وذلك لأن الاعتراف دليل مستقل قائم بذاته، فهو مستقل عن القبض والتفتيش الباطلين، ولكن بشرط أن لا يكون الاعتراف نتيجة حتمية لبطلان القبض أو التفتيش، ويتحقق استقلال الاعتراف عن القبض والتفتيش الباطلين في حالة ما إذا وجد فاصل زمني أو مكاني أو اختلف شخص القائم بالإجراء الباطل والحاصل الاعتراف أمامه.

كذلك فإن بطلان القبض أو التفتيش لا يمتد أثرهما لما تم صحيحاً قبل بطلان أي منهما إلا إذا كان سبب البطلان نشأ عن مخالفة قاعدة جوهرية من القواعد العامة للتحقيق وعندئذ لا تبطل هذه المخالفة التفتيش أو القبض فقط، وإنما تبطل التحقيق برمته، أما إذا كانت القاعدة التي خولفت تتعلق بأي منهما وحده، فإنه لا تتأثر الإجراءات السابقة عليه سواء تعلق البطلان بالنظام العام أو بمصلحة الخصوم([[332]](#footnote-332)).

والتشريع اليمني والمقارن محل اتفاق على أن بطلان الإجراء سواء القبض أو التفتيش أو أي إجراء من إجراءات التحقيق لا يمس الإجراءات اللاحقة عليه ما لم تكن مبنية عليه، وعلى هذا نصت المادة (402) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني بقولها: (التقرير ببطلان أي إجراء يشمل بطلان كل الآثار المباشرة له، ويتعين تصحيح هذا البطلان متى كان ذلك ممكنا من آخر إجراء تم صحيحا)، ومثل هذا النص نصت المادة (336) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

ونصت المادة (191) من نظام الإجراءات السعودي بقولها: (أثر البطلان فيما يتعلق بإجراءات الدعوى السابقة عليه واللاحقة له، فنصت على أنه "لا يترتب على بطلان الإجراء بطلان الإجراءات السابقة عليه ولا الإجراءات اللاحقة له إذا لم تكن مبنية عليه).

**الفرع الثاني**

**آثر عيوب الاعتراف المتعلقة بضمانات الاستجواب**

تعد من الضمانات الضرورية التي أكدت عليها التشريعات المقارنة في الاستجواب، أن يصدر الاستجواب من السلطة المختصة به قانونا، مع ضرورة إحاطة المتهم بالتهمة المنسوبة إليه، وكذلك تمكينه من الاستعانة بمحامي، يحضر معه جلسات التحقيق، ليطمئن أثناء التحقيق ولا يرهب من ذلك، وإغفال هذه الضمانات يترتب عليها البطلان، وفيما يلي نبين آثر عيوب الاعتراف المتعلقة بضمانات الاستجواب.

**أولا: أثر عيب الاعتراف الصادر بغير حضور المحامي:**

سبق وأن بينا أن من عيوب الاعتراف صدوره من دون حضور محامي للمتهم أو صدور الاعتراف بدون أن يحاط المتهم بالتهمة المنسوبة إليه، حيث أن بعض القوانين قد أوجبت حضور المحامي للمتهم، حيث يجب على المحقق أن يستدعي محامي للمتهم للحضور؛ فإذا صدر اعتراف منه بحضور محاميه كان دليلاً قائماً بذاته، ولم تشترط القوانين شكلا معينا لدعوة محامي المتهم لحضور جلسات التحقيق واستجواب المتهم، فقد تتم الدعوة للمحامي بخطاب، أو عن طريق محضر، كما يجب أن يخطر المتهم إلى هذا الحق، ويجب أن يتضمن المحضر ما يفيد حصول ذلك الإخطار([[333]](#footnote-333)).

ومادام المحقق قد دعا محامي المتهم في الموعد المحدد، فليس عليه أن ينتظره إلى ما بعد هذا الوقت، كما أنه لا يلزم بالاستجابة لطلب المحامي بتأجيل الاستجواب وهذه الضمانة مقررة لصالح المتهم، فيجوز له أن يتنازل عنها صراحةً قبل مباشرة الاستجواب كما يستطيع أن يعدل عن هذا التنازل ويطلب دعوة محاميه ([[334]](#footnote-334)).

ومما سبق يتضح أن تمكين المتهم من الاستعانة بمحام مقرر لمصلحة المتهم، وإن كان دور المحامي سلبيا، فلا يجيب عن أسئلة المحقق بدلا عن المتهم، كما أنه لا يتكلم إلا إذا أذن له المحقق، إلا أن حضور المحامي يضمن سلامة التحقيق، وعدم تجاوز المحقق لسلطاته من جهة، ومن جهة أخرى يقوي المتهم ويدعم مركزه القانوني، ولكن ما حكم حرمان المتهم من الاستعانة بمحام أو حصول الاعتراف بدون حضور محامي للمتهم؟ وللإجابة على هذا السؤال فإنه وبالرجوع إلى قانون الإجراءات الجزائية اليمني المادة (181) وقانون الإجراءات الجنائية المصري (124) والمادة (100) من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي، والمادة (4) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي، نجد أن حق الاستعانة بمحام مقرر لمصلحة المتهم، فإذا لم يطلب محاميا بعد تنبيه المحقق له،فإن الاعتراف الصادر عن المتهم صحيحاً ولا عيب فيه، أما لو طلب المتهم محامياً، وتم إغفال طلبه وانتزاع اعتراف منه فيكون الاعتراف باطلاً، ولكن هذا البطلان لا يتعلق بالنظام العام، ولا يجوز التمسك به في أي حالة تكون عليها الدعوى.

**ثانيا: أثر عيب عدم تمكين محامي المتهم من الاطلاع على الأوراق:**

ذهب البعض إلى أن أثر عدم تمكين محامي المتهم من الاطلاع على الأوراق لا يترتب عليه ببطلان الإجراء والاعتراف الصادر عن المتهم، في حين ذهب البعض الآخر ونحن نتفق معهم أن عدم تمكين محامي المتهم من الاطلاع على الأوراق يترتب عليه البطلان، ولكن هذا البطلان هو بطلان نسبي متلق بمصلحة الخصوم ([[335]](#footnote-335)).

ويذهب رأي ثالث إلى عدم البطلان إن كان منع المحامي من الاطلاع على الملف له ما يبرره، وهذا ما أخذ به القانون اليمني والمصري والنظام السعودي، وقضت به محكمة النقض المصرية في حكم لها أن (دفع محامي المتهم ببطلان التحقيق وما تلاه من إجراءات، استناداً إلى عدم تمكين النيابة له قبل التصرف في التحقيق من الاطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال بالمتهم، يكون هذا الدفع لا محل له، إذ أن القانون لا يرتب البطلان إلا على عدم السماح بغير مقتضى لمحامي المتهم بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على استجواب المتهم، أو مواجهته بغيره أو بالاطلاع على التحقيق أو الإجراءات التي أجريت في غيبته ([[336]](#footnote-336)).

**ثالثا: أثر عيب عدم إحاطة المتهم بالتهمة:**

يعد إحاطة المتهم بالتهمة المنسوبة إليه من الضمانات الهامة، وتكمن أهميتها في أنها تعد من الأمور الضرورية لصحة ما يبديه المتهم من أقوال واعترافات صادرة عنه فيما بعد، كما أنها تتيح له الفرصة في تهيئة دفاعه بنفسه أو الاستعانة بمحامٍ، لأنه لا يمكن للمتهم أن يقدم دفاعه ويناقش الأدلة القائمة ضده دون أن يعلم بماهية التهمة المسندة إليه([[337]](#footnote-337)).

والأثر المترتب على عدم إحاطة المتهم بالتهمة المنسوبة إليه هو بطلان الاعتراف الصادر عنه، والتشريع اليمني والمقارن على أن البطلان هنا مقرر لمصلحة المتهم وهو بطلان نسبي، لا يتعلق بالنظام العام، ويسقط الحق في الدفع به بالتنازل عنه صراحةً أو ضمناً.

وهذا ما قرره المشرع اليمني في قانون الإجراءات في المادة (397) والقانون الإماراتي في المادة (225) من قانون الإجراءات الجزائية، وكذلك المادة (333) من قانون الإجراءات الجنائية المصري، والنظام السعودي في المادة (190) من نظام الإجراءات الجزائية.

الخاتمة

بحمد الله وتوفيقه تم الانتهاء من إعداد هذه الدراسة ، أسأل من الله تعالى أن أكون قد وفقت في كتابتها، وأن تنال استحسان المشرف ولجنة المناقشة، وإني من خلال التطرق لهذه الدراسة التي جاءت لتعالج العيوب المتعلقة بالاعتراف الجنائي وأثرها على صحة الاعتراف، فقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات أهمها ما يأتي:

**أولاً: النتائج:**

1- توصلت الدراسة إلى أن المشرع اليمني لم يورد تعريفاً للاعتراف، ومثله القوانين المقارنة، الأمر الذي أدى إلى حصول الاختلاف في تعريفه عند الشراح والفقهاء، وكان الراجح من بين تلك التعريفات بأنه: "إقرار المتهم على نفسه بارتكاب الوقائع المكونة الجريمة كلها أو بعضها"، وذلك لأن هذا التعريف يقوم على عنصرين أساسيين هما: الأول: إقرار المتهم على نفسه، والثاني: أن يكون متعلق بالواقعة الإجرامية المسندة إلى المتهم كلها أو بعضها.

2- أوضحت الدراسة أنه لا يمكن أن نكون بصدد اعتراف جنائي ما لم يصدر الاعتراف عن المتهم نفسه، إذ لا قيمة لاعتراف محاميه أو متهم آخر معه في نفس الواقعة، وإن كان البعض يرى أن اعتراف متهم ضد متهم آخر هو من باب الشهادة؛ إلا أن الراجح أنه ليس كذلك فلا يمكن وصفه اعترافاً لصدوره من غير المتهم، ولا يمكن أن يسمى شهادة لعدم حلف صاحبها اليمين الشرعية، لهذا فترجح لدينا بأنه دليل استئناسي وقرينة بسيطة.

3- أظهرت الدراسة أنه لا يعتد بالاعتراف الصادر من ناقص الأهلية أو معدومها، كالصغير، والمجنون والسكران بسكر اختياري أو غير اختياري، وذلك لأن الأهلية شرط أساسي لصحة الاعتراف الصادر عن المتهم.

4- كشفت الدراسة عدم الاعتداد بأي اعتراف تم نتيجة إكراه مادي أو معنوي، وذلك لصدوره من غير ذي إرادة، والواقع يشهد أن إكراه المتهم على الاعتراف كان نظاماً متبعاً قديماً، وما زالت آثاره باقية حتى اليوم.

5- بينت الدراسة أن الاعتراف لا يتأثر متى ما صدر مستقلاً عن الإجراء الباطل، حيث لا يبطل الاعتراف إلا إذا كان ناتجاً عن إجراء باطل، أما لو صدر الاعتراف مستقلاً عن ذلك الإجراء فيكون صحيحاً لعدم ارتباطه به.

6- أوضحت الدراسة أنه يترتب على صدور الاعتراف معيباً ببطلانه، إلا أن ذلك البطلان ينقسم إلى قسمين، بطلان متعلق بالمصلحة العامة يجعل ما بني عليه باطل لتعلقه بالنظام العام، ولو لم يطلبه الخصوم، وبطلان نسبي مقرر لمصلحة الخصوم، يسقط بعدم التمسك به.

7- خلصت الدراسة إلى أن صدور الاعتراف من متهم بناء على قبض أو تفتيش باطلين يكون باطلا لبطلانهما، كما يتأثر الاعتراف بكل إجراء لم يراعي الضمانات المقررة للمتهم.

8-بينت الدراسة أنه إذا لم يمكن المتهم من الاستعانة بمحامي، وكذا لم يتم تمكين محاميه من الاطلاع على الملف قبل الجلسة المحددة كان ذلك عيباً مؤثراً في صحة الاعتراف.

9- كشفت الدراسة أنه لا يجوز تحليف المتهم اليمين عند أخذ أقواله، وإذا ما أخذت يمينه على هذا النحو وصدر منه اعترافاً فلا يعتد به لحصول التأثير في إرادته بتحليفه ذلك اليمين، ويعد هذا من قبيل التأثير المعنوي على إرادته .

10- بينت الدراسة أن الاعتراف الصادر أمام سلطة جمع الاستدلالات، لا يعد اعتراف قضائي حيث اشترطت المحكمة العليا اليمنية لحجية ذلك الاعتراف أن يكون مشهوداً عليه بخلاف الاعتراف الصادر أمام النيابة أو المحكمة.

11- خلصت الدراسة إلى أن إرادة المتهم تتأثر بطرق ووسائل كثيرة، وأبلغ تلك الوسائل تأثيراً التعذيب للمتهم، حيث يعدم الإرادة، ويجعل الاعتراف كأن لم يكن، ويليه التنويم المغناطيسي واستخدام العقاقير الطبية، بالإضافة إلى أن تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف يعد جريمة يوجب القانون العقاب الجنائي على القائم بها من الموظفين العامين.

12- كشفت الدراسة أن الاستجواب المطول من عيوب الاعتراف المتعلقة بالإرادة، إلا أن القانون اليمني والمقارن لم ينصان عليه وعلى ضابط زمني لمعرفة أن الاستجواب قد صار مطولا أم لا، إنما ضابط ذلك هو مجرد شعور المتهم بالإرهاق من هذا الاستجواب، وهو ضابط نسبى يختلف باختلاف درجة تحمل كل شخص، باستثناء القانون السعودي الذي نص على الاستجواب المطول.

13- خلصت الدراسة إلى أنه يوجد فروقات بين الاعتراف الجنائي والإقرار المدني، حيث يعتبر الثاني سيد الأدلة في المسائل المدنية وهو حجة قاطعة على المقر، ويعفى المدعي من إقامة الدليل على دعواه، ولا يستطيع المقر العدول عن إقراره إلا لخطأ في الوقائع أو لعيب من عيوب الإرادة وعليه أن يثبت ذلك، ولا يملك القاضي أن يطلب من الخصم الذي كان الإقرار لمصلحته تقديم دليل إضافي، ولا يستطيع أن يرفض القضاء له بحقه، أما الاعتراف الجنائي فهو ليس حجة في ذاته وإنما يخضع دائماً لتقدير المحكمة.

14- أظهرت الدراسة بأن الاعتراف الجنائي لم يعد كما كان فـي السـابق سـيد الادلة، خصوصاً في ظل التطور التكنولوجي الذي تم استعماله في مجال التحقيق الجنائي، وأنه وبمجرد صدوره فإن القاضي الجنائي لا يسـتطيع الحكم عليه منفردا، وإنما لابد أن يتحقق من صحته، من خلال وجود أدلة فنية ومادية أخرى تعززه وتقويه.

15- توصلت الدراسة إلى أن النصوص المتعلقة بالاعتراف والواردة في قانون الإجراءات الجزائية اليمني ليست كافية بالقدر المطلوب، وبما يتناسب مع خطورة هذا الدليل، والتطور التكنولوجي، وأن تـرك المجـال لاجتهادات الفقه والقضاء في هذا الشأن ينطوي على قدر من الخطورة.

16- بينت الدراسة على أن استعمال بعض الأساليب الحديثة في التحقيق، كالتنصت واختلاس المكالمات أو تسجيل المتهم في غير جلسة التحقيق، أو الاسـتعانة بالتنـويم المغناطيسي والعقاقير المخدرة، وجهاز كشف الكذب، وإن كانت تعطي بعـداً متطوراً في أساليب التحقيق، إلا أن فيها مساساً بالحرية الشخصـية للمـتهم، مما يجعل الاعتراف الصادر تحت هذه الوسائل باطلاً، ولا يعتد به قانوناً .

**ثانياً: التوصيات:**

1- نوصي سلطة جمع الاستدلال بضرورة الإشهاد على الاعتراف الصادر من المتهم أمامها، مع مراعاة أن يكون الشهود من غير العاملين في سلطة جمع الاستدلالات وأن يُفهم من يقوم بالاستدلال المتهم بأن هؤلاء الشهود ليسوا من العاملين معهم؛ وذلك تفادياً لما قد يدعيه المتهم في مرحلة التحقيق أو المحاكمة من حصول الإكراه عليه.

2- نوصي سلطة جمع الاستدلال بعدم الاقتصار على الاعتراف الحاصل من المتهم أمامها ، ذلك أن الاعتراف قد يصدر معيباً أو غير مطابق للحقيقة والواقع، لذا فإنه يلزمها الخروج إلى مسرح الجريمة وجمع كافة الأدلة التي تؤيد الاعتراف أو تنافيه.

3- نوصي بضرورة معالجة القصور الحاصل في التشريع اليمني المتمثل بعدم استيعابه لوسائل التحقيق والإثبات الحديثة التي تؤثر على ارادة المتهم وينتج عنها اعترافه، وأن يتم ذلك من خلال إضافة نصوص قانونية تتوافق ووسائل التحقيق الحديثة التي تمس من حرية المتهم، وأن تكون هذه النصوص خاصة لا عامة، وواضحة وصريحة.

4 نوصي بضرورة اهتمام سلطات التحقيق بالأدلـة الماديـة والفنية، وعلى وجه الخصوص مسرح الجريمة، وذلك لأن الاعتراف لم يعد سيد الأدلة كما كان عليه من سابق، فيجب أن يوجد ما يسنده ويؤكد صحته.

5- نوصي بضرورة إقامة الدورات والندوات والورش التأهيلية في مجال القانون والاتفاقيات الدولية، لرجال سلطتي الاستدلال والتحقيق، إذ أن الواقع يشهد ممارسات غير إنسانية يتعرض لها المتهمون، ولا شك أن تأهيل هؤلاء يؤثر إيجاباً في أداء عمل أعضاء السلطتين، كما يحسن من تعاملهم مع المتهمين، وفقا لما تفرضه القوانين والاتفاقيات الدولية.

6- نوصي رجال سلطة الاستدلال بعدم التسرع في الوصول إلى الجاني، والقبض عليه بمجرد تلقي أي شكوى أو بلاغ ضده، إذ يجب قصر سلطتهم على طلب إحضار المتهم، وإن كان لابد من القبض عليه، فيتم استصدار أمرا بذلك من النيابة أو المحكمة المختصتين، إذ لو حصل القبض بدون أمر ممن يملكه وأعقبه اعتراف كان ذلك الاعتراف باطلا.

7- نوصي بضرورة تفعيل الدور الرقابي الفاعل للقضاء، على عمل سلطة التحقيق، والاستدلال، وتشديد العقوبات على الأفراد المخالفين، ومنـع أي انتهـاك لحقـوق المتهمين وحرياتهم الشخصية.

8- نوصي بضرورة تفعيل دور التفتيش القضائي الدوري والمفاجئ على أعمال سلطة التحقيق، لضمان حرية المتهم، وتمكينه من كل الضمانات المقررة له قانوناً، واتخاذ الإجراءات الصارمة حيال أعضاء التحقيق الذين لا يلتزمون القانون، ويحترمون خصوصية المتهم وحرمة حياته وحريته.

9- نوصي بتشديد العقوبة على الموظف العام الذي يمارس التعذيب على المتهم لحمله على الاعتراف، وأن يتخذ ذلك التشديد صورة نزع الصفة الضبطية للموظف العام.

10- نوصي بتشكيل لجنة مناهضة التعذيب على المتهم، وأن تكون مشكلة من منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الحقوقية، لتقوم برصد حالات التعذيب المقدمة من المجني عليهم الذين تعرضوا للتعذيب.

قائمة المصادر والمراجع

**أولاً: القرآن الكريم**

**ثانياً: كتب الحديث :**

1. ابن ماجة : سنن ابن ماجة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، القاهرة، المطبعة التجارية ،1928م .
2. أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري: (بدون تاريخ) صحيح مسلم، مصر دار إحياء التراث العربي.
3. محمد بن عيسى بن سورة الترمذي: سنن الترمذي بتصحيح الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

**ثالثاً: كتب اللغة:**

1. جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، المجلد الأول، بيروت 1375م.
2. الفيروز آبادي، مجد الدين: (1938م)، القاموس المحيط ، الجزء الرابع، مطبعة دار مأمون.
3. عبد القادر الرازي: المختار الصحاح، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة 1987م.
4. مصطفى إبراهيم، وآخرون: المعجم الوسيط، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار الدعوة، اسطنبول 1989م.
5. جبران مسعود: معجم الرائد، الطبعة السابعة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان مارس 1992م.

**رابعاً: كتب الفقه الإسلامي:**

1. أحمد فتحي بهنسي: نظرية الإثبات في الفقه الجنائي الإسلامي، 1972م.
2. أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم (ولد 816 وتوفي 884هـ): كتاب المبدع في شرح المقنع لمكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، 1980م.
3. ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، الجزء الثاني, دار الفكر, بيروت ص323.
4. ابن القيم الجوزية: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، الطبعة الأولى المكتب الإسلامي بيروت، 2002م.
5. محمد أبو زهرة: الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، 1976م.

**خامساً: الكتب العامة:**

1. د. أحمد فتحي بهنسي: نظرية الإثبات في الفقه الجنائي الإسلامي، الطبعة الخامسة دار الشروق، القاهرة.
2. 2- عمرو عيسى الفقى: ضوابط الإثبات الجنائي، دون رقم الطبعة، منشأة المعارف الإسكندرية، 1999م.
3. د. أحمد فتحي سرور: الوجيز في الإجراءات الجنائية، القاهرة، طبعة النهضة العربية،1982م.
4. أسامة محفوظ السائح: ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي في قانوني الإجراءات الجنائية المصري والليبي، الطبعة الثالثة 2019م.
5. أحمد بسيوني أبو الروس: المتهم، بدون رقم طبعة، المكتب الجامعي الحديث الازاريطة الإسكندرية، 2003م.
6. إدوارد غالي الذهبي: الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980م.
7. أحمد المهدي، أشرف شافعي: التحقيق الجنائي الابتدائي وضمانات المتهم وحمايتها، دار الكتب القانونية، مصر، 2005م.
8. إبراهيم راسخ: التحقيق الجنائي العملي، الطبعة الأولى، بدون دار نشر ومكان نشر، 1991م.
9. د. أحمد فتحي سرور: الوجيز في الإجراءات الجنائية، القاهرة، طبعة النهضة العربية، 1982م.
10. د. أحمد فتحي سرور: الوسيط في قانون الإجراءات الجزائية، القاهرة، دار النهضة العربية ، 1980م.
11. إدوار غالي الذهبي: الإجراءات الجنائية، الطبعة الثانية، مكتبة غريب القاهرة، 1990م.
12. د. أسامة عبد الله قايد: حقوق وضمانات المشتبه فيه في مرحلة الاستدلال، دار النهضة العربية مصر، الطبعة الثالثة، 1994م.
13. جميل عبد الباقي الصغير: البصمة الوراثية وأدلة الإثبات الجنائي، الطبعة الأولى، 2001م.
14. سلطان الشاوي: أصول التحقيق الإجرائي، كلية الحقوق، جامعة بغداد ، 1982م.
15. د. سامي حسني الحسني: النظرية العامة للتفتيش في القانون المصري والمقارن، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972م.
16. جندي عبد الملك: الموسوعة الجنائية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1976م.
17. د. حسن صادق المرصفاوي: شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي، دون رقم الطبعة، مطبعة الجامعة، الكويت، 1970م.
18. حسين محمود إبراهيم: النظرية العامة للإثبات العلمي في قانون الإجراءات الجنائية، القاهرة، 1981م.
19. سعاد حماد صالح القبائلي: ضمانات المتهم في الدفاع أمام القضاء الجنائي – دراسة مقارنه، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998م.
20. شمس الدين أشرف توفيق: شرح قانون الإجراءات الجنائية- الجزء الأول : مرحلة ما قبل المحاكمة، بدون بيانات الناشر ومكان النشر، 2012م.
21. صوفي أبو طالب: تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1988م.
22. د. عبد الحميد الشواربي: الإثبات الجنائي في ضوء القضاء والفقه، منشأة المعارف، الإسكندرية 1996م.
23. عصام زكريا عبد العزيز: حقوق الإنسان في الضبط القضائي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001م.
24. عدلي خليل: استجواب المتهم فقها وقضاء، دار الكتب القانونية، مصر، 2004م.
25. د. عبدالحميد الشواربي: الحكم الجنائي في ضوء القضاء والفقه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 1988م.
26. عبد الحميد الشواربي: ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الجنائي، منشأة المعارف، القاهرة.
27. د. عبد الوهاب حومد: الوسيط في الإجراءات الكويتية، الطبعة الرابعة مطبوعات جامعة الكويت،1989م.
28. عمر الفاروق الحسيني: تعذيب المتهم لحمله عن الاعتراف، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، 1986م.
29. عبد الحكيم سيد سلمان: اعتراف المتهم، الطبعة الثالثة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2003م.
30. د. عبد الرحيم صدقي : القانون الجنائي عند الفراعنة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بدون رقم طبعة 1986م.
31. د. علي حسن مجلي: الموظفون في القانون والقضاء اليمني، بدون دار نشر.
32. د. علي حسن مجلي: قانون العقوبات العثماني في اليمن، الطبعة الأولى ،مركز عبادي للدراسات والنشر صنعاء، ، 2004م.
33. عبد القادر عودة: التشريع الجنائي الإسلامي مقارن بالقانون الوضعي، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة عشر، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1994م.
34. عمر فوزي الحديثي: حق المتهم في محاكمة عادلة، دراسة مقارنة، دار الثقافة، عمان، 2010م.
35. د. عبد الرزاق أحمد السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الثاني نظرية الالتزام بوجه عام، المجلد الأول: الإثبات، دار النهضة العربية، القاهرة 1982م.
36. عماد محمد بيع : حجية الشهادة في الإثبات الجزائي، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة، عمان.
37. د: عبد الحميد الشواربي : ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الجنائي، منشأة المعارف بالإسكندرية ، 1993م.
38. د. طارق محمد الديراوي: ضمانات وحقوق المتهم في قانون الإجراءات الجنائية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005م.
39. عمر فاروق الحسيني: تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف، الطبعة الثانية ، 1994م.
40. د. عوض محمد عوض: المبادئ العامة في قانون الإجراءات الجنائية، منشأة دار المعارف ، الإسكندرية.
41. عبد الرؤوف مهدي: شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003 م.
42. د. عمر الفاروق الحسيني، عمر الفاروق: تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، 1986م.
43. فاروق الكيلاني: محاضرات في قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني والمقارن، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، دار المروج للطباعة والنشر، بيروت، 1995م.
44. د. محمد سعيد أحمد المعمري، شرح قانون العقوبات اليمني القسم العام مركز الشرعبي للخدمات المعرفية، تعز، الطبعة الثانية، 2009م.
45. د. محمد عبد العزيز، شرح قانون العقوبات اليمني النظرية العامة للعقوبات والتدابير الوقائية، مركز الجامعة للخدمات المعرفية، تعز، الطبعة الأولى، 2010م.
46. محمود نجيب حسني: القبض على الأشخاص، مطبعة الكتاب الجامعي، جامعة القاهرة، القاهرة ، 1994م.
47. ممدوح خليل بحر: حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي، دراسة مقارنة دار النهضة العربية، بدون طبعة، 1403هـ - 1983 م.
48. د. محمد سامي النبراوي: استجواب المتهم، دار النهضة العربية، القاهرة 1968- 1969م.
49. د. محمود محمود مصطفى : شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1988م.
50. د. قدري عبد الفتاح الشهاوي: ضوابط التفتيش في التشريع المصري والمقارن، منشأة المعارف ، الإسكندرية، 2005م.
51. د. محمود محمود مصطفى: الإثبات في المواد الجنائية، الجزء الأول، النظرية العامة، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، 1977م.
52. د. مهدي عبد الرؤوف: شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2003م.
53. مصطفى غالب: التنويم المغناطيسي، بيروت، دار الهلال، 1986م.
54. د، محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات الجنائية، ط2، دار النهضة العربية، 1995م.
55. د. محمد راجح حمود نجاد: حقوق المتهم في مرحلة جمع الاستدلال بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مصر، دار المنار، 1994م.
56. محمد محيي الدين عوض: حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، مكتبة الجلاء ،المنصورة ، مصر، 1989م.
57. د. محمد إبراهيم زيد: تنظيم الإجراءات الجزائية في القانون اليمني.
58. د.مأمون سلامة، قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي،القاهرة،1980م.
59. د. محمد صبحي نجم: الوجيز في قانون أصول المحاكمات الجزائية، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006م.
60. د. محمد أبو شادي عبد الحليم: نظام المحلفين في التشريع الجنائي المقارن منشأة المعارف، الإسكندرية، طبعة 1980م.
61. د. محمد سعيد نمور: أصول الإجراءات الجزائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن، 2005م.
62. د. محمد فتحي: علم النفس الجنائي علما وعملا، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة 1970م.
63. د. محمود سلام زناتي: تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية القاهرة، 1975م.
64. د. مصطفى محمد الدغيدي: التحريات والإثبات الجنائي، بدون رقم الطبعة دار الكتب القانونية، مصر، 2006م
65. د. محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات الجزائية، الطبعة الثانية دار النهضة العربية القاهرة، 1988م.
66. مراد احمد العابدي: اعتراف المتهم وأثره في الإثبات دراسة مقارنه، دار الثقافة، عمان، 2008م.
67. محمد زكي أبو عامر: الإجراءات الجنائية، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، 2010م.
68. محمد سعيد نمور، أصول الإجراءات الجزائية شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، دار الثقافة، عمان، 2011م.
69. د. إلهام محمد حسن العاقل: الإجراءات الجزائية اليمني، الجزء الأول مؤسسة الثورة للنشر صنعاء، الطبعة الأولى، 1999م.
70. د. نائل عبد الرحمن : محاضرات في أصول المحاكمات الجزائية ، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان -1997م.
71. لويس مبدرا : اثر التطور التكنولوجي على الحريات العامة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية بدون سنة نشر.
72. د. هاني السباعي: إثبات جريمــــة القتل العمد، دراسة مقارنة في الفقه الجنائي المقارن، مركز المقريزي للدراسات التاريخيــــة، لندن المملكة المتحدة، الطبعة الأولى، 2006م.
73. نصر الدين مروك: محاضرات في الإثبات الجنائي، الجزء الثاني، أدلة الإثبات الجنائي، الكتاب الأول، الاعتراف والمحررات، دار هومه للنشر والتوزيع الجزائر، 2004م.

**سادساً: الكتب المتخصصة:**

1. المستشار عدلي خليل: اعتراف المتهم فقها وقضاها، دون رقم الطبعة، دار الكتب القانونية الإسكندرية، 1996م.
2. د. سامي صادق الملاء: اعتراف المتهم، بدون طبعة، دار النهضة العربية 1969م.

**سابعاً: الرسائل العلمية:**

1. سامي أحمد محمد سعيد: جريمة تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف دراسة مقارنة رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة عدن، 1430هـ - 2009م.
2. رائد عبد الرحمن سعيد النعسان: اعتراف المتهم والشرعية الإجرائية، رسالة ماجستير جامعة القدس، فلسطين، 1429-2008م.
3. عماد احمد هاشم الشيخ خليل، ضمانات المتهم أثناء مرحلة الاستجواب رسالة ماجستير منشورة جامعة العالم الأمريكي، كلية القانون، 2006م.
4. محمود عبد الحسيب أحمد: القبض على المتهم، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة 2010م.
5. منصور طه دحان: ضمانات المتهم المتعلقة بالحرية الشخصية في الفقه الإسلامي والقانون اليمني دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية السودان، 1438هــ - 2016م.
6. د. محمد راجح حمود نجاد : حقوق المتهم في مرحلة جمع الاستدلالات بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ، رسالة دكتوراه، دون رقم طبعة 1994م.
7. د. فهد السبهان: استجواب المتهم بمعرفة سلطة التحقيق، رسالة ماجستير ، جامعة المنصورة، سنة 1995م.
8. محمد علي مصطفى غانم: تفتيش المسكن في قانون الإجراءات الفلسطيني- دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2008م.
9. مدحت سالم نبيل : شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة السابعة، دار الثقافة الجامعية القاهرة،1993م.
10. د. مطهر عبده محمد الشميري: الشرعية الإجرائية في القانون اليمني دراسة مقارنة بالقانون السوداني والشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية القانون، جامعة النيليين، الخرطوم، 1999م.

**ثامناً: المجلات والبحوث:**

1. أحمد فتحي سرور: مراقبة المكالمات التلفونية، المجلة الجنائية القومية، العدد الأول المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الجمهورية العربية المتحدة ، 1963م.
2. حسن صادق المرصفاوي: الأساليب الحديثة في التحقيق الجنائي ،المجلة الجنائية القومية، العدد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الجمهورية العربية المتحدة، 1967م.
3. حسن صادق المرصفاوي: قوة الاعتراف في الإثبات، المجلة الجنائية القومية ،العدد الثاني، مصر، 1960م.
4. أ.د. حسين فريجه، د. هشام فريجه: حجية الاعتراف في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجموعة رقم (12) العدد (3) 1437ه‍/2016م.
5. د. رفعت محمد علي: حقوق الإنسان المتهم في ميزان العمل الشرطي، مجلة الفكر الشرطي، الشارقة، مج 18، العدد 4 رقم 72 يناير 2010م.
6. د. سامي صادق الملا: الاعتراف الإرادي، مجلة الأمن العام المصرية، العدد 52 السنة 13/يناير/1971م، القاهرة.
7. د. عبد الحميد إسماعيل الانصاري: حقوق المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي في الشريعة والقانون، مع المقارنة بالتشريع الإجرائي الجنائي القطري، العدد السادس عشر1998م.
8. د. فريد أحمد القاضي: الاستجواب اللاشعوري، مجلة الأمن العدد 30، السنة 8/يوليو/1965م، القاهرة.
9. أ.د. مجيد حضر أحمد السبعاوي: لقيمة القانونية للاعتراف كدليل منفرد في الإثبات الجنائي- دراسة تحليلية مقارنة- مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة (1) المجلد(1) العدد (2) الجزء (2) 2017م، 1428هـ.
10. د. محمد سعيد المعمري: جريمة إكراه المتهم لحمله على الاعتراف في قانون الجرائم والعقوبات اليمني النافذ، مجلة بحوث جامعة تعز، العدد الرابع عشر، الجزء الثاني، 2010م.
11. د. محمود نجيب حسني: الحق في سلامة الجسم ومدى الحماية التي يكفلها له قانون العقوبات، مجلة القانون والاقتصاد، العدد الأول، 1959 م.
12. نبيل إسماعيل عمر: (قاعدة عدم القضاء بعلم القاضي في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي) مجلة الدفاع الاجتماعي، الرباط العدد (1) السنة 1984م.

**تاسعاً : القوانين:**

1. دستور الجمهورية اليمنية 1990م.
2. قانون الجرائم والعقوبات اليمني رقم (12) لسنة 1994م.
3. القرار الجمهوري بالقانون رقم(13) لسنة 1994م بشأن الإجراءات الجزائية اليمني.
4. قانون الإثبات اليمني رقم (21) لسنة 1992م .
5. نظام الإجراءات الجزائية السعودي الصدارة برقم (71) لسنة 1436هــ.
6. قانون أصول المحاكمات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (112) بتاريخ 13/3/1950م.
7. قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني لسنة 1961م.
8. قانون الإجراءات الجنائية السوداني لسنة 1991م.
9. قانون العقوبات المصري رقم (58) لسنة 1937م.

**عاشراً: الاتفاقيات الدولية: أحكام وقرارات وأراء محكمة العدل الدولية:**

1. اتفاقية مناهضة التعذيب 1982م.
2. الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان المدنية والسياسية 1966م.
3. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م.
4. العهد المدني للحقوق المدنية والسياسية 1966م.

**احدى عشر : المواقع على الانترنت:**

//http://algeriedroit.ahlamontada.com/t24-topic

الـفـهـــــرس

|  |  |
| --- | --- |
| المــــوضـــــــــوع | رقم الصفحة |
| الاستهلال . | (أ) |
| الإهداء . | (ب) |
| شكر وتقدير . | (ج) |
| ملخص الدراسة . | (د) |
| * + المقدمة . | 1 |
| * + أهمية الدراسة . | 4 |
| * + إشكالية الدراسة . | 4 |
| * + أهداف الدراسة . | 5 |
| * + منهج البحث . | 6 |
| * + خطة الدراسة . | 6 |
| * الفصل التمهيدي : ماهية الاعتراف وحجيته في الإثبات . | 8 |
| * المبحث الأول : ماهية الاعتراف . | 9 |
| * + المطلب الأول : مفهوم اعتراف المتهم وتطوره التاريخي . | 9 |
| * + - الفرع الأول : مدلول الاعتراف. | 9 |
| * + - الفرع الثاني : طبيعة الاعتراف وأنواعه . | 28 |
| * + المطلب الثاني : شروط صحة الاعتراف . | 38 |
| * + - الفرع الأول : الشروط المتعلقة بالأهلية والإرادة . | 38 |
| * + - الفرع الثاني : الشروط المتعلقة بإجراءات أخذ الاعتراف وصحته ومطابقته للحقيقة. | 48 |
| * المبحث الثاني : حجية الاعتراف في الإثبات . | 51 |
| * + المطلب الأول : حجية الاعتراف من حيث جهة صدوره. | 51 |
| * + - الفرع الأول : حجية الاعتراف القضائي. | 51 |
| * + - الفرع الثاني : حجية الاعتراف غير القضائي . | 55 |
| * + المطلب الثاني : سلطة المحكمة في تقدير حجية الاعتراف. | 65 |
| * + - الفرع الأول : اليقين ودوره في تقدير حجية الاعتراف. | 65 |
| * + - الفرع الثاني : سلطة المحكمة في تجزئة الاعتراف. | 66 |
| * الفصل الأول : عيوب الاعتراف. | 68 |
| * المبحث الأول : عيوب الاعتراف المتعلقة بالمتهم . | 69 |
| * + المطلب الأول : عيوب الاعتراف المتعلقة بالصفة ولأهلية الإجرائية | 70 |
| * + - الفرع الأول : مفهوم الصفة والأهلية الإجرائية | 70 |
| * + - الفرع الثاني : عيب الصفة والأهلية . | 74 |
| * + المطلب الثاني : العيوب المتعلقة بالإرادة . | 79 |
| * + - الفرع الأول : التأثير المادي على الإرادة . | 79 |
| * + - الفرع الثاني : التأثير المعنوي على الإرادة . | 93 |
| * المبحث الثاني : عيوب الاعتراف المتعلقة بالإجراءات . | 102 |
| * + المطلب الأول : العيوب المتعلقة بإجراءات قبض وتفتيش المتهم . | 103 |
| * + - الفرع الأول : العيوب المتعلقة بالقبض الباطل . | 103 |
| * + - الفرع الثاني : العيوب المتعلقة بالتفتيش الباطل . | 109 |
| * + المطلب الثاني : العيوب المتعلقة بحق الدفاع. | 121 |
| * + - الفرع الأول : مباشرة التحقيقات بغير حضور المحامي . | 121 |
| * + - الفرع الثاني: العيوب المتعلقة بعدم إحاطة المتهم بالتهمة، والاطلاع على الأوراق. | 124 |
| * الفصل الثاني : آثار عيوب الاعتراف. | 128 |
| * المبحث الأول : ماهية البطلان وأنواعه وأحكام الدفع به. | 129 |
| * + - المطلب الأول : ماهية البطلان وأنواعه . | 130 |
| * + - الفرع الأول : ماهية البطلان . | 130 |
| * + - الفرع الثاني : أنواع البطلان . | 134 |
| * + المطلب الثاني : أحكام الدفع ببطلان الاعتراف وعبئ اثباته . | 137 |
| * + - الفرع الأول : مفهوم الدفع ببطلان الاعتراف وطبيعته . | 137 |
| * + - الفرع الثاني: شروط الدفع ببطلان الاعتراف وعبئ اثباته . | 141 |
| * المبحث الثاني : أثر عيوب الاعتراف . | 145 |
| * + المطلب الأول : أثر عيوب الاعتراف المتعقلة بالنظام العام. | 146 |
| * + - الفرع الأول: أثر العيوب المتعلقة بالصفة والأهلية. | 146 |
| * + - الفرع الثاني : أثر العيوب المتعلقة بالإرادة والاعتراف ذاته. | 151 |
| * + المطلب الثاني : أثر عيوب الاعتراف المتعقلة بمصلحة الخصوم. | 153 |
| * + - الفرع الأول: الآثار المترتبة على عيوب الاعتراف المتعلقة بالاستيقاف والتحفظ، والقبض، والتفتيش. | 153 |
| * + - الفرع الثاني: الآثار المترتبة على عيوب الاعتراف المتعلقة بضمانات الاستجواب. | 156 |
| الخاتمة . | 160 |
| النتائج . | 160 |
| التوصيات . | 163 |
| قائمة المصادر والمراجع . | 165 |
| الفهرس . | 173 |

1. - د. عبد الوهاب حومد: الوسيط في الإجراءات الكويتية، الطبعة الرابعة مطبوعات ، جامعة الكويت  
    ،1989م، ص 191. [↑](#footnote-ref-1)
2. - حصر المشرع اليمني في قانون الإثبات رقم (21) لسنة 1992م طرق الإثبات المدني في المادة (13) منه بثمان طرق أو أدلة هي: شهادة الشهود، الإقرار، الكتابة، اليمين ورده والنكول عنها، القرائن الشرعية والقضائية، المعاينة النظر، الخبرة، الاستجواب. [↑](#footnote-ref-2)
3. - مبدأ القناعة الوجدانية هو ما يطمئن إليه القاضي من صحة الاعتراف وثبوت إدانة المتهم من عدمه، وذلك من خلال ما يقدم أمامه في المحكمة من أدلة، ومما هو ثابت في محاضر الجلسات، ولهذا فإن مبدأ القناعة الوجدانية ليست مسألة شخصية مرتبطة بشخص القاضي، وإنما هي قناعة ورضا تفرض علي القاضي وعلي كافة من يتطلعون بالعقل والمنطق إلى أدلة الدعوي. د. أحمد فتحي سرور: الوجيز في قانون الإجراءات، 1982م، د. ن، ص389. [↑](#footnote-ref-3)
4. - المادة (352) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني رقم (13) لسنة 1994م. [↑](#footnote-ref-4)
5. - عبد القادر الرازي: المختار الصحاح، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة 1987، ص 427. [↑](#footnote-ref-5)
6. - مصطفي إبراهيم، وآخرون: المعجم الوسيط، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار الدعوة، اسطنبول، 1989م، ص595. [↑](#footnote-ref-6)
7. - جبران مسعود: معجم الرائد، الطبعة السابعة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، مارس 1992م، ص89. [↑](#footnote-ref-7)
8. - أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم (ولد 816 وتوفي 884هـ): كتاب المبدع في شرح المقنع، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت 1980م، ص294. [↑](#footnote-ref-8)
9. - د. عبد الحميد الشواربي : الإثبات الجنائي في ضوء القضاء والفقه، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996م،ص7. [↑](#footnote-ref-9)
10. - أ. د. محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات الجزائية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988م، ص 460. [↑](#footnote-ref-10)
11. - د. حسن صادق المرصفاوي: شرح قانون الإجراءات الجزائية والمحاكمات الجزائية الكويتي، دون رقم الطبعة ، مطبعة الجامعة، الكويت، 1970م، ص 475. [↑](#footnote-ref-11)
12. - د. سامي صادق الملاء: اعتراف المتهم، دار النهضة العربية، 1969م، ص7. [↑](#footnote-ref-12)
13. - المادة(6) من قانون الإجراءات الجزائية بقولها: (يحظر تعذيب المتهم أو معاملته بطريقة غير إنسانية أو إيذائه بدنياً أو معنوياً لقسره علي الاعتراف، وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة شيء مما ذكر يهدر ولا يعول عليه) ، أما المادة(183) فتنص على أنه: إذا اعترف المتهم بالتهمة الموجهة إليه في أي وقت اثبت المحقق اعترافه في محضر التحقيق فور صدوره ونوقش فيه تفصيلا، أما إذا أنكر أرجئ استجوابه تفصيلا إلى ما بعد سماع شهود الإثبات ويوقع المتهم على أقواله بعد تلاوتها عليه أو يثبت في محضر التحقيق عجزه أو امتناعه عن التوقيع) ، ونصت المادة (178) أنه لا يجوز تحليف المتهم اليمين الشرعية ولا إجباره علي الإجابة ، ولا يعتبر امتناعه عنها قرينة على ثبوت التهمة ضده، كما لا يجوز التحايل أو استخدام العنف أو الضغط بأي وسيلة من وسائل الإغراء والإكراه لحمله على الاعتراف) ،وفي نفس الصدد نصت المادة(352) على أنه: يسأل القاضي المتهم بعد انتهاء الإجراءات المذكورة في المادتين السابقتين عن التهمة الموجهة إليه، ما إذا كان مقرا بالجرم الموجه إليه أم لا ، فإذا أقر بارتكاب الجريمة ناقشته المحكمة تفصيلا واطمأنت إلى أن إقراره صحيحا سجل إقراره بكلمات تكون أقرب إلى الألفاظ التي استعملها في إقراره ولها أن تكتفي بذلك في الحكم عليه ، كما أن لها أن تتم التحقيق إذا رأت داعيا لذلك)، وأيضا نصت المادة(353) على أنه: إذا أنكر المتهم أو رفض الإجابة أو لم تقتنع المحكمة بإقراره تشرع المحكمة في التحقيق لسماع شهود الإثبات والنفي. [↑](#footnote-ref-13)
14. - المادة رقم (78) من القانون اليمني رقم (21) لسنة 1992م بشأن الإثبات. [↑](#footnote-ref-14)
15. - عبد الرزاق أحمد السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الثاني، نظرية الالتزام بوجه عام، المجلد الأول، الإثبات، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982م، ص616. [↑](#footnote-ref-15)
16. - د. عبد المؤمن شجاع الدين: التعليق على حكم المحكمة العلياء الصادر بتاريخ 13/12/2017م في الطعن رقم (59918) [↑](#footnote-ref-16)
17. - عماد محمد بيع: حجية الشهادة في الإثبات الجزائي، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة، عمان، ص94. [↑](#footnote-ref-17)
18. - عبد الرزاق السنهوري: المرجع السابق، ص410. [↑](#footnote-ref-18)
19. - المادة رقم (26) من قانون الإثبات اليمني. [↑](#footnote-ref-19)
20. - نصر الدين مبروك: محاضرات في الإثبات الجنائي، أدلة الإثبات الجنائي، الكتاب الأول، الاعتراف والمحررات، الجزء الثاني، ص35. [↑](#footnote-ref-20)
21. - أ.د. حسين فريجه، د. هشام فريجه: حجية الاعتراف في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجموعة رقم (12)، العدد (3)، 1437ه‍/2016م، ص 429. [↑](#footnote-ref-21)
22. - عبد الحكيم سيد سليمان: المرجع السابق، ص20. [↑](#footnote-ref-22)
23. - نصر الدين مبروك: محاضرات في الإثبات الجنائي، أدلة الإثبات الجنائي، الكتاب الأول، الاعتراف والمحررات الجزء الثاني، ،ص43. [↑](#footnote-ref-23)
24. - سامي صادق الملا: المرجع السابق ، ص 260. [↑](#footnote-ref-24)
25. - عبد الحميد الشواربي : ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الجنائي، منشأة المعارف، القاهرة، ،ص 417. [↑](#footnote-ref-25)
26. - لؤي داود محمد دويكات، الاعتراف في قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2007م، ص13. [↑](#footnote-ref-26)
27. - د. عدلي خليل، المرجع السابق، ص 22. [↑](#footnote-ref-27)
28. - جمال دريسي، حجية الاعتراف في تكوين قناعة القاضي الجزائي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2010- 2011م، ص35. [↑](#footnote-ref-28)
29. - جمال دريسي، المرجع السابق، ص36. [↑](#footnote-ref-29)
30. - نصت المادة (130) من قانون الجرائم والعقوبات اليمني رقم 12 لسنة 1994م على أنه : (يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات الإدارية أو القضائية قبل البدء في تنفيذ الجريمة ، ويجوز للمحكمة أن تخفف عقوبة الحبس بما لا يقل عن سنتين، كما يجوز للمحكمة أن تعفي المبلغ من العقوبة إذا حصل البلاغ بعد تمام الجريمة وذلك إذا مكن الجاني أثناء التحقيق الابتدائي من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين). [↑](#footnote-ref-30)
31. - عبد الحميد الشواربي: الإثبات الجنائي في ضوء القضاء والفقه، النظرية، والتحقيق، منشأة المعارف الإسكندرية، 1990م، ص71. [↑](#footnote-ref-31)
32. - رانية رواق، مهدي لعور، اعتراف المتهم واثره في الإثبات في المادة الجزائية، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البوافي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020-2021م، ص44، 45. [↑](#footnote-ref-32)
33. - رائد عبد الرحمن سعيد النعسان: اعتراف المتهم والشرعية الإجرائية، رسالة ماجستير جامعة القدس، فلسطين 1429-2008م، ص27. [↑](#footnote-ref-33)
34. - سامي صادق الملا، المرجع السابق، ص 27. [↑](#footnote-ref-34)
35. - المرجع نفسه: ص33. [↑](#footnote-ref-35)
36. - لؤي داود محمد دويكات،، المرجع السابق، ص25 وما بعدها. [↑](#footnote-ref-36)
37. - د.عبد الحميد الشواربي: الإثبات الجنائي، مرجع سابق، ص83. [↑](#footnote-ref-37)
38. - د. محمود محمود مصطفى، شرح قانون الإجراءات الجنائية ،المرجع السابق، ، ص 469. [↑](#footnote-ref-38)
39. - د. محمود محمود مصطفى: شرح قانون العقوبات القسم الخاص، المرجع السابق، ص 518. [↑](#footnote-ref-39)
40. - المادة (126) من قانون العقوبات المصري. [↑](#footnote-ref-40)
41. - د. محمود سعيد نمور: أصول الإجراءات الجزائية، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ، 2005م، ص207. [↑](#footnote-ref-41)
42. - د. محمد صبحي نجم: الوجيز في قانون أصول المحاكمات الجزائية، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن، 2006م، ص339. [↑](#footnote-ref-42)
43. - د. سامي صادق الملا، المرجع السابق، ص 180. [↑](#footnote-ref-43)
44. - د. محمد صبحي نجم: المرجع السابق، ص340. [↑](#footnote-ref-44)
45. - عبد الحميد الشواربي، ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الجنائي، مرجع سابق، ص 420. [↑](#footnote-ref-45)
46. - عدلي خليل، المرجع السابق، ص127. [↑](#footnote-ref-46)
47. - ادريس طارق السباعي، تطبيقات جنائية، بدون طبعة، ص57، 58. [↑](#footnote-ref-47)
48. - خليل، عدلي. المرجع السابق، ص 206. [↑](#footnote-ref-48)
49. - نصت المادة (2) من تعليمات النيابة بقولها: "أ: يجب على عضو النيابة العامة المحقق أن يعمل على وضع المتهمين وشهود الإثبات في مكان يكونون فيه منعزلين بعضهم عن بعض وعن الناس، تفادياً لما عسى أن يقع من المتهم من تأثير على شهود الإثبات ، ثم يثبت شخصية المتهم وبعد فحصه وإثبات ما يعنِ له من ملاحظات، يبدأ بسؤاله شفوياً عن التهمة المسندة إليه بعد أن يحيطه علماً بها، فإن اعترف بها بادر إلى استجوابه تفصيلاً مع العناية بإبراز ما يعزز اعترافه، وإذا أنكرها يسأله عما إذا كان لديه دفاع يريد إبداؤه، وهل لديه شهود نفي يبغي الاستشهاد بهم، ويثبت هذا الدفاع وأسماء الشهود في المحضر، ثم يسأله عما إذا كان يريد أن يستشهد بغيرهم، فإن قرر أن ليس لديه شهود آخرون يثبت ذلك في المحضر كذلك". [↑](#footnote-ref-49)
50. -أ.د. مجيد حضر أحمد السبعاوي: لقيمة القانونية للاعتراف كدليل منفرد في الإثبات الجنائي- دراسة تحليلية مقارنة- مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة(1) المجلد(1) العدد(2) الجزء(2) 2017م، 1428هـ، ص 109. [↑](#footnote-ref-50)
51. - د. نائل عبد الرحمن : محاضرات في أصول المحاكمات الجزائية ، الطبعة الأولي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان -1997م ، ص173. [↑](#footnote-ref-51)
52. - انظر د. أحمد فتحي سرور: الوسيط في شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995م، ص533. [↑](#footnote-ref-52)
53. - وقد أوصى الدكتور عبد المؤمن شجاع الدين بضرورة إعلام المتهم بأن الشهود ليسوا من العاملين في جهاز الشرطة. أنظر: تعليق الدكتور عبد المؤمن شجاع الدين على الحكم الصادر عن الدائرة الجزائية بالمحكمة العليا في جلستها المنعقدة بتاريخ 23-10-2013م في الطعن رقم (50142)، حيث ورد ضمن أسبابه: (أما نعي الطاعن بأن اعترافه في الأوليات مخالف للمادة (85) إثبات فله سند من القانون، فالثابت أن المتهم قد أنكر بمحضر التحقيق لدى النيابة العامة ما نسب إليه من أقوال في الأوليات ، كما أنكر ذلك أمام محكمتي الموضوع، والبين من محضر الاعتراف المكون من صفحتين وسبعة أسطر أنه لا يحمل تاريخاً ولا رقماً ولا مشهود عليه، وذلك مخالف لما أوجبته المادة (85) إثبات التي تنص على أنه: (يجب الإشهاد علي الإقرار الشفهي الذي يتم في غير مجلس القضاء) ، والمعلوم أن مخالفة نص الوجوب يوجب البطلان، فالواضح من محضر الاعتراف أنه غير مشهود عليه ولم يتضمن تاريخ تحريره، وحيث أن المحكمة مصدرة الحكم المطعون فيه قد تجاهلت كل ما سبق ذكره ، ولم تبرر لذلك تبريراً قانونياً فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور بالتسبيب وفيه إخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون الأمر الذي يستوجب نقض الحكم المطعون فيه ، وإعادة القضية للفصل فيها وفقاً لأحكام الشرع والقانون) . [↑](#footnote-ref-53)
54. - عدلي خليل، المرجع السابق، ص27. [↑](#footnote-ref-54)
55. - لؤي داؤد محمد بريكات، المرجع السابق، ص65. [↑](#footnote-ref-55)
56. - محمود محمود مصطفي: المرجع السابق، ص77. [↑](#footnote-ref-56)
57. - محمد فتحي: علم النفس الجنائي علما وعملا، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، 1970م، ص 228. [↑](#footnote-ref-57)
58. - د. عبد المؤمن شجاع الدين: التعليق علي حكم المحكمة العليا الصادر بتاريخ 13/12/2017م في الطعن رقم (59918). [↑](#footnote-ref-58)
59. - د. حسن علي مجلي، الجرائم الماسة بالحريات والحقوق الشخصية في القانون والقضاء اليمني، مرجع سابق، ص302. [↑](#footnote-ref-59)
60. - رانية رواق، ومهدي لعور، المرجع السابق، ص15. [↑](#footnote-ref-60)
61. - مأمون محمد سلامه، المرجع السابق، ص 205. [↑](#footnote-ref-61)
62. - لؤي داؤد محمد بريكات، المرجع السابق، ص66. [↑](#footnote-ref-62)
63. - عدلي خليل، المرجع السابق، ص234. [↑](#footnote-ref-63)
64. - انظر. رانية رواق، مهدي لعور، المرجع السابق، ص٥٤، ٥٥. [↑](#footnote-ref-64)
65. - ابن منظور، لسان العرب، مادة ( ع ي ب). [↑](#footnote-ref-65)
66. - الفيروز آبادي: مجد الدين، (1938م)، القاموس المحيط ، الجزء الرابع، مطبعة دار مأمون، ص187. [↑](#footnote-ref-66)
67. - جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب , المجلد الأول , بيروت , 1375, ص 38. [↑](#footnote-ref-67)
68. - عمر فوزي الحديثي: حق المتهم في محاكمة عادلة، دراسة مقارنة، دار الثقافة، عمان،2010م، ص 63. [↑](#footnote-ref-68)
69. - سعاد حماد صالح القبائلي: ضمانات المتهم في الدفاع أمام القضاء الجنائي – دراسة مقارنة، دار النهضة العربية القاهرة , ص 1998,ص 21. [↑](#footnote-ref-69)
70. - ابن القيم الجوزية: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت، 2002م ص371. [↑](#footnote-ref-70)
71. - المرجع نفسه، ص 128 . [↑](#footnote-ref-71)
72. - ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد, الجزء الثاني, دار الفكر, بيروت , ص 323. [↑](#footnote-ref-72)
73. - د. رفعت محمد علي: حقوق الإنسان المتهم في ميزان العمل الشرطي، مجلة الفكر الشرطي، الشارقة، مج 18 العدد 4 رقم 72 يناير 2010م، ص212. [↑](#footnote-ref-73)
74. - د. محمد زكي أبو عامر: الإجراءات الجنائية، الطبعة السابعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005م ص237. [↑](#footnote-ref-74)
75. - المستشار عدلي خليل: اعتراف المتهم فقها وقضاءًً، المرجع السابق، ص7. [↑](#footnote-ref-75)
76. -محمود عبد الحسيب أحمد: القبض علي المتهم، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة، 2010م ص11. [↑](#footnote-ref-76)
77. - أحمد فتحي سرور: الوجيز في الإجراءات الجنائية، القاهرة، طبعة النهضة العربية،1982م، ص 137. [↑](#footnote-ref-77)
78. - أسامه محفوظ السائح: ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي في قانوني الإجراءات الجنائية المصري والليبي، الطبعة الثالثة 2019م، ص72 [↑](#footnote-ref-78)
79. - عمر الفاروق الحسيني: تعذيب المتهم لحمله عن الاعتراف، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، 1986م، ص84. [↑](#footnote-ref-79)
80. - محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص94. [↑](#footnote-ref-80)
81. - وبهذا قضت محكمة النقض المصرية في حكم لها بأن : (المتهم في حكم المادة (126/1) عقوبات هو كل من وجه إليه الاتهام بارتكاب جريمة معينة ولو كان ذلك أثناء قيام مأموري الضبط القضائي بمهمة البحث عن الجريمة ومرتكبها وجمع الاستدلالات ما دامت قد حامت حوله شبهة أن له ضلعاً في ارتكابه) ينظر: محكمة النقض المصرية 28/11/1966م، رقم القاعدة 219، طعن رقم 1314 لسنة 36، ص1161. [↑](#footnote-ref-81)
82. - د. إلهام محمد حسن العاقل: الإجراءات الجزائية اليمني، الجزء الأول، مؤسسة الثورة للنشر، صنعاء، الطبعة الأولى 1999م، ص81. [↑](#footnote-ref-82)
83. - د. منصور طه دحان: ضمانات المتهم المتعلقة بالحرية الشخصية في الفقه الإسلامي والقانون اليمني دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، 1438هـ - 2016م، ص49. [↑](#footnote-ref-83)
84. - أسامه محفوظ السائح: المرجع السابق، ص 69. [↑](#footnote-ref-84)
85. - المادة رقم (5) من قانون الإجراءات الجنائية السوداني لسنة 1991م. [↑](#footnote-ref-85)
86. - تعريف رقم (35) من الباب الأول، من اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات السعودي، الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (142) لسنة 1436هـ. [↑](#footnote-ref-86)
87. - أحمد بسيوني أبو الروس: المتهم، بدون رقم طبعة، المكتب الجامعي الحديث، الازاريطة، الإسكندرية، 2003م ص19. [↑](#footnote-ref-87)
88. - محمد زكي أبو عامر : الإجراءات الجنائية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، 2010م، ص 276. [↑](#footnote-ref-88)
89. - أحمد بسيوني أبو الروس: المتهم، المرجع السابق، ص20. [↑](#footnote-ref-89)
90. - عماد أحمد هاشم الشيخ خليل: ضمانات المتهم أثناء مرحلة الاستجواب , رسالة ماجستير منشورة , جامعة العالم الأمريكي , كلية القانون , 2006, ص 27. [↑](#footnote-ref-90)
91. - عماد أحمد هاشم : المرجع نفسه، ص 27. [↑](#footnote-ref-91)
92. - محمد زكي ابو عمر : المصدر السابق, ص 277. [↑](#footnote-ref-92)
93. - المصدر نفسه : ص 279. [↑](#footnote-ref-93)
94. - عماد أحمد هاشم : المصدر السابق, ص 26. [↑](#footnote-ref-94)
95. - أحمد بسيوني أبو الروس: المتهم، المرجع السابق، ص21. [↑](#footnote-ref-95)
96. - منصور طه دحان: المرجع السابق، ص57. [↑](#footnote-ref-96)
97. - المرجع نفسه: ص22. [↑](#footnote-ref-97)
98. - إدوارد غإلي الذهبي: الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980م، ص71. [↑](#footnote-ref-98)
99. - المرجع نفسه. [↑](#footnote-ref-99)
100. - سامي صادق الملا: المرجع السابق، ص 32. [↑](#footnote-ref-100)
101. - عبد الرؤوف مهدي: شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003م، ص129. [↑](#footnote-ref-101)
102. - سامي صادق الملا : المرجع السابق، ص 39. [↑](#footnote-ref-102)
103. - عبد الرؤوف مهدي: المرجع السابق، ص1290. [↑](#footnote-ref-103)
104. - د. أحمد فرج حسين، الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1999م، ص213. [↑](#footnote-ref-104)
105. - سامي صادق الملا : المرجع السابق، ص 27. [↑](#footnote-ref-105)
106. - المرجع نفسه، ص 27. [↑](#footnote-ref-106)
107. - المرجع نفسه، ص 47. [↑](#footnote-ref-107)
108. - محمود نجيب حسني: الحق في سلامة الجسم ومدي الحماية التي يكفلها له قانون العقوبات، مجلة القانون والاقتصاد، العدد الأول، 1959 م، ص 98. [↑](#footnote-ref-108)
109. - المادة (31) عقوبات يمني. [↑](#footnote-ref-109)
110. - المادة (94) من قانون الطفل المصري رقم (126) لسنة 2008م. [↑](#footnote-ref-110)
111. - وهذا ما نصت عليه المادة (47) من قانون رعاية الاحداث العراقي رقم (76) لسنة 1983م. [↑](#footnote-ref-111)
112. - د. سامي صادق الملا، المرجع السابق، ص 44. [↑](#footnote-ref-112)
113. - سامي صادق الملا: المرجع السابق، ص 27. [↑](#footnote-ref-113)
114. - المستشار عدلي خليل: المرجع السابق، ص27. [↑](#footnote-ref-114)
115. - المستشار عدلي خليل: المرجع السابق، ص27. [↑](#footnote-ref-115)
116. - نصر الدين مروك: المرجع السابق، ص32. [↑](#footnote-ref-116)
117. - نصر الدين مروك: المرجع السابق، ص40. [↑](#footnote-ref-117)
118. - سامي صادق الملا: المرجع السابق، ص49. [↑](#footnote-ref-118)
119. - د. محمد سعيد أحمد المعمري، شرح قانون العقوبات اليمني القسم العام، الطبعة الثانية، 2009م، مركز الشرعبي للخدمات المعرفية، تعز، ص152. [↑](#footnote-ref-119)
120. - المادة (94) من قانون الطفل المصري. [↑](#footnote-ref-120)
121. - د. محمد سعيد أحمد المعمري، المرجع السابق، ص 48. [↑](#footnote-ref-121)
122. -د. محمد عبد العزيز، شرح قانون العقوبات اليمني النظرية العامة للعقوبات والتدابير الوقائية، الطبعة الأولى 2010م، مركز الجامعة للخدمات المعرفية، تعز، ص162. [↑](#footnote-ref-122)
123. - السكر ينشأ نتيجة تناول الخمر المسكر أو مواد مخدرة ، ويترتب علي نشوء السكر فقدان الشعور أو الإدراك وإذا تناول الشخص الخمر أو المواد المسكرة بدون علمه فيكون ذلك السكر قهريا، أما إذا كان بعلمه يكون السكر اختياريا. [↑](#footnote-ref-123)
124. - وفي هذا نصت المادة (33) من قانون العقوبات اليمني (لا يسأل من يكون وقت ارتكاب الفعل عاجزاً عن إدراك طبيعته و نتائجه بسبب : 2- تناول مواد مسكرة أو مخدره قهراً عنه أو علي غير علم منه بها أو لضرورة فإذا كان ذلك باختياره وعلمه عوقب كما لو كان الفعل قد وقع منه بغير سكر أو تخدير). [↑](#footnote-ref-124)
125. - المادة (245) من قانون العقوبات اليمني. [↑](#footnote-ref-125)
126. - المادة (290 ) من قانون العقوبات المصري. [↑](#footnote-ref-126)
127. - عبد الرؤوف مهدي: المرجع السابق، ص 1295. [↑](#footnote-ref-127)
128. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص 79. [↑](#footnote-ref-128)
129. - عبد الحميد الشواربي: ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الجنائي، المرجع السابق، ص 420. [↑](#footnote-ref-129)
130. -سورة المؤمنون آية رقم (86). [↑](#footnote-ref-130)
131. - أحمد صالح المطرودي، جريمة تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف والمسؤولية الجنائية فيها وتطبيقها في النظام السعودي، رسالة ماجستير، أكاديمية نائف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، ص32. [↑](#footnote-ref-131)
132. - د. محمد سعيد المعمري: جريمة التعذيب، مرجع سابق، ص531. [↑](#footnote-ref-132)
133. - أحمد صالح المطرودي، المرجع السابق، ص35. [↑](#footnote-ref-133)
134. - د. طارق محمد الديراوي: ضمانات وحقوق المتهم في قانون الإجراءات الجنائية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005م، ص218. [↑](#footnote-ref-134)
135. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص79. [↑](#footnote-ref-135)
136. - سامي صادق الملا: المرجع السابق، ص136. [↑](#footnote-ref-136)
137. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص 79. [↑](#footnote-ref-137)
138. - محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص689. [↑](#footnote-ref-138)
139. - المادة الأولي من اتفاقية مناهضة التعذيب 1982م. [↑](#footnote-ref-139)
140. - د. محمد سعيد المعمري: المرجع السابق، ص560. [↑](#footnote-ref-140)
141. -عبد الله أوهابية: المرجع السابق، ص377. [↑](#footnote-ref-141)
142. - المادة ( 177) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني. [↑](#footnote-ref-142)
143. - د. عمر الفاروق الحسيني: عمر الفاروق، تعذيب المتهم لحمله علي الاعتراف، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة 1986م ، ص151. [↑](#footnote-ref-143)
144. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص 91. [↑](#footnote-ref-144)
145. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص 92. [↑](#footnote-ref-145)
146. -سامي صادق الملا : المرجع السابق، ص 153. [↑](#footnote-ref-146)
147. - حسن صادق المرصفاوي: الأساليب الحديثة في التحقيق الجنائي ،المجلة الجنائية القومية، العدد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الجمهورية العربية المتحدة، 1967م، ص 19 . [↑](#footnote-ref-147)
148. - المادة (72) من اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الجزائية السعودي الصدارة برقم (71) لسنة 1436هـ. [↑](#footnote-ref-148)
149. - عدلي خليل، المرجع السابق، ص91. [↑](#footnote-ref-149)
150. ) ) غالب، مصطفى (1986م) ، التنويم المغناطيسي، بيروت، دار الهلال، ص32. [↑](#footnote-ref-150)
151. )) الملا، اعتراف المتهم، مرجع سابق، ص164. وإبراهيم، حسين محمود، (1981م) ، النظرية العامة للإثبات العلمي في قانون الإجراءات الجنائية، القاهرة، ص 302. [↑](#footnote-ref-151)
152. - فريد أحمد القاضي: الاستجواب اللاشعوري، بحث مقدم للحلقة الدراسية الثانية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مجلة الأمن العدد 30، السنة 8/ يوليو/1965، القاهرة، ص28. [↑](#footnote-ref-152)
153. - المرجع نفسه، ص27. [↑](#footnote-ref-153)
154. - مصطفي غالب: التنويم المغناطيسي، بيروت، دار الهلال، 1986م ، ص32. [↑](#footnote-ref-154)
155. - حسين محمود إبراهيم: النظرية العامة للإثبات العلمي في قانون الإجراءات الجنائية، القاهرة، 1981م، ص 302. [↑](#footnote-ref-155)
156. - مصطفي غالب: المرجع السابق، ص66. [↑](#footnote-ref-156)
157. - عمر فاروق الحسيني: المرجع السابق، ص 147 [↑](#footnote-ref-157)
158. - الملا، اعتراف المتهم، مرجع سابق، ص165. [↑](#footnote-ref-158)
159. - المرجع نفسه، ص .148 [↑](#footnote-ref-159)
160. - حسين إبراهيم، الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات الجنائي، القاهرة، دار النهضة العربية 1981م، ص208. [↑](#footnote-ref-160)
161. - د. سامي صادق الملا: الاعتراف الإرادي، مجلة الأمن العام المصرية، العدد 52، السنة 13/يناير/1971م القاهرة، ص57. [↑](#footnote-ref-161)
162. - محمد راجح حمود نجاد: حقوق المتهم في مرحلة جمع الاستدلال بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية مصر، دار المنار، 1994م، ص 479. [↑](#footnote-ref-162)
163. - محمد محيي الدين عوض: حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، المنصورة، مكتبة الجلاء، 1989م، ص 286. [↑](#footnote-ref-163)
164. - أحمد فتحي سرور: الوجيز في الإجراءات الجنائية، القاهرة، طبعة النهضة العربية، 1982م ، ص 319. [↑](#footnote-ref-164)
165. - محمد كمال الحديدي، كلاب الشرطة في خدمة العدالة والمجتمع، 1962م، ص8. [↑](#footnote-ref-165)
166. - مجموعة القواعد القانونية، ج1، رقم 31، ص83. [↑](#footnote-ref-166)
167. - المستشار عدلي خليل، المرجع السابق، ص108. [↑](#footnote-ref-167)
168. - د. سامي صاد الملا، المرجع السابق، ص169. [↑](#footnote-ref-168)
169. - تنص هذه المادة على أنه: إذا وجدت آثار يظن أنها ملابس المتهمين أو مخلفاتهم يجوز الاستعانة على التعرف على أصحابها بكلب الشرطة، فإن تعذر إرسال كلب الشرطة إلى محل الحادث أرسلت المضبوطات مع المتهمين إلى النيابة الكائن بدائرتها محل وجود الكلب بعد تحريزها جيداً على وجه يحفظ رائحتها، ويقوم أعضاء النيابة أنفسهم بإجراء عملية التعرف، ويثبت عضو النيابة في محضره حالة الشيء المضبوط، ووصفه، وكيفية العثور عليه، ومن عثر عليه أو تناوله بيده، والمكان الذي وجد به، وكل ما ورد عليه دون تغير أو تداول بين الأيدي، ويشرف بنفسه على المحافظة عليه حتى تتم عملية العرض على كلب الشرطة.

     - وتكون الاستعانة بكلاب الشرطة مقصورة على الأحوال المنتجة في حدود الإفادة من حاسة الشم، فلا محل لعرض مضبوطات ومتهمين كثيرين على الكلب لتمييز صاحب المضبوطات من بينهم متى ثبت من التحقيق أنها شائعة بينهم، أو أنهم جميعاً حملوها وتداولوها أو تنازعوها بأيديهم فترك كل منهم أثراً بها، كما أنه لا وجه للاستعانة بكلب الشرطة للتعرف على ملكية المتهم = للمضبوطات إذا كان المتهم نفسه قد أقر في التحقيق بأنه حازها، أو وقعت في يده زمناً ما أو استخلصها من أيدي الشهود الذين حاولوا أن يدسوها عليه، أو أنه ترك بها أثراً، ويجب أن تتنزه عملية العرض من كل شبهة تلحق بها، فإذا ضبط غطاء للرأس أو حذاء أو ملابس أخرى، فلا يجوز للمحقق الذي يريد الاستعانة بالكلب أن يلبس المتهم شيئاً منها للتحقق إذا كانت تناسبه أو مطابقة فيتعلق بها أثر، بل إن واجبه أن يباعد بينها وبين المتهم ويحرص على عدم اتصاله بها حتى تتم عملية العرض، كما يجب دائماً إجراء تجربة تمهيدية لاختبار قوة حاسة الشم في كلب الشرطة وقدرته على استخدامها، وإثبات نتيجة التجربة في المحضر تدليلاً على حجم ما يسفر عنه العرض وسبيلاً للاقتناع بنتائجها، وإذا قرر مدرب الكلب أن الكلب مجهد، وبدأ يأخذه التعب فعلى عضو النيابة أن لا يأمر بمواصلة التجربة أو السير في عملية العرض إذ لا يمكن الاعتماد على كلب مجهد . [↑](#footnote-ref-169)
170. - عدنان عبد الحميد زيدان، ضمانات المتهم والأساليب الجديدة للكشف عن الجريمة، رسالة دكتوارة، كلية الحقوق جامعة القاهرة، 1983م، ص19. [↑](#footnote-ref-170)
171. - لويس مبدرا : اثر التطور التكنولوجي علي الحريات العامة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، بدون سنة نشر ص360. [↑](#footnote-ref-171)
172. - عمر فاروق الحسيني: المرجع السابق ، ص 148. [↑](#footnote-ref-172)
173. - د. سامي صادق الملا، المرجع السابق، ص135. [↑](#footnote-ref-173)
174. - عمر الفاروق الحسيني: المرجع السابق، ص 149 [↑](#footnote-ref-174)
175. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص 97. [↑](#footnote-ref-175)
176. - سامي صادق الملا: اعتراف المتهم، المرجع السابق، ص95، عدلي خليل، المرجع السابق، ص 121. [↑](#footnote-ref-176)
177. - سامي صادق الملا: اعتراف المتهم، المرجع السابق، ص95، عدلي خليل، المرجع السابق، ص 121. [↑](#footnote-ref-177)
178. - عمر فاروق الحسيني : المرجع السابق، ص152. [↑](#footnote-ref-178)
179. - المرجع نفسه، ص 59. [↑](#footnote-ref-179)
180. - د. سامي صادق الملا: المرجع السابق، ص 101. [↑](#footnote-ref-180)
181. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص 60. [↑](#footnote-ref-181)
182. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص 71. [↑](#footnote-ref-182)
183. 1- سامي صادق الملا: اعتراف المتهم، مرجع سابق ، ص103. [↑](#footnote-ref-183)
184. - المادة 178من قانون الإجراءات الجزائية اليمني . [↑](#footnote-ref-184)
185. - أحمد فتحي سرور: الوسيط في قانون الإجراءات الجزائية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1980م، ص386. [↑](#footnote-ref-185)
186. - سامي صادق الملا: اعتراف المتهم، مرجع سابق، ص 114 . [↑](#footnote-ref-186)
187. 1- سامي صادق الملا: اعتراف المتهم، المرجع السابق، ص90. [↑](#footnote-ref-187)
188. - محمود محمود مصطفي: المرجع السابق، ص305. [↑](#footnote-ref-188)
189. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص 68. [↑](#footnote-ref-189)
190. - د. هاني السباعي: إثبات جريمــــة القتل العمد، دراسة مقارنة في الفقه الجنائي المقارن، مركز المقريزي للدراسات التاريخبة لندن المملكة المتحدة، الطبعة الأولي، 2006م، ص113. [↑](#footnote-ref-190)
191. - عدلي خليل: المرجع السابق،ص 72. [↑](#footnote-ref-191)
192. - أحمد فتحي سرور: مراقبة المكالمات التلفونية، المجلة الجنائية القومية، العدد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الجمهورية العربية المتحدة، 1963 م، ص 146. [↑](#footnote-ref-192)
193. - وهذا ما نصت عليه المادة (146) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني حيث نصت علي: (...ويجوز بأمر من رئيس النيابة تكليف أحد رجال إدارة الهاتف بعد تحليفه اليمين القانونية بالاستماع إلى المحادثات الهاتفية وتسجيلها لنقل مضمونها إليه ويجب أن يتضمن الأمر تحديدا واضحا ودقيقا للمكالمة المطلوب تسجيلها في خلال مدة 30 يوما من تاريخ صدور الأمر). [↑](#footnote-ref-193)
194. - د. مطهر عبده محمد الشميري، الشرعية الإجرائية في القانون اليمني، دراسة مقارنة بالقانون السوداني والشريعة الإسلامية، أوان للحدمات الإعلامية، الطيعة الأولى، 1999م، ص157. [↑](#footnote-ref-194)
195. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص76. [↑](#footnote-ref-195)
196. - د. فهد السبهان: استجواب المتهم بمعرفة سلطة التحقيق، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، سنة 1995م ص106. [↑](#footnote-ref-196)
197. - شرفة علي، أحمد لریبي: ضمانات المشتبه فیه أثناء التحقیق الابتدائي أمام الضبطیة القضائیة، مذكرة مقدمة لنیل شھادة الماستر، كلیة الحقوق والعلوم السیاسیة، جامعة د. مولاي الطاھر، سعیدة، 2017 ،ص32. [↑](#footnote-ref-197)
198. - د: محمود نجيب حسني: قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص559. [↑](#footnote-ref-198)
199. - عيسى محمد إسماعيل أجبور : ضمانات المشتبه به في مرحلة البحث الأولي أو الاستدلال دراسة مقارنة، 2017م ص28. [↑](#footnote-ref-199)
200. - عبد الله اوهابیة: شرح قانون الإجراءات الجزائیة، التحري والتحقیق، دار هومة للطباعة والنشر والتوزیع، الجزائر. 2003م، ص 110. [↑](#footnote-ref-200)
201. - د. احمد فتحي سرور: الوسیط في قانون الإجراءات الجنائیة، مرجع سابق، ص 146. [↑](#footnote-ref-201)
202. - د. ممدوح إبراهيم السبكي: حدود سلطات مأمور الضبط القضائي في التحقيق، دار النهضة العربية، القاهرة،1998م، ص236. [↑](#footnote-ref-202)
203. - د. محمود نجيب حسني: قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 556،وأيضا د: عبد الحميد الشواربي، ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الجنائي، منشأة المعارف بالإسكندرية ، 1993م، ص54. [↑](#footnote-ref-203)
204. - د. عبد الحميد إسماعيل الانصاري: حقوق المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي في الشريعة والقانون، مع المقارنة بالتشريع الإجرائي الجنائي القطري، العدد السادس عشر1998م، ص460. [↑](#footnote-ref-204)
205. - وقد ذكرت حالات الجريمة المشهودة المادة (98) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني فنصت على: (تكون الجريمة مشهودة في حالة ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهة يسيرة وتعتبر كذلك إذا تبع المجني عليه مرتكبها أو تبعته العامة بالصياح أثر وقوعها أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملا آلات أو أسلحة أو أمتعه أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعلها أو شريك فيها أو إذا وجدت به في الوقت المذكور أثر أو علامات تدل على ذلك). [↑](#footnote-ref-205)
206. - المادة (74) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني. [↑](#footnote-ref-206)
207. - المادة (48/ج) من دستور الجمهورية اليمنية 1990م، نلاحظ أن هذا النص لا يتفق مع الضمانات الأساسية للمتهم حيث كان يجب أن يكون تبليغه بأسباب القبض فور القبض عليه وليس بعد أن يصل أمره إلى القضاء أو النيابة لأن الأصل أن يحاط علما بأسباب القبض حين القبض عليه، حيث لا يمكن أن يتحقق الغرض من إبلاغه بعد أن تمر أربع وعشرين ساعة على القبض عليه، ولقد جاء قانون الإجراءات الجزائية اليمني بالنص علي ضرورة إبلاغ الشخص فورا بأسباب القبض حيث نصت على أن ( يبلغ فورا كل من قبض عليه بأسباب هذا القبض وله حق الاطلاع على أمر القبض والاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويجب إعلانه علي وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه). [↑](#footnote-ref-207)
208. - المادة (9/2) من الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان المدنية والسياسية 1966م. [↑](#footnote-ref-208)
209. - المادة (105) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني. [↑](#footnote-ref-209)
210. - المادة (5) من الإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948م. [↑](#footnote-ref-210)
211. - المادة (7) من العهد المدني للحقوق المدنية والسياسية 1966م. [↑](#footnote-ref-211)
212. - إدوار غإلى الذهبي: المرجع السابق، ص 271. [↑](#footnote-ref-212)
213. - أحمد سرور فتحي: الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 375 . [↑](#footnote-ref-213)
214. - محمد علي مصطفي غانم: تفتيش المسكن في قانون الإجراءات الفلسطيني- دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2008 . ص383 . [↑](#footnote-ref-214)
215. -- مدحت سالم نبيل : شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة السابعة، دار الثقافة الجامعية، القاهرة.،1993م ص235. [↑](#footnote-ref-215)
216. - عبد الله محمد الحكيم، ضمانات المتهم في التفتيش في القانون السوداني والقانون اليمني دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، كلية القانون، ص 9. [↑](#footnote-ref-216)
217. - أحمد فتحي سرور: الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 448 . [↑](#footnote-ref-217)
218. -صالح راشد الدوسري: المرجع السابق، ص128. [↑](#footnote-ref-218)
219. -محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص458. [↑](#footnote-ref-219)
220. - المادة (12) إجراءات جزائية يمني. [↑](#footnote-ref-220)
221. - نصت المادة (28) من النظام بقولها: (يصدر أمر تفتيش المساكن من رئيس فرع الهيئة في المنطقة أو من يفوضه يصدر إذن تفتيش غير المساكن من محقق مختص مكاناً ونوعاً. يصدر الأمر والإذن بالتفتيش كتابةً، ويجب أن يتضمن كل منهما اسم من أصدره، وتوقيعه، ووظيفته، وساعة صدوره، وتاريخه، وتعيين ما يراد تفتيشه، وأن تحدد فيه مدة معينة لا تزيد على سبعة أيام لتنفيذ التفتيش، وأن يكون الأمر أو الإذن مسبباً بما يوفر القناعة بقيام الجريمة وجدية الاتهام. ويكفي أن يُحال التسبيب إلى ما ورد في محضر رجل الضبط الجنائي، لا يكون التفتيش صحيحاً، إلاّ إذا كان بصدد جريمة قد وقعت فعلاً بدلائل وأمارات كافية. [↑](#footnote-ref-221)
222. - ممدوح خليل بحر: حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، بدون طبعة، 1403هـ - 1983 م، ص248. [↑](#footnote-ref-222)
223. - عبد الله أوهابية: شرح قانون الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص377. [↑](#footnote-ref-223)
224. - أحمد المهدي: أشرف شافعي، التحقيق الجنائي الابتدائي وضمانات المتهم وحمايتها، دار الكتب القانونية، مصر، 2005م، ص155. [↑](#footnote-ref-224)
225. - نص المادة (14/3/و) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. [↑](#footnote-ref-225)
226. - عدلي خليل: استجواب المتهم فقها وقضاء، دار الكتب القانونية، مصر، 2004م، ص 175. [↑](#footnote-ref-226)
227. - د. أسامة عبد الله قايد: حقوق وضمانات المشتبه فيه في مرحلة الاستدلال، دار النهضة العربية، مصر، ط 3، 1994م، ص160. [↑](#footnote-ref-227)
228. - محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات، مرجع سابق، ص238. [↑](#footnote-ref-228)
229. - فوزية عبد الستار: المرجع السابق، ص312. [↑](#footnote-ref-229)
230. - د. أسامة عبد الله قايد: المرجع نفسه، ص 178، وما بعدها. [↑](#footnote-ref-230)
231. - سامي صادق الملا: اعتراف المتهم، مرجع سابق، ص 241. [↑](#footnote-ref-231)
232. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص 177وما بعدها. [↑](#footnote-ref-232)
233. - أحمد يوسف درغام: المرجع السابق، ص254. [↑](#footnote-ref-233)
234. - المادة (67) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي. [↑](#footnote-ref-234)
235. - أحمد يوسف درغام: شرح قانون الإجراءات الجنائية، المرجع لسابق، ص254. [↑](#footnote-ref-235)
236. - المواد( 108، 112) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي، والمادة (24) من اللائحة التنفيذية لهذا النظام. [↑](#footnote-ref-236)
237. - د. سامي صادق الملا، المرجع السابق، ص 179. [↑](#footnote-ref-237)
238. - المرجع نقسه، ص191. [↑](#footnote-ref-238)
239. - رانية رواق، مهدي لعور، المرجع السابق، ص35. [↑](#footnote-ref-239)
240. - جمال دريسي، حجية الاعتراف في تكوين قناعة القاضي الجزائي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2010-2011م، ص72. [↑](#footnote-ref-240)
241. - وهذا ما أقرته المحكمة العليا اليمنية في الطعن الجزائي رقم (627) لسنة 1422هــ . [↑](#footnote-ref-241)
242. -طعن رقم (20405) لسنة 1425هـ جزائي يمني. [↑](#footnote-ref-242)
243. - وهذا الذي أقرته المحكمة العليا في حكمها الصادر بشأن الطعن رقم (20510) لسنة 1425هـ، جلسة 12\12\ 2004م، القواعد القانونية والقضائية الجزائية المستخلصة من الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا، 1426هـ 2005م، قاعدة رقم 83، ص276. [↑](#footnote-ref-243)
244. - رانية رواق، مهدي لعور، المرجع السابق، ص38. [↑](#footnote-ref-244)
245. - عدلي خليل، المرجع السابق، ص129. [↑](#footnote-ref-245)
246. - سلطان الشاوي: أصول التحقيق الإجرائي، كلية الحقوق، جامعة بغداد، 1982 م، ص 162. [↑](#footnote-ref-246)
247. - د. عبدالحميد الشواربي: الحكم الجنائي في ضوء القضاء والفقه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 1988م ص95. [↑](#footnote-ref-247)
248. - جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، المرجع السابق، ص321. [↑](#footnote-ref-248)
249. - د. عبد الرؤوف مهدي ، المرجع السابق، ص136. [↑](#footnote-ref-249)
250. - د. محمود نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص351. [↑](#footnote-ref-250)
251. - د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص641. [↑](#footnote-ref-251)
252. - د. محمود نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص393. [↑](#footnote-ref-252)
253. - د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص645. [↑](#footnote-ref-253)
254. -. المرجع نفسه، ص338. [↑](#footnote-ref-254)
255. - المرجع والموضع نفسه. [↑](#footnote-ref-255)
256. - محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص339. [↑](#footnote-ref-256)
257. - د. سعد محمد ظفير: المرجع السابق، ص236. [↑](#footnote-ref-257)
258. - د. عبدالحميد الشواربي: الحكم الجنائي في ضوء القضاء والفقه، المرجع السابق، ص96. [↑](#footnote-ref-258)
259. - د. سعد محمد ظفير: المرجع السابق، ص236. [↑](#footnote-ref-259)
260. - محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات، مرجع سابق، ص239. [↑](#footnote-ref-260)
261. -المرجع نفسه. [↑](#footnote-ref-261)
262. -أحمد فتحي سرور: النظرية العامة للبطلان في الإجراءات الجنائية، كلية الحقوق، القاهرة،، ص 139. [↑](#footnote-ref-262)
263. - عبد الحميد الشواربي: الحكم الجنائي في ضوء القضاء والفقه، مرجع سابق، ص98. [↑](#footnote-ref-263)
264. - الفيروز أبادي، لقاموس المحيط، المرجع السابق، ص 715. [↑](#footnote-ref-264)
265. - د. رؤوف عبيد، ضوابط تسبيب الأحكام الجنائية، الطبعة الثانية، مطبعة الاستقلال، القاهرة ، 1977م، ص163. [↑](#footnote-ref-265)
266. -د. مأمون سلامة، قانون الإجراءات الجنائية معلقاً عليه بالفقه وأحكام النقض، الطبعة الثالثة، دار الكتب المصرية، ٢٠١٠م، ص 1339. [↑](#footnote-ref-266)
267. - د. محمود نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص1106. [↑](#footnote-ref-267)
268. - مصطفى مجدي هرجة، أحكام الدفوع في الاستجواب والاعتراف، دار الفكر والقانون، 2003م، ص ٩٦. [↑](#footnote-ref-268)
269. - د.قدري عبد الفتاح الشهاوي، ضوابط التفتيش في التشريع المصري والمقارن، منشأة المعارف،الإسكندرية،2005م، ص203. [↑](#footnote-ref-269)
270. - د.رؤوف عبيد، المشكلات العملية الهامة في قانون الاجراءات الجنائية، 1998م، ،ص75. [↑](#footnote-ref-270)
271. - د.قدري عبد الفتاح الشهاوي، المرجع السابق، ص204. [↑](#footnote-ref-271)
272. - د.حامد الشريف، نظرية الدفوع أمام القضاء الجنائي، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى،2003، ص51. [↑](#footnote-ref-272)
273. - عبد الرحمن عباس أبو المجد، سلطة المحكمة الجنائية في قبول الدفوع الإجرائية، بدون طبعة ودار نشر، ص١٠. [↑](#footnote-ref-273)
274. - د.رؤوف عبيد، ضوابط تسبيب الأحكام الجنائية، الطبعة الثانية، مطبعة الاستقلال، القاهرة، 1977م، ص167. [↑](#footnote-ref-274)
275. - عبد الرحمن عباس أبو المجد، المرجع السابق، ص13. [↑](#footnote-ref-275)
276. - د. مجدي محمود محب، اذن التفتيش، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة،2004م، ص287. [↑](#footnote-ref-276)
277. - عبد الرحمن عباس أبو المجد، المرجع السابق، ص15، 16. [↑](#footnote-ref-277)
278. - محمود عبد العزيز محمد، التفتيش الإذن –الإجراء الدليل والتدليل- فقها وقضاءً، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرامجيات، المحلة الكبرى،2009، ص390. [↑](#footnote-ref-278)
279. - د. حامد الشريف، المرجع السابق، ص37. [↑](#footnote-ref-279)
280. - عبد الرحمن عباس أبو المجد، المرجع السابق، ص17. [↑](#footnote-ref-280)
281. - د. حامد الشريف، المرجع السابق، ص37. [↑](#footnote-ref-281)
282. - عبد الرحمن عباس أبو المجد، المرجع السابق، ص19. [↑](#footnote-ref-282)
283. - جواد الرهيمي، أحكام البطلان في قانون أصول المحاكمات الجزائية، الطبعة الأولى، مكتب الباسم، بغداد،2003م، ص83. [↑](#footnote-ref-283)
284. -- د. حامد الشريف، المرجع السابق، ص47. [↑](#footnote-ref-284)
285. - د. محمود محمود مصطفى، المرجع السابق، ص421. [↑](#footnote-ref-285)
286. - د. محمود نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، المرجع السابق، ص ٨٣٨. [↑](#footnote-ref-286)
287. - أسامة عبد االله قايد حقوق ضمانات المشتبه فيه في مرحلة الاستدلال، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥م، ص ١٥٦. [↑](#footnote-ref-287)
288. - أحمد إدريس أحمد، افتراض براءة المتهم، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٨٤، ص ٩٤٨. [↑](#footnote-ref-288)
289. - د. محمــود نجــب حســنى، شــرح قــانون الإجــراءات الجنائيــة، المرجــع الســابق، ص420. [↑](#footnote-ref-289)
290. - د. محمود أحمد طه، عبء إثبات الأحوال الأصلح المتهم، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠م، ص ٢١. [↑](#footnote-ref-290)
291. – سامي صادق الملا: اعتراف المتهم، مرجع سابق، ص 388. [↑](#footnote-ref-291)
292. - المادة (71) من الدستور المصري. [↑](#footnote-ref-292)
293. - انظر المادة (62) من قانون العقوبات المصري رقم (58) لسنة 1937م. [↑](#footnote-ref-293)
294. - المادة (33) من قانون العقوبات اليمني. [↑](#footnote-ref-294)
295. - سامي صادق الملا: اعتراف المتهم، مرجع سابق، ص55، عدلي خليل، المرجع السابق، ص 46. [↑](#footnote-ref-295)
296. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص 46. [↑](#footnote-ref-296)
297. - سامي صادق الملا: اعتراف المتهم، مرجع سابق، ص 56. [↑](#footnote-ref-297)
298. - المرجع نفسه: ص 56. [↑](#footnote-ref-298)
299. - عبد الرؤوف مهدي: المرجع السابق، ص 1295. [↑](#footnote-ref-299)
300. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص 79. [↑](#footnote-ref-300)
301. - عبد الحميد الشواربي: ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الجنائي، مرجع سابق، ص 420. [↑](#footnote-ref-301)
302. - محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص689. [↑](#footnote-ref-302)
303. - مجموعة أحكام محكمة النقض المصرية جلسة 29/3/1965م/ طعن رقم 1641، السنة 34، ، ص298. [↑](#footnote-ref-303)
304. - عبد الله أوهايبية: المرجع السابق، ص361. [↑](#footnote-ref-304)
305. - عمر فاروق الحسيني: المرجع سابق ، ص 151. [↑](#footnote-ref-305)
306. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص 69 . [↑](#footnote-ref-306)
307. سامي صادق الملا: اعتراف المتهم، مرجع سابق، ص93، عدلي خليل، المرجع السابق، ص 69 . [↑](#footnote-ref-307)
308. - سامي صادق الملا: اعتراف المتهم، مرجع سابق، ص105. [↑](#footnote-ref-308)
309. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص 70 [↑](#footnote-ref-309)
310. 69 [↑](#footnote-ref-310)
311. - مجموعة الأحكام الصادرة عن محكمة النقض، المكتب الفني، الأحكام الجنائية، طعن رقم 12088، جلسة 18/5/1994م، ص674. [↑](#footnote-ref-311)
312. - مجموعة أحكام النقض، جلسة 22/6/1970م، طعن رقم 506، ص905. [↑](#footnote-ref-312)
313. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص70. [↑](#footnote-ref-313)
314. - مجموعة أحكام النقض، جلسة 9/11/1965م، طعن رقم 718، ص827. [↑](#footnote-ref-314)
315. - سامي صادق الملا: اعتراف المتهم، مرجع سابق، ص 122. [↑](#footnote-ref-315)
316. - المرجع نفسه: ص 128. [↑](#footnote-ref-316)
317. - المرجع نفسه، ص 130. [↑](#footnote-ref-317)
318. - سامي صادق الملا: اعتراف المتهم، مرجع سابق، ص 103. [↑](#footnote-ref-318)
319. - د. محمد سامي النبراوي: استجواب المتهم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968- 1969م، ص 441. [↑](#footnote-ref-319)
320. - المرجع نفسه، ص491. [↑](#footnote-ref-320)
321. - د. محمود محمود مصطفي : شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988م، ص303. [↑](#footnote-ref-321)
322. - د. سامي صادق الملا: اعتراف المتهم، مرجع سابق ، 166. [↑](#footnote-ref-322)
323. - أحمد فتحي سرور: شرح قانون الإجراءات، مرجع سابق، ص 384. [↑](#footnote-ref-323)
324. - د. سامي صادق الملا: اعتراف المتهم، مرجع سابق، ص178. [↑](#footnote-ref-324)
325. - د. محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص690. [↑](#footnote-ref-325)
326. - . سامي صادق الملا، المرجع السابق. ص371. [↑](#footnote-ref-326)
327. - سلطان الشاوي: أصول التحقيق الإجرائي، كلية الحقوق، جامعة بغداد، 1982 م، ص 162. [↑](#footnote-ref-327)
328. - د. حسن صادق المرصفاوي: شرح قانون الإجراءات، مرجع سابق، ص 60. [↑](#footnote-ref-328)
329. - د. محمود محمود مصطفي: المرجع السابق، ص 622. [↑](#footnote-ref-329)
330. - د. سامي حسني الحسيني: النظرية العامة للتفتيش في القانون المصري والمقارن، مرجع سابق، ص 416. [↑](#footnote-ref-330)
331. - د. حسن صادق المرصفاوي: شرح قانون الإجراءات، مرجع سابق، ص 60. [↑](#footnote-ref-331)
332. - د. أحمد فتحي سرور: النظرية العامة للبطلان، مرجع سابق، ص371. [↑](#footnote-ref-332)
333. -محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص685. [↑](#footnote-ref-333)
334. - عدلي خليل: اعتراف المتهم، مرجع سابق، ص178، وأيضا د. عمر السعيد رمضان، المرجع السابق، ص402. [↑](#footnote-ref-334)
335. - إبراهيم راسخ: التحقيق الجنائي العملي، الطبعة الأولي، بدون دار نشر ومكان نشر، 1991م، ص474. [↑](#footnote-ref-335)
336. - مجموعة أحكام النقض المصري، جلسة 15/3/1956م، القضية رقم 36، ص361. [↑](#footnote-ref-336)
337. - سامي صادق الملا: المرجع السابق، ص35. [↑](#footnote-ref-337)